ملف العدد ... الانتخابات الرئاسية الامريكية بعد انسحاب بايدن وترشح هاريس

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 31
الخميس
2024/07/25
No. :7935

سياسات خاطئة

ممارسات البارتي تسيء لمصالح الكورد في المناطق الكوردستانية

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الإرهاب لا يزال يشكل خطرا جديا على الامن والاستقرار في العراق والمنطقة
- أهمية إجراء الانتخابات، لحماية شرعية مؤسسات الحكم في اقليم كوردستان
- اشادات بدور وشجاعة قوات البيشمركة في كافة المراحل
- إدارة الحكم عملية تضامنية لا تتم بالتفرد السياسي
- السياسات الخاطئة للبارتي تسيء لمصالح الكورد في المناطق الكوردستانية
- الاحزاب الكوردستانية: منصب محافظ كركوك يجب ان يكون للكورد
- الشيخ مزاحم الحويت: منصب محافظ كركوك من حصة الاتحاد الوطني
- رئيس هيئة المناطق الكوردستانية: إجراء التعداد في كركوك خطر حالياً
- الاتحاد الوطني .. الاوضاع السياسية في الاقليم تحتاج الى التصحيح
- السليمانية تحتضن اعمال الملتقى الاقتصادي الكوردستاني- التركي
- التغيير: سلطات PDK تفرج عن الناشط سرياس عوني عقب ساعات من التعذيب
- رئيس الجمهورية: تطورات المرحلة تتطلب إيجاد صيغة من التفاهم المشترك
- رئيس الجمهورية يستقبل الفائز بالمرتبة الأولى في بطولة مكافحة الاتجار بالبشر
- رئيس الجمهورية: العراق مستقر سياسيا وأمنيا واقتصاديا ويدعم حقوق الإنسان
- رئيس الجمهورية: نأمل أن تحقق دورة الأولمبياد أهدافها الرياضية والإنسانية
- ضرورة توحيد الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة تحدي انتشار المخدرات
- تفاهمات جديدة بين بغداد وواشنطن للعلاقة الأمنية المشتركة
- القاء القبض على ارهابيين في عمليات بطولية لجهاز مكاحة الارهاب والاسايش
- واشنطن: ملتزمون بمحاسبة المسؤولين عن التطهير العرقي بحق الايزديين
- مشروع لتعديل قانون الأحوال الشخصية يفجر غضباً واسعاً في العراق

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

- الباحث محمد جقماقي: العملية العسكرية التركية وتداعياتها على الداخل التركي
- نتائج انتخابات 2024 في تركيا فرصة لا يجب على الكرد إضاعتها

المرصد السوري و الملف الكردي

- حوار خاص..

تقييمات ورسائل مهمة من القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية

مكافحة الارهاب والتطرف

- تشارلز ليستر: الواقع اسوأ مما تراه القيادة المركزية الأمريكية
- سنتكوم:هزيمة مهمة داعش في العراق وسوريا للفترة من يناير إلى يونيو 2024

المرصد الامريكي والانتخابات الرئاسية

- انسحاب بايدن وسيناريوهات وصول هاريس إلى البيت الأبيض
- نص رسالة بايدن... حول التنحي من سباق الرئاسة
- هيلاري كلينتون: كيف تستطيع كامالا هاريس الفوز وصنع التاريخ
- السفير روبرت فورد: الشرق الأوسط في عيون كامالا هاريس ونوابها المحتملين

العدد: 7935... 25-07-2024

www.marsaddaily.com

الإرهاب لا يزال يشكل خطرا جديا على الامن والاستقرار في العراق والمنطقة

أهمية استمرار مهام قوات التحالف في العراق لاستمرار المساعدات والتنسيقات

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان وفدا عسكريا أمريكيا برئاسة برادلي كوبر نائب قائد القيادة المركزية للقوات الامريكية (سينتكوم) وبحثا مسألة الإرهاب والية تعزيز التنسيقات فيما بين قوات التحالف والقوات الأمنية في الإقليم.

وخلال الاجتماع الذي جرى الأربعاء ٢٠٢٤/٧/٢٤ في أربيل حضره شورش إسماعيل وزير البيشمركة واللواء الركن بختيار محمد صديق الأمين العام للوزارة ومارك سترو القنصل العام الأمريكي في الإقليم، قدم قوباد طالباني شكره للقوات الامريكية لقاء استمرارهم العمل مع قوات مكافحة الإرهاب والقوات الأمنية الاخرى في كوردستان حيث تم اجراء عملية امنية مشتركة ناجحة في الآونة الأخيرة ضد الإرهابيين».

وتطرق المحور الرئيسي من الاجتماع الى مسألة الإرهاب في العراق والمنطقة واتفق الجانبان الى ان «الإرهاب لا يزال يشكل خطرا جديا على الامن والاستقرار في العراق والمنطقة»، مؤكدا «أهمية استمرار مهام قوات التحالف في العراق لاستمرار المساعدات والتنسيقات مع سائر القوات الأمنية في العراق وإقليم كوردستان لحين الانتهاء من تهديد الإرهاب من جانب، ومساعدة العراق في حماية سيادة أراضي العراقية وحماية الامن والاستقرار في المنطقة من جانب آخر».

وبحث جانب آخر من اللقاء، مسألة الإصلاح في صفوف قوات البيشمركة، حيث جدد قوباد طالباني دعمه في استمرار خطوات الإصلاح في وزارة البيشمركة ودعا الى الاسراع في تنفيذ خطوات الإصلاح بوتيرة أسرع.

أهمية إجراء الانتخابات، لحماية شرعية مؤسسات الحكم في اقليم كوردستان

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الثلاثاء ٢٠٢٤/٧/٢٣، في أربيل، توماس سيلر، سفير الاتحاد الأوربي لدى العراق، وبحث معه عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وجرى خلال اللقاء، التباحث حول آليات تطوير قدرات الشباب المبدع وذوي المهن في اقليم كوردستان، حيث طرح نائب رئيس الوزراء رؤاه وخططه بشأن رفع كفاءة الشباب، مشيرا الى مشروع (فاونديشن هب) المقرر افتتاحه في المستقبل القريب.

وفي هذا الإطار، دعا قوباد طالباني الى تركيز مساعدات الاتحاد الاوروبي لاقليم كوردستان، على مسألة رفع قدرات

الشباب المبدع وذوي المهن، لأن هذا المشروع يسهم في توفير المزيد من فرص العمل للشباب، كما يساعد في تنمية المشاريع الصغيرة للشباب في كوردستان.

وقال نائب رئيس الوزراء: «نجاح مشروع (فاونديشن هب) وتطوير المشاريع الصغيرة، يصب في مصلحة الاتحاد الأوربي أيضا، لأنه يؤثر في تقليل نسبة الهجرة غير الشرعية للشباب الى الخارج».

وفي محور آخر من اللقاء، تم التطرق الى مسألة انتخابات الدورة القادمة لبرلمان كوردستان، حيث شدد قوباد طالباني على أهمية إجراء الانتخابات، لحماية شرعية مؤسسات الحكم في اقليم كوردستان، وأكد ضرورة إجراء الانتخابات في الموعد المحدد لها من قبل رئاسة اقليم كوردستان.

ضرورة تطبيع الاوضاع في سنجار وعودة آمنة للنازحين

الى ذلك استقبل قوباد طالباني، نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الثلاثاء ٢٠٢٤/٧/٢٣، في أربيل، وفدا من الحكومة الألمانية برئاسة السيدة لويس آمستبيرك رئيسة الهيئة الفيدرالية الألمانية لحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية، وجرى خلال اللقاء مناقشة أوضاع النازحين وخاصة الإيزديين.

وشدد الطرفان على حماية حقوق النازحين ولاسيما الإيزديين في إقليم كوردستان، حيث أكدا ضرورة تضافر الجهود من أجل حماية الاستقرار في سنجار بغية تأمين العودة الطوعية الآمنة للنازحين إلى موطنهم الأصلي.

وأعرب قوباد طالباني عن دعمه الكامل لتطبيع الأوضاع في تلك المناطق، داعيا الحكومة الألمانية والمجتمع الدولي إلى لعب دور أكبر في ملف عودة النازحين.

اشادات بدور وشجاعة قوات البيشمركة في كافة المراحل

زار نائب رئيس اقليم كردستان شيخ جعفر شيخ مصطفى مقر الفرقة الثانية لقوات البيشمركة واسايش ناحية قرهنجير، وتم استقباله من قبل اللواء الركن روكن ريبوار قائد الفرقة وضباط بارزين.

وثمن نائب رئيس الاقليم خلال الاجتماع عاليا دور وشجاعة قوات البيشمركة في كافة المراحل لحماية والدفاع عن الارض والوطن، مؤكدا على ضرورة الاهتمام اكثر بالسواتر والمراكز التي تتمركز فيها قوات البيشمركة من ناحية المساعدات اللوجستية والاحتياجات العسكرية، من اجل حماية امن واستقرار المواطنين في المنطقة.

وبعد ذلك زار نائب رئيس الاقليم اسايش ناحية قرهنجير التابعة لمحافظة كركوك، وتحدث عن الهجوم الارهابي الاخير على مركز اسايش الناحية والذي تم فيه استشهاد عنصر في الاسايش يدعى (جوامير عزيز رشيد)، معربا عن تعازيه لرفاق الشهيد، مؤكدا ان الارهاب لا يزال يشكل خطرا حقيقيا على العراق والمنطقة بشكل عام، لذلك على التحالف الدولي والجيش العراقي ان يكونا المساعد الرئيسي جنبا الى جنب مع قوات البيشمركة لدك اوكار الارهابيين والقضاء على مثل هذه الاعمال الارهابية التي تطال بين الحين والاخر سواتر ومراكز قوات البيشمركة والجيش العراقي.

من جانبهم، شكر القادة والضباط البارزين في الفرقة الثانية ومدير اسايش قرهنجير نائب رئيس الاقليم على زيارته ودعمه لقوات البيشمركة.

ثم جرى خلال الاجتماع تسليط الضوء على اهمية وضرورة مثل هذه الزيارات والاجتماعات لبحث المشاكل والمعوقات. واشاروا الى ان زيارة نائب رئيس اقليم كردستان يعطي دفعا معنويا اكثر للضباط وقوات البيشمركة، للدفاع بوفاء واخلاص عن الارض والوطن.

إدارة الحكم عملية تضامنية لا تتم بالتفرد السياسي

دعا مسؤول مجلس المصالح العليا للاتحاد الوطني جعفر الشيخ مصطفى، الأربعاء، إلى مشاركة الجميع في العملية السياسية بإقليم كردستان، معتبرا أن إدارة الحكم عملية تضامنية لا تتم بالتفرد السياسي.

وقال مكتبه الإعلامي إن الشيخ مصطفى "استقبل، الأربعاء، وفدا من مكتب تنظيمات السليمانية وحلبجه ورابرين للحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة رئيس المكتب وعضو المكتب السياسي للحزب علي حسين"، مبينا أن "الوفد شدد خلال اللقاء على استمرار العلاقات بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي على المستويات كافة سواء في كردستان أو العراق بصيغته التاريخية التي أسس لها الرئيس الراحل جلال طالباني".

وأشاد الوفد الضيف بحسب البيان بـ"الدور اللافت الذي يؤديه الشيخ مصطفى في النضال السياسي للشعب الكردي، ناهيك عن دوره البارز في خلق حالة من الوئام بين الأطراف السياسية"، مؤكدا أن "الشيخ مصطفى له مساهمات جليلة وواضحة في خدمة الشعب في أي منصب ومسؤولية كان".

في المقابل شدد الشيخ جعفر على الالتزام بـ"مبادئه الراسخة فيما يتعلق بالوئام بين الأطراف السياسية في الإقليم ووحدة الصف بينها، والعمل التضامني المشترك بين الجميع"، مؤكدا "استمراره في خدمة الجميع وتثمين التضحيات والنضال السياسي لكل فئات المجتمع".

وأشار الشيخ مصطفى إلى "أهمية الانتخابات التشريعية المقبلة في إقليم كردستان"، معربا عن أمله في "إجراء الانتخابات بشفافية ونزاهة بعيدا عن أي معرقل وعقبة"، داعيا "الأطراف السياسية إلى العمل معا والسعي لتقريب وجهات النظر السياسية في الإقليم"، مشددا أن "إدارة الحكم عمل تضامني لا تتم من خلال طرف سياسي واحد، وينبغي على الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي العمل معا خدمة للمصالح العليا".

السياسات الخاطئة للبارتي تسيء لمصالح الكورد في المناطق الكوردستانية

قام بالمفاوضات بمفرده في نينوى وكركوك مع العرب والتركمان

أكد لطيف نيرويي عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني في مقال تحليلي له حول الخلافات في تشكيل الإدارات المحلية في المناطق المتنازع عليها وتجاوز الحزب الديمقراطي على استحقاقاته الانتخابية « انه خلال ٢٠ سنة الماضية مرت الكورد بتجربتين من الانتخابات ينبغي اخذ الدرس من جوانبها السلبية بغية عدم تكرار الأخطاء، وتعزيز جوانبها الإيجابية لتحقيق مصالح شعبنا في هذه المناطق».

ويقول لطيف نيرويي: « خلال التجربتين السابقتين حرم الحزب الديمقراطي جميع المناصب من الاتحاد الوطني في محافظة نينوى رغم حصول الاتحاد الوطني على الأصوات المطلوبة لاستحصال استحقاقه الانتخابي، ولم يقم الاتحاد الوطني بتصعيد الأمور وتخلى عن استحقاقه من اجل وحدة الكورد في

المناطق المتنازع عليها، وفي المقابل اعطى الاتحاد الوطني في محافظة كركوك الحزب الديمقراطي استحقاقه من المناصب رغم الفرق الشاسع في عدد الأصوات الحزبين في كركوك».

وأوضح عضو المجلس القيادي « لقد حصل الاتحاد الوطني خلال آخر انتخابات للمجالس المحافظات العراقية في المناطق المتنازع عليها على المرتبة الأولى ضمن المكون الكوردي على مستوى الأصوات والمقاعد، ودعا الى الدخول الكورد في مفاوضات تشكيل الإدارات المحلية مع المكونات الاخرى بموقف وفريق كوردستاني واحد ورؤية مشتركة لتحقيق متطلبات الكورد في هذه المناطق، وانتخاب محافظ كوردي في كركوك».

وبين "ان الحزب الديمقراطي قام بالمفاوضات بمفرده في نينوى وكركوك مع العرب والتركمان لحرمان الاتحاد الوطني من استحقاقه الانتخابي رغم ان الاتحاد الوطني صوت لصالح مرشح الحزب الديمقراطي لنيل منصب نائب محافظ نينوى لإظهار حسن النية».

ويقول لطيف نيرويي: « يريد الاتحاد الوطني حصول جميع الأطراف الفائزة في الانتخابات على المناصب وفق الاستحقاق الانتخابي، وان مطالبة الاتحاد الوطني بالمناصب الذي حرم منها خلال الـ(٢٠) سنة الماضية ليست ضد أي طرف ولا يريد التعدي الى أكثر من استحقاقه الانتخابي».

وفيما يتعلق بمناصب محافظة كركوك أكد لطيف نيرويي « رغم ان نتائج الانتخابات أظهرت ان الاتحاد الوطني هو الحزب الأول بحصوله على خمس مقاعد وينبغي ان يكون منصب المحافظ من حصة الاتحاد، الا ان الحزب الديمقراطي يحاول الاتفاق مع الجبهة التركمانية وراكان الجبوري لإعطاء منصب المحافظ الى الخصوم واعداء الكورد من اجل عدم حصول ابن جلدته على هذا المنصب وإبقاء الأمور على حاله من التعريب والتعدي على حقوق الكورد».

ولفت عضو المجلس القيادي في مقاله: «بعد مرور ٢٠ سنة يريد الحزب الديمقراطي الاستمرار على نفس سياسته الخاطئة من حرمان الاتحاد الوطني عبر تكرار تجربة نينوى في كركوك دون التفكير ان الوضع الان مختلف عما هو في السابق، فلا يقبل أي منطق ان يقرر مقعدين (للبارتي) الحكم على ٦ مقاعد(للاتحاد)، الاتحاد الوطني غير مستعد للتنازل عن حقوق الذين صوتوا له».

وانتهى لطيف نيرويي بان «الحزب الديمقراطي بمحاولاته هذه، لن يتمكن من تحقيق حقوق الشعب الكوردي في كركوك ونينوى، بل يتسبب في تفرقة البيت الكوردي ويخسر حتى مكانته في نينوى ويوفر الفرصة لمكونات أخرى من الحصول على حصص زائدة على حساب الكورد.

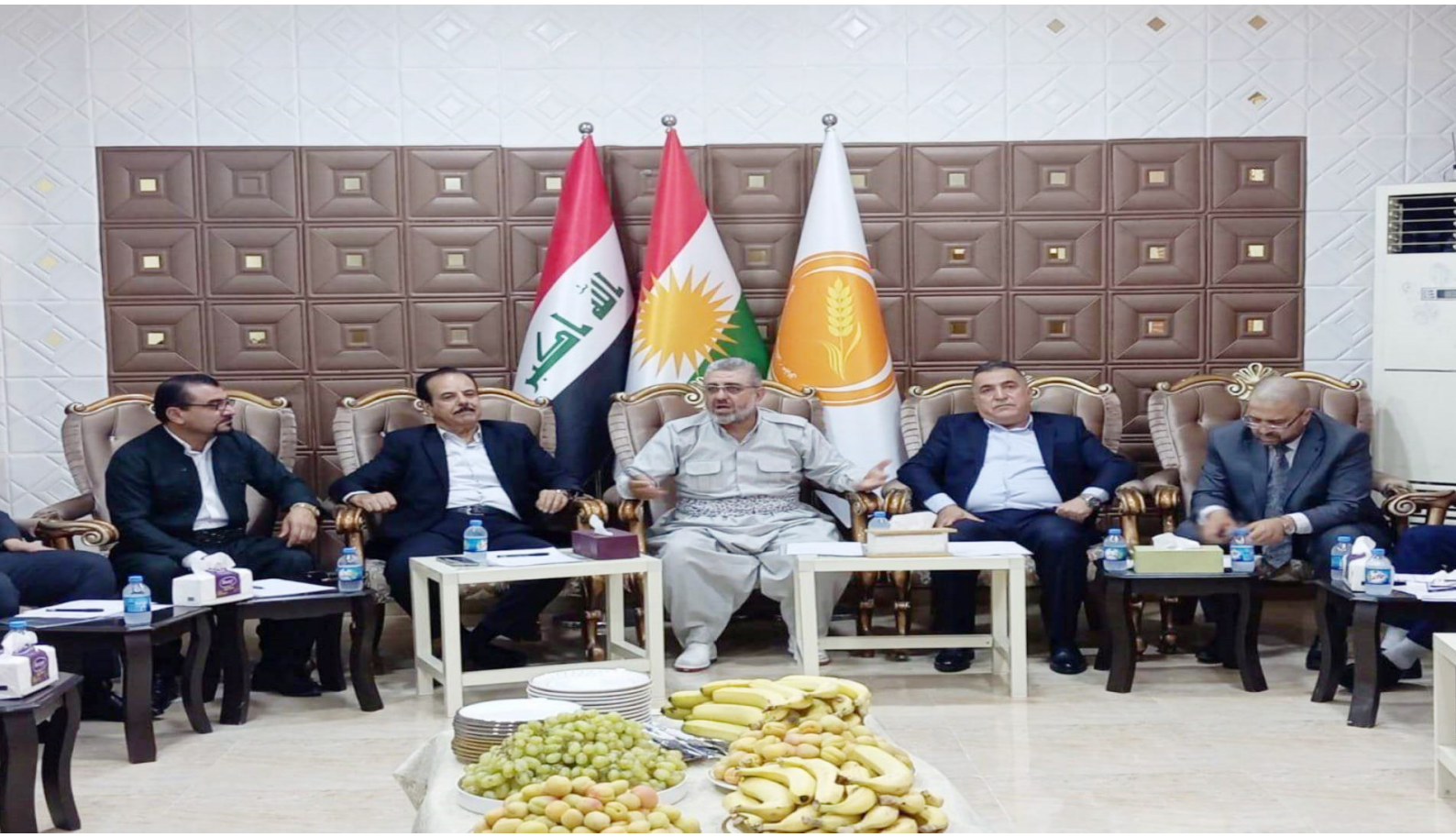

الاحزاب الكوردستانية: منصب محافظ كركوك يجب ان يكون للكورد

عقدت الاحزاب الكوردستانية في كركوك اجتماعاً، الاحد لمناقشة الاوضاع العامة في كركوك وموضوع تشكيل الادارة المحلية ومنصب محافظ كركوك.

وبعد انتهاء الاجتماع عقد ممثلوا الاحزاب الكوردستانية مؤتمراً صحفيا اكدوا خلاله على ٣ نقاط مهمة وهي:

اولاً: تدعو الاحزاب الكوردستانية جميع الاطراف الفائزة في انتخابات مجلس محافظة كركوك الى الاسراع بتشكيل الحكومة المحلية في كركوك لخدمة المواطنين بجميع مكوناتهم.

ثانيا: ان جميع الاحزاب الكورستانية تؤكد على ان منصب محافظ كركوك حصة الكورد ويجب ان يكون للكورد.

ثالثا: اتفقت الاحزاب الكوردستانية على عقد اجتماعات دورية على مستوى المسؤولين والقيادات.

الشيخ مزاحم الحويت:

منصب محافظ كركوك من حصة الاتحاد الوطني

أكد الشيخ مزاحم الحويت، وهو أحد شيوخ العشائر في المحافظات الغربية، أنه لا يمكن تشكيل حكومة محلية في كركوك دون الاتحاد الوطني الكردستاني، مشددا على دعم العشائر العربية لذلك.

وقال الحويت خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يعرض على شاشة قناة المسرى، إن التآخي والتعايش موجود في محافظتي كركوك ونينوى وباقي محافظات العراق، رغم أن أهالي هاتين المحافظتين عاشوا اياما صعبة وسوداء حين اجتاح إرهابيو داعش هذه المحافظات وارتكبوا ابشع أنواع الجرائم، مشددا على أن هذه المحافظات تشهد توحيدا للصف الوطني العراقي، على الرغم من محاولات دول عبر اجندات لتقسيم الشعب العراقي وتفكيك نسيجه الوطني.

العشائر العربية في كركوك ترى منصب محافظ كركوك استحقاق الاتحاد الوطني

وأضاف الحويت ان للعشائر العربية دور مهم في تعزيز التآخي والتعايش بين المكونات في كركوك ونينوى وباقي المحافظات، مشددا على أن العشائر تقف الى جانب الدولة والحكومة الاتحادية والقوات الأمنية والجيش والبيشمركة، مبينا ان العشائر تحث الكتل السياسية على تشكيل الحكومة المحلية في كركوك للاسراع بتقديم الخدمات للمواطنين، لافتا إلى أن العشائر غير راضية عن الخلافات في كركوك، مؤكدا ان العشائر العربية في كركوك ترى أن منصب محافظ كركوك هو من حصة الاتحاد الوطني الكردستاني، لأنه يمثل الكتلة الأكبر في مجلس المحافظة، مشددا على أنه لا يمكن تشكيل حكومة في كركوك دون موافقة الاتحاد الوطني، لافتا إلى أن تشكيل الحكومة دون الاتحاد الوطني سيؤدي الى مشكلات وقد ينتهي الأمر بحل مجلس المحافظة واجراء انتخابات مبكرة.

راكان الجبوري تعامل مع الكرد بشكل طائفي ودمر كركوك

وانتقد الحويت أداء محافظ كركوك بالوكالة راكان الجبوري، مشددا على أنه تعامل مع الكرد بشكل طائفي ودمر المحافظة، وخلق فتنة بين العرب والكرد، حسب تعبيره، مؤكدا انه لا يمكن عودته لمنصب المحافظ مرة أخرى، مشيرا إلى ضرورة جلوس القوى السياسية على طاولة الحوار وحسم مسألة إنتخاب محافظ كركوك، فالمواطن يعاني وينتظر حل الخلافات لتقديم الخدمات له.

التغييرات الادارية في نينوى مطلب شعبي وعشائري

وعن التغييرات الادارية التي جرت في محافظة نينوى، شدد الحويت على أن هذه التغييرات مطلب شعبي وعشائري، لأن البعض من المسؤولين المحليين يشغلون مناصبهم منذ سنوات فضلا عن أن هناك مع عليهم ملفات فساد، مشددا على أن العشائر العربية دعمت مجلس محافظة نينوى بإجراء هذه التغييرات، داعيا محافظ نينوى ومجلسها للمصادقة على هذه التغييرات للمباشرة بخدمة المحافظة وأهلها.

مجلس محافظة نينوى هو الأفضل منذ العام ٢٠٠٣

وشدد الحويت على أن القوى السياسية في نينوى موحدة ومجلس المحافظة مدعوم من قبل المواطنين والعشائر وهو مجلس قوي، ولم نشاهد مجلسا مثله منذ ٢٠٠٣، وهو يفرض ارادته من خلال اجراء التغييرات الادارية لتقديم الخدمة، لافتا إلى أن هناك تدخلات دولية في نينوى تحاول إضعاف إدارة المحافظة وتفكيك المجتمع، مشددا على أن العشائر مساندة للمجلس والحكومة المحلية في نينوى، لان المحافظة تشهد إستقرارا أمنية والمواطن يعيش الأمان في المحافظة.

رئيس هيئة المناطق الكوردستانية:
إجراء التعداد في كركوك خطر حالياً

اكد رئيس هيئة المناطق الكوردستانية الواقعة خارج إدارة إقليم كوردستان إن «إجراء التعداد السكاني في هذه المرحلة في كركوك أمر خطير، لأن المحافظة تتعرض لحملة تعريب قومية ومذهبية واسعة النطاق»، مبيناً: «تلقينا معلومات تشير إلى أن العرب يبنون الآن قرى كبيرة لتشويه ديموغرافيا كركوك».

ولدى مشاركته في برنامج (حدث اليوم) لفضائية رووداو، قال رئيس هيئة المناطق الكوردستانية الواقعة خارج إدارة إقليم كوردستان، فهمي برهان: «التعداد العام للسكان في هذه المرحلة سيزيد من مساحة المشاكل في كركوك»، مضيفاً أن المشكلة الكبرى التي تواجه الكورد في كركوك والمناطق الكوردستانية الأخرى خارج إدارة إقليم كوردستان تتمثل في حملة التعريب.

وأشار فهمي برهان إلى أن قدوم العرب الوافدين إلى كركوك قد تزايد «بصورة غير متوقعة، ونرى أن أي خطوة ترمي للتغيير الديموغرافي في كركوك قبل تنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية مخالف للدستور».

«التعريب في كركوك بلغ الآن مرحلة تضم إلى جانب التعريب القومي تعريباً مذهبياً»، حسب رئيس هيئة المناطق الكوردستانية الواقعة خارج إدارة إقليم كوردستان.

وقال فهمي برهان إن العرب يتجهون الآن علناً وأفواجاً إلى كركوك، معلناً: «تلقينا تقارير تفيد بأن العرب يبنون قرى في أطراف كركوك، وبذلك يشوهون ديموغرافيا المحافظة تماماً».

مسؤول بالاتحاد الوطني: العرب سيشكلون الأغلبية في كركوك بعد ٢٠٣٠

الى ذلك حذّر مسؤول في الاتحاد الوطني الكوردستاني بكركوك من تناقص الكورد عددياً مقابل زيادة عددية للعرب في كركوك، ويقول إن دراسة أجروها أظهرت أنه بعد الانتخابات القادمة سيشكل العرب الأغلبية السكانية في كركوك.

وفي تصريحات لشبكة رووداو الإعلامية أدلى بها الثلاثاء (٢٣ تموز ٢٠٢٤)، قال مسؤول مركز انتخابات صلاح الدين وكركوك للاتحاد الوطني الكوردستاني، علي قلايي: «تتراجع النسبة السكانية للكورد في كركوك على مستوى المدارس والإنجاب، لأن الأوضاع الاقتصادية السيئة للكورد تجعلهم يعزفون عن الزواج، في حين أن الأوضاع الاقتصادية للقوميات الأخرى مستقرة. هذا الخطر بات ملموساً بشكل كبير بعد أحداث ١٦ أكتوبر ٢٠١٧».

وأشار المسؤول في الاتحاد الوطني الكوردستاني إلى أن نسبة العرب تزداد باستمرار نتيجة بعدين، أولهما مرتبط بالتعريب والآخر بكثرة الإنجاب.

ويوضح علي قلايي: «ينجب العرب الأولاد بوتيرة لا تصدق، فبصورة عامة لا يقل عدد أفراد عائلة الرجل العربي عن عشرة أفراد، وأغلب العوائل يتألف من ١٦ أو ١٧ فرداً. بينما الوضع مختلف عند الكورد والعدد أقل، فعدد أفراد الأسرة الكوردية في كركوك قد يبلغ ستة أو سبعة أفراد، والعدد الأكبر لأفراد العوائل التركمانية يتراوح بين ثلاثة وأربعة أفراد».

وحسب الخريطة الجغرافية لمدينة كركوك، تقع غالبية الأحياء العربية والتركمانية في جنوب وغرب المدينة، والأحياء الكوردية في شمالها وشرقها.

وكان الكورد في الماضي يشكلون نسبة من سكان الأحياء الجنوبية والغربية لكركوك، لكن أعدادهم في تلك المناطق تناقصت الآن بشكل كبير.

بخصوص سبب العدد القليل لأفراد العوائل الكوردية، أوضح المسؤول في الاتحاد الوطني الكوردستاني أن «السبب هو تقصير حكومة إقليم كوردستان لأنها لم تلتفت كما ينبغي لهذه المناطق».

ولفت الى أن «هذه المناطق تعاني مشاكل كبرى، قسم كبير من سكانها موظفون يتقاضون رواتبهم من حكومة إقليم كوردستان وهذا أثر كثيراً على الشباب الكورد. فقد تسبب في عجزهم عن الزواج والإنجاب، وبالتالي هذا تهديد كبير بتراجع نسبة الكورد في هذه المناطق. لكن العرب، وعلى العكس من الكورد، يتمتعون بوضع اقتصادي جيد وحياة مستقرة، ولهذا ينجبون الكثير من الأولاد».

ومضى علي قلايي إلى القول: «للعرب نظرة قبلية وأهالي منطقة الحويجة يتزوجوت من ثلاث أو أربع نساء. هذه النظرة القبلية انتقلت إلى المدينة أيضاً، فيوجد في الجامعات أكاديميون يحملون درجة الدكتوراه ومتزوجون من ثلاث أو أربع نساء. تعدد النساء عند العرب له الفضل في ارتفاع نسب الإنجاب. ثم بعد ١٦ أكتوبر تم استئناف التعريب ولايزال مستمراً، وهذا في صالح العرب».

حي كوردستان في كركوك، كان معسكراً قبل ٢٠٠٣، ويقول سكان الحي الكورد إن سوء الخدمات وتهميشهم من جهة والأوضاع السياسة من الجهة الأخرى جعلت أغلب الكورد يغادرون الحي. فبعد الشهر الخامس من كل سنة، يحصل سكان حي كوردستان على مياه الشرب عن طريق الصهاريج، والحي يعاني هذه المشكلة منذ سنوات عدة.

وحسب علي قلايي والدراسة التي أجروها «خلال عمليتين انتخابيتين تاليتين لمجلس محافظة كركوك في العام ٢٠٣٣، سيكون عدد العرب كبيراً جداً، وهذا خطر على الكورد في كركوك، وسيشكل خطراً على الأمن الوطني الكوردي، لأنه طالما كانت كركوك محمية سيبقى إقليم كوردستان محمياً. وطالما كان كورد نينوى محميين تكون أربيل ودهوك محميتين. وكون السليمانية محمية مرتبط بكركوك. بحال لم تنفذ المادة ١٤٠ في هذه المناطق، ستظل هذه المناطق مهددة، لأن الانتخابات في هذه المناطق تعامل من منظور قومي. في هذه المناطق تذهب الأصوات للقوميات وليس للأحزاب».

تزايد عدد سكان كركوك بصورة ملموسة بعد عملية تحرير العراق، فقفز من ٧٠٠ ألف إلى أكثر من ١/٥ مليون نسمة، وغالبية الزيادة هي بين العرب.

وعن الحل لمشكلة تراجع عدد الكورد في المناطق المتنازع عليها، قال مسؤول مركز انتخابات صلاح الدين وكركوك للاتحاد الوطني الكوردستاني: «يجب أن تهتم حكومة إقليم كوردستان والأحزاب الكوردية بهذه المناطق، وعلى حكومة إقليم كوردستان أن تعمل على تحويل هذه المناطق إلى وجهات سياحية يقصدها الناس، لأنه في حال رحل الناس عن هذه المناطق سيأتي آخرون من مناطق أخرى إلى مناطق المادة ١٤٠. كما يجب تحسين الأوضاع الاقتصادية لهذه المناطق».

الاتحاد الوطني .. الاوضاع السياسية في الاقليم تحتاج الى التصحيح

أكد عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني خضر مصطفى ، الاربعاء، ان شعب كوردستان لديه امل كبير بجهود الاتحاد الوطني الكردستاني لتحسين الاوضاع السياسية في اقليم كوردستان، فيما أشار إلى أن الاوضاع تحتاج الى التصحيح .

وقال عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني خضر مصطفى للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني ،ان جماهير شعب كوردستان لديها امل كبير بجهود الاتحاد الوطني الكردستاني لتحسين الاوضاع السياسية في اقليم كردستان، مشيرا الى ان الاتحاد الوطني الكردستاني لديه دائما استراتيجيات وخطط مناسبة لجميع المراحل، مبينا ان "علاقة الاتحاد الوطني الكردستاني مع الجماهير

علاقة قوية وجيدة والنظام البعثي البائد كانت لديه مخاوف كبيرة من الاتحاد الوطني الكردستاني وتنظيماته القوية.

واضاف عضو المجلس القيادي خضر مصطفى ان "الاتحاد الوطني الكردستاني هو من شكل حكومة اقليم كوردستان وانشأ التجربة الديمقراطية في اقليم كردستان وهو الذي سعى الى تقديم افضل الخدمات للمواطنين. مشيرا ان "الاتحاد الوطني الكردستاني لايريد ابدا بان يكون جزءاً من المشاكل بل يسعى بكل جهد من اجل ان يكون جزءاً من الحل دائماً.

وأشار انه ليس من مصلحة الجميع ان يكون اقليم كردستان ضعيفاً بل يجب تقوية مؤسساته عن طريق اجراء الانتخابات بمشاركة الجميع، وان تقوية اقليم كردستان ونهوضه مرة اخرى مهمة الاتحاد الوطني الكردستاني لانه هو الحزب الذي منذ تاسيسه ولحد الآن يصنع الامل للمواطنين.

من جانبه أكد عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني لقمان وردي للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني ، ان "الاتحاد الوطني هو الحزب الوحيد الذي تبني عليه جماهير شعب كوردستان آمالها، ويلعب اليوم دوراً مهماً بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني لتجاوز المآسي التي تعرض لها شعب كوردستان.

واضاف: ان الاتحاد الوطني له دور مهم في حسم المشاكل العالقة بين اربيل وبغداد وهو يؤكد دائما ضرورة الدفاع عن حقوق شعب كردستان في بغداد، وبعد المؤتمر الخامس الاتحاد الوطني الكوردستاني لديه سياسة واضحة ويعتبر نفسه المدافع الوحيد عن حقوق وتطلعات الموطنين وهو الوحيد القادر على تحقيق امال المواطنين.

واشار ان الاتحاد الوطني الكردستاني يحمل الآن شعار تغيير مسار الحكم وتصويب العملية السياسية في اقليم كوردستان ،و يجب ان تكون المؤسسات الحكومية مؤسسات وطنية وتعمل من اجل خدمة المواطنين وتوفير مناخ مناسب للحريات لجميع شرائح المجتمع وهذا الامر ينفذ عن طريق الانتخابات وسنشكل حكومة تخدم جميع المواطنين دون اي تمييز،مبينا ا نه لابد من تصحيح مسار الحكم عن طريق الانتخابات وتشكيل برلمان فاعل والجماهير تعقد آمال كبيرة على الاتحاد الوطني الكوردستاني لتنفيذ هذه المهمة.

السليمانية تحتضن اعمال الملتقى الاقتصادي الكوردستاني- التركي

انعقد في مدينة السليمانية الملتقى الاقتصادي بين تركيا واقليم كوردستان بمشاركة العديد من الشركات التركية والكوردستانية وعدد من رجال الاعمال.

وقال مصطفى عبدالرحمن رئيس اتحاد المصدرين والمستوردين في اقليم كوردستان في كلمة له خلال الملتقى: ان التبادل التجاري بين اقليم كوردستان والدول المجاورة مهم جداً لتعزيز الاوضاع الاقتصادية.

واضاف: نحن في اقليم كوردستان نحتاج الى الاهتمام بمنتوجاتنا المحلية وتقليل الاستيراد من الخارج والبدء باستخدام المنتوجات المحلية وتصدير الفائض منها الى الخارج.

واوضح: نسعى للتعاون مع الشركات التركية للاستثمار في مدينة السليمانية وسنوفر لهم جميع التسهيلات اللازمة، وهذا التعاون سيساهم في تعزيز العلاقات التجارية وتطوير اقتصاد اقليم كوردستان.

التغيير:سلطات PDK تفرج عن الناشط سرياس عوني عقب ساعات من التعذيب

وكالة روج نيوز:

تعرّض ناشط في حركة التغيير، للتعذيب، بعد أن اختُطف من قبل سلطات الحزب الديمقراطي الكردستاني(PDK) لدفاعه عن حقوق المواطنين والمواطنات في جنوب كردستان.

وأفادت مصادر محلية من هولير لوكالة روج نيوز في جنوب كردستان، بإقدام «الأسايش» التابعة لسلطات الحزب الديمقراطي الكردستاني على اختطاف الناشط سرياس عوني والقيام بتعذيبه.

وأكدت حركة التغيير من مركزها في هولير، أن «الأسايش اختطفت في هولير وبوحشية مفرطة، الناشط في الحركة، سرياس عوني، وتم تعذيبه بسبب دفاعه عن حقوق المواطنين والمواطنات».

وذكرت المصادر ذاتها، أنه أطلق سراحه اليوم، وهو في حالة يرثى لها، بعد أن تعرّض للاعتداء من قبل «الأسايش».

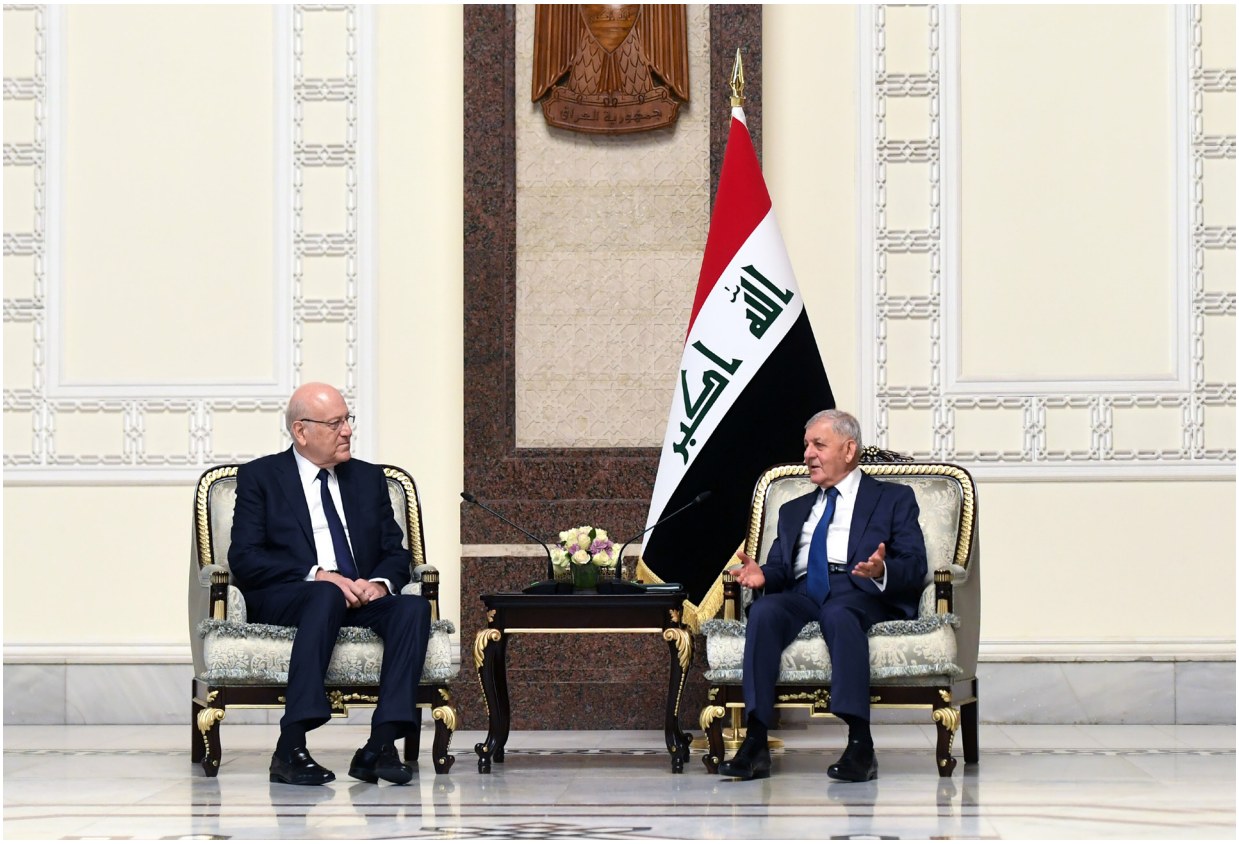

رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء اللبناني:

تطورات المرحلة تتطلب إيجاد صيغة من التفاهم المشترك بين دول المنطقة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢١ تموز ٢٠٢٤، في قصر بغداد، رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية السيد نجيب ميقاتي والوفد المرافق له الذي ضم وزراء الصناعة، والطاقة والمياه، والزراعة، والأشغال العامة والنقل، وبحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط حيان عبد الغني.

وجرى خلال اللقاء، استعراض تطورات الأوضاع على الساحتين العربية والدولية، وأهمية تضافر الجهود لإيقاف العدوان المتواصل على غزّة وتدارك الوضع الإنساني المأساوي الذي يشهده القطاع.

كما جرى بحث تعزيز علاقات الصداقة والتعاون المشترك وبما يصب في مصلحة الشعبين الشقيقين، إذ أكد فخامة رئيس الجمهورية أن العالم يشهد اليوم متغيرات وأحداث متسارعة تتطلب إيجاد صيغة من التعاون والتفاهم المشترك بين جميع دول المنطقة لمواجهة تلك

التحديات.

وتطرق فخامته إلى الاستقرار الأمني ومسيرة البناء والإعمار التي يشهدها العراق، موضحًا أن الثوابت المبدئية تدفع باتجاه تعزيز علاقاته مع الدول الشقيقة والصديقة، وأن الفترة الماضية شهدت تطورات إيجابية عديدة في هذا المجال.

من جانبه، ثمن السيد ميقاتي موقف فخامة رئيس الجمهورية خلال مؤتمر القمة الأخير في البحرين الداعم للبنان، موضحًا أن ما يربط البلدين الشقيقين هو أكثر مما يربط لبنان بأي دولة أخرى.

وأضاف أن زيارته للعراق تأتي في إطار تقوية تلك العلاقات، وتوسيع آفاق التعاون المشترك. كما وجه السيد ميقاتي دعوة رسمية لفخامة رئيس الجمهورية لزيارة لبنان .

دعم العراق إلى لبنان في مختلف المجالات

كما و استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٣ تموز ٢٠٢٤، في قصر بغداد، وزير الداخلية والبلديات اللبناني القاضي بسام مولوي والوفد المرافق له.

وجرى، خلال اللقاء، استعراض مشاركة الدول الصديقة والشقيقة في مؤتمر بغداد الدولي الثاني لمكافحة المخدّرات، إذ أكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية التنسيق والتعاون المشترك لمواجهة آفة المخدرات التي تهدد أمن واستقرار الدول، ومستقبل أبنائها.

وأشار السيد الرئيس إلى العلاقات التاريخية العميقة التي تربط البلدين الشقيقين، مؤكدا دعم العراق إلى لبنان في مختلف المجالات، مشددا على ضرورة توحيد الجهود في مواجهة التحديات التي تحيط بالمنطقة، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول في القضايا ذات الاهتمام المشترك وبما يحقق مصالحها وتطلعاتها في ترسيخ الأمن والاستقرار والسلام.

ضرورة إيقاف العدوان الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني

وتطرق فخامته إلى القضية الفلسطينية، مؤكدا ضرورة توحيد الموقف الدولي والسعي لإيقاف العدوان الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومساندة الجهود المبذولة لانتشال الأوضاع الإنسانية ووقف الانهيار الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية للمدنيين، مشيراً إلى ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وبما يدعم الاستقرار في المنطقة بشكل عام.

من جانبه، شكر السيد بسام مولوي مواقف العراق تجاه أشقائه في لبنان، واحتضان بغداد للمؤتمر الثاني لمكافحة المخدرات، مبدياً حرص بلاده على تعزيز التعاون المشترك مع العراق في الجوانب الأمنية والاستخبارية وبما يخدم مصلحة البلدين الشقيقين وشعبيهما.

رئيس الجمهورية يستقبل الفائز بالمرتبة الأولى في بطولة مكافحة الاتجار بالبشر

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٣ تموز ٢٠٢٤، في قصر بغداد، العميد مصطفى رضا الياسري الذي نال المرتبة الأولى في بطولة مكافحة الاتجار بالبشر التي أقامتها وزارة الخارجية الأمريكية في العاصمة واشنطن.والتي تجرى سنويا بمشاركة دول متعددة ومنها العراق.

وأشاد السيد الرئيس بالجهود التي بذلها العميد الياسري التي أهلته للفوز بالمرتبة الأولى من بين ١٨٨ دولة مشاركة، مؤكدا ضرورة مواصلة هذا الجهد وبما يرفع اسم العراق في المحافل الدولية، ومتمنيا للفائز التوفيق والنجاح في مهام عمله وتجسيد هذا الفوز في العمل على ترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد.

رئيس الجمهورية: العراق مستقر سياسيا وأمنيا واقتصاديا ويدعم حقوق الإنسان

أكد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد أن العراق ساع إلى تطوير علاقاته بشكل إيجابي مع مختلف دول العالم مستنداً إلى الاستقرار الذي يشهده على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

جاء ذلك خلال استقبال فخامته، الثلاثاء ٢٣ تموز ٢٠٢٤ في قصر بغداد، أصحاب السعادة سفيرة ألمانيا الاتحادية السيدة كريستين هوهمان، والقائم بأعمال مملكة هولندا السيدة لاتيتيا فان آش، والقائم بالأعمال الكندية السيدة ماري تريزيه هلال، إضافة إلى المستشار السياسي لسفارة المملكة المتحدة السيد آنغوس كلاريكسون.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن الحكومة العراقية تعمل على وضع خطط شاملة لإعادة تأهيل وعمل المصانع والمعامل، وجذب المستثمرين لوجود فرص متكافئة وواعدة للشركات من أجل الاستثمار في العراق من خلال المشاريع الحيوية والتنموية، خصوصا وأن العراق يتمتع اليوم بالاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي.

كما أكد فخامة الرئيس جهود العراق في ما يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة والطفل وإيجاد الحلول لقضايا النازحين ودعم حقوق الإنسان بشكل عام، والسبل الكفيلة بتفعيل التعاون الدولي المشترك في هذا المجال،

مشيرا إلى أن العراق يهتم ويدعم وبشكل متميز حقوق الإنسان ويؤيد مبادءها ويعتمدها كأساس في تشريع قوانينه وتنظيم العمل المجتمعي، حيث تحظى جميع الشكاوى بهذا الشأن بالاهتمام والمتابعة من رئاسة الجمهورية والجهات ذات العلاقة.

بدورهم، عبّر ممثلو البعثات الدبلوماسية عن سعادتهم بالتطور الحاصل في العراق، مؤكدين لفخامة رئيس الجمهورية حرص بلدانهم على دعم استقرار العراق وتوسيع آفاق التعاون معه في مختلف المجالات.

استقبال مفوضة الحكومة الألمانية وعضو البرلمان الألماني لشؤون حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية

هذا واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢١ تموز ٢٠٢٤، في قصر بغداد، مفوضة الحكومة الألمانية وعضو البرلمان الألماني لشؤون حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية السيدة لويز آمستبيرغ، والوفد المرافق لها.

وجرى خلال اللقاء استعراض الملف الإنساني، وجهود إغلاق مخيمات النازحين وإعادتهم إلى مناطقهم، إذ أكد فخامة رئيس الجمهورية أن رئاسة الجمهورية تولي ملف حقوق الإنسان أهمية قصوى، وتدعم الجهود الرامية إلى توفير بيئة آمنة لإعادة النازحين لمناطقهم، مشددًا على ضرورة أن يكون للمنظمات الدولية دور إيجابي في هذا الملف.

وتطرق السيد الرئيس إلى أهمية موضوع حقوق الإنسان، وضرورة تفعيل دور المنظمات والنقابات بما يسهم في حماية الحريات والحقوق، مؤكدا أن العراق اتخذ العديد من الخطوات الإيجابية في هذا المجال، إذ عملت رئاسة الجمهورية إلى جانب مجلس القضاء الأعلى وزارتي الداخلية والعدل، ومستشارية الأمن القومي، على إطلاق أكثر من (١٣) ألف موقوف ممن انتهت مدة محكومياتهم.

من جانبها، ثمنت السيدة آمستبيرغ اهتمام رئاسة الجمهورية ومتابعتها لملف حقوق الإنسان، فيما أعربت عن أملها في تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين العراق وألمانيا في هذا المجال.

استقبال السفير التشيكي بمناسبة انتهاء مهام عمله

هذا واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢١ تموز ٢٠٢٤ في قصر بغداد، السفير التشيكي لدى العراق السيد بيتر شتيبانك بمناسبة انتهاء مهام عمله.

وأشاد فخامة رئيس الجمهورية بجهود السفير خلال فترة عمله في تعزيز العلاقات القائمة بين البلدين، متمنيا له التوفيق والنجاح في مهامه المقبلة، كما أشار إلى أن العراق يتطلع لبناء علاقات متينة في مختلف المجالات وبما يحقق المصالح المتبادلة للبلدين والشعبين ويعزز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

من جانبه، أعرب السفير بيتر شتيبانك التزام بلاده بدعم أمن واستقرار العراق وسلامة مواطنيه، وتطوير العلاقات الثنائية في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

نأمل أن تحقق دورة الأولمبياد أهدافها الرياضية والإنسانية

وصل فخامة رئيس الجمهورية د. عبد اللطيف جمال رشيد إلى ملعب غروباما ستايديوم في مدينة ليون الفرنسية لحضور مباراة منتخبنا الوطني مع منتخب أوكرانيا.

وكان فخامته قد أعرب فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد عن أمله بأن تحقق دورة الأولمبياد المزمع إقامتها في باريس أهدافها على طريق تعزيز عرى الصداقة بين جميع الدول ونشر روح التعاون والسلام في العالم.

جاء ذلك، خلال استقبال فخامته، الأحد ٢١ تموز ٢٠٢٤ في قصر بغداد، سعادة السفير الفرنسي لدى العراق السيد باتريك دوريل.

وجرى، خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين والشعبين الصديقين وسبل تعزيزها في المجالات كافة.

وأكد رئيس الجمهورية على ضرورة إيجاد حل شامل ينهي العدوان الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني والعمل بشكل جاد لإحلال السلام وتثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة.

من جانبه، قدّم السفير باتريك دوريل شكره لرئيس الجمهورية لاهتمامه بتعضيد علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، معبراً عن سعادته وتقديره لفخامته على قبوله تلبية دعوة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لحضور حفل افتتاح الأولمبياد.

ضرورة توحيد الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة تحدي انتشار المخدرات

افتتح رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، صباح الاثنين، أعمال مؤتمر بغداد الدولي الثاني لمكافحة المخدرات، الذي تشارك فيه وفود على مستوى وزراء الداخلية وأجهزة مكافحة المخدرات من تسع دول عربية وإقليمية، والأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، وجامعة نايف للعلوم الأمنية، فضلاً عن مشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة.

ورحب سيادته في كلمة له بالوفود المشاركة، مؤكدا أهمية رفع مستوى التنسيق والتعاون المشترك في مواجهة هذه السموم الفتاكة بالمجتمعات والاقتصاد، وتأثيراتها على استقرار المنطقة بأسرها، مشيراً الى أن العراق يضع خبراته وإمكاناته الاستخبارية، وفي مجال مكافحة الإرهاب، برسم هذا التعاون البنّاء.

وفيما يأتي أبرز ما جاء في كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء:

مكافحة المخدرات مسؤوليةٌ تتحملُها الدولةُ بكلِّ أجهزتِها وأذرعِها، كما تتحملُها مُجتمعاتُنا بجميعِ عناوينِها الاعتباريةِ العاملة.

المخدرات والمؤثرات العقلية عامل أساسي من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة.

تهديد المخدرات لا يقتصر على الضَرر الذي تستهدف به شبابَنا، بل يعني أن مستقبلنا بمجملهِ يقعُ في دائرةِ الأخطار.

التخادم بين الإرهاب وعصابات المخدرات يسعى الى خلقِ مناطقَ مَعزولةٍ، تخرجُ عن سيطرةِ القانون.

الترابط بين الإرهاب وزمر المخدرات، يستهدف زعزعة أمننا وهز الأسس المستقرة لمجتمعاتنا.

جرى استخدام المخدرات في تجنيد الإرهابيين، من أجل خلق منطقة غير آمنة، ووقف التنمية وإضعاف الأوطان.

فعل المخدرات لا يختلف في نتائجهِ عن الحروب، والتهجير، ومحاولةِ قلعِ الشعوبِ من أسُسِها، بالضبطِ كما يهدُف العُدوانُ الجاري على غزّة وشعبنا الفلسطيني.

يتمثل هدف المخدرات والإرهاب في نَشرِ الصّراع، وتوسعةِ ساحاتِ العُنف، لانتاج التطرّف، والمزيدِ من اللاجئين.

المُخدّراتُ لم تعدْ مجرّدَ عقاقيرَ كيميائيةٍ تلعب بعقولِ بعضِ الأفرادِ والمُتعاطين، بل هي وسيلةٌ لتدمير المجتمعاتِ من الداخل.

أولينا هذا الملفَّ رعاية واهتماماً مُركّزاً منذُ اليومِ الأوّلِ لعملنا، لحمايةِ المجتمع من تهديدٍ يستهدفُ الشباب والأساسَ الأخلاقيَّ والقيْميَّ .

شرعنا في جملةِ إجراءاتٍ وقراراتٍ استهدفت تفتيتَ قدرةِ الجماعاتِ الإجراميةِ العاملة على هذهِ السموم، ورفعُ مستوى حصانةِ المجتمع، ضمنَ ستراتيجيةٍ وطنيةٍ شاملةٍ لمكافحةِ المُخدّرات.

بتوحيدِ الجهود وتعزيزِ التنسيقِ المُشترك، نحققَ الهدفَ المنشود، بأنْ تكونَ مجتمعاتُنا خاليةً من هذا المرضِ الاجتماعي المُصطنع.

المخدّرات تسوّق الجريمة، وتروّج لها العصاباتُ الخارجةُ عن القانون، و تستهدفُ صنعَ الفُوضى والانحلال..

أهداف تجارة المخدرات اختلطت بالإرهابِ المُمولِ منها، وبالجهاتِ المُعاديةِ التي لا تتورّعُ عن دعمِ الجريمةِ لتحقيقِ أهدافٍ سياسيةٍ خائبة.

نجح العراقيون في محاربة الإرهابِ ودحره على مدى عقدينِ كاملين، وهم جاهزون لتوظيف خبراتِهم في المجال الاستخباري والتنسيقِ الأمني المشتركِ بأوسعَ ما يكون.

التنسيق والتعاون لملاحقةِ عصاباتِ المخدراتِ وتفكيكِها، سيخدم الأمن الإقليمي والدولي.

العراقَ مُنفتحٌ على كلِّ تعاونٍ أو جهدٍ مع الأشقاءِ والأصدقاء.

سندعم كل جهد يستهدفُ القضاءَ على بؤرِ سمومِ المخّدراتِ ومحطاتِ تصنيعِها، ويقطعُ سلاسلَها، ويقدم مرتكبيها للعدالة، لأنها جريمة عابرة للحدود.

البيان الختامي لمؤتمر بغداد الثاني لمكافحة المخدرات

اجتمع المشاركون في مؤتمر بغداد الدولي الثاني لمكافحة المخدرات الذي انعقد في ٢٢ تموز ٢٠٢٤، على مستوى أصحاب السمو والمعالي وزراء داخلية؛ (المملكة العربية السعودية، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الكويت، الجمهورية الإسلامية الايرانية، الجمهورية التركية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، وضيوف الشرف كل من معالي الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، ومعالي رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وممثلي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

و يعرب المشاركون في المؤتمر عن شكرهم وتقديرهم لجهود جمهورية العراق حكومة وشعباً ووزارة الداخلية، على حسن تنظيم فعاليات مؤتمر بغداد الدولي الثاني لمكافحة المخدرات.

لقد بحث أصحاب السمو والمعالي الوضع الخطير الناتج عن تصاعد نسب تعاطي المخدرات والادمان عليها إقليمياً ودولياً، والتي تأتي كنتيجة لزيادة عمليات التهريب والمتاجرة، وناقشوا بروح المسؤولية الوطنية والإنسانية هذه الظاهرة وسبل التصدي لها، وايجاد اليات مستحدثة لهذا التصدي بما يخلق حالة من التكامل تؤدي بالنتيجة الى القضاء على

هذه الآفة الخطيرة.

ويؤكد المشاركون ضرورة توحيد الجهود الإقليمية والدولية المشتركة لتعزيز الامن الإقليمي والعالمي لمواجهة تحدي انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية وتهريبها، لحماية المجتمعات من خطر هذ الآفة، إدراكاً منهم لحتمية تكامل العمل الأمني والاستخباري بين دولنا، الذي يأتي استجابة لظروف المرحلة والتحديات والمشاكل المتشابهة التي نواجهها، علاوة على تماثل الكثير من القوانين والأنظمة والتقاليد والمعتقدات التي ترفض وتدين هذه الافة، وتشجع اقامة المؤسسات وانشاء الاجهزة التي تحد من انتشار هذه الظاهرة و القضاء عليها.

وانطلاقا من الروابط الإنسانية والتاريخية والثقافية والروح الاخوية القائمة بين دولنا وشعوبها، واستكمالا لجهود البحث عن صيغة مثلى تعزز التعاون والتنسيق المشترك، وإيماناً منا جميعاً بأن أهمية هذا التعاون تأتي استجابة لرغبات وطموحات شعوبنا من أجل مستقبل أفضل وأجمل، واستكمالاً لنتائج ومخرجات مؤتمر بغداد الدولي الأول لمكافحة المخدرات المنعقد في العام الماضي، فقد أوصى المشاركون في المؤتمر بالآتي:

١.تعزيز اليات العمل المشترك واعتماد مبدأ التكامل في العمل الأمني من اجل قطع طرق تهريب المخدرات ومنع زراعتها وتصنيعها بمختلف أشكالها ومتابعة العصابات التي تنشط في هذا المجال وتفكيكها والقضاء عليها.

٢.تحديث قواعد البيانات الخاصة بالمجرمين والمطلوبين بقضايا الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية لدى الدول المشاركة وحمايتها من الاختراق للاستفادة منها في عمليات التعقب والضبط لهذا النوع من الجرائم.

٣.اعتماد الأساليب العلمية والتقنيات الحديثة واجراء عمليات التحقيق المالي الموازي والاستفادة من التكنولوجيا في عمليات الكشف والتعقب والرصد وضبط المبرزات الجرمية بما يضمن سوق المجرمين الى القضاء لينالوا جزاءهم العادل.

٤.تكثيف جهود الرقابة والرصد والتتبع للمواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي التي تنشط في مجال الترويج والمتاجرة بالمخدرات والمؤثرات العقلية للحد من نشاطها ومنعها من كسب ضعاف النفوس للمساهمة في عملياتها الاجرامية.

٥.تفعيل وتنشيط آليات الوقاية ومنع الانجراف نحو التعاطي او الإدمان من خلال تكثيف جهود التوعية بمخاطر هذه الآفة والاضرار التي تسببها على الفرد والمجتمع.

٦.معالجة الثغرات القانونية في التشريعات الوطنية للدول المشاركة (إن وجدت)، وتشديد العقوبات الخاصة بالمخدرات المصنعة، لتفويت الفرصة على عصابات تجارة هذه المواد من استغلال هذه الثغرات للتخلص من المساءلة القانونية والعقاب عن افعالهم الدنيئة التي تدمر الشعوب والاوطان.

٧.دراسة إمكانية التوسع في انشاء مراكز تأهيل مدمني ومتعاطي المخدرات التي تساهم في تخليص الشباب من الإدمان وتبادل الخبرات والتجارب في التعامل مع

الثغرات التي تحصل في إدارة هذه المراكز لغرض النهوض بكفاءة الأداء فيها وتحقيق الاهداف التي وجدت هذه المراكز من اجلها.

٨.يقدر المشاركون مبادرة الجمهورية التركية بمقترح إنشاء نظام انذار مبكر عن اخر المستجدات في ملف المخدرات واستعدادها لتقديم التدريب التخصصي في مجال مكافحة المخدرات لكافة الدول المشاركة.

٩.الاستفادة من الدروس المستنبطة من تجارب الدول المتقدمة والتي واجهت خطر هذه الآفة واقتباس الأفكار وطرق التعامل والاليات المتبعة بما يساعد على استحداث آليات وأساليب ومنهج خاص لمواجهة خطر المخدرات وبما يتوافق مع واقع هذه الآفة ومدى تأثيرها على مجتمعاتنا.

١٠.التأكيد على استمرار العمل لتنفيذ مقررات الاجتماع الوزاري الرباعي لأصحاب المعالي وزراء داخلية (جمهورية العراق، المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اللبنانية) المنعقد في شهر شباط ٢٠٢٤ من قبل الدول المذكورة آنفاً.

١١.التأكيد على استمرار العمل لتنفيذ توصيات مؤتمر بغداد الدولي الأول لمكافحة المخدرات المنعقد في شهر أيار ٢٠٢٣.

الأمم المتحدة: العراق يتحول إلى «محور» إقليمي لتهريب المخدرات

الى ذلك ووفق تقرير نشرته الأمم المتحدة فقد حذرت من أن العراق يتحول إلى «محور» مهم لتهريب المخدرات.

وأورد تقرير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة «شهد العراق طفرة هائلة في الاتجار بالمخدرات واستهلاكها خلال السنوات الخمس الماضية»، لا سيما حبوب الكبتاغون المخدرة والميثامفيتامين.

ووفق التقرير، صادرت السلطات العراقية في العام ٢٠٢٣ «رقما قياسيا بلغ ٢٤ مليون قرص كبتاغون» يفوق وزنها ٤,١ أطنان، وتقدّر قيمتها بما بين ٨٤ مليون دولار و١٤٤ مليوناً بحسب سعر الجملة.

وأشار التقرير إلى أن «مضبوطات الكبتاغون زادت بنحو ثلاث أضعاف» بين العامين ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، لافتاً إلى أن المضبوطات في العام الماضي هي «أعلى بمقدار ٣٤ مرة» من تلك في ٢٠١٩.

والكبتاغون تسمية قديمة لعقار يعود إلى عقود مضت، لكن تلك الحبوب، وأساسها الأمفيتامين المحفّز، باتت اليوم المخدّر الأول على صعيد التصنيع والتهريب وحتى الاستهلاك في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

وحذر تقرير الأمم المتحدة من أن «العراق معرض لأن يصبح محوراً متزايد الأهمية بالنسبة لمنظومة تهريب المخدرات عبر الشرق الأوسط والأدنى، حيث يقع العراق في نقطة تقاطع منظمة عالمية معقدة لتهريب المخدرات».

وغالباً ما تعلن بغداد ضبط كميات كبيرة من المواد المخدرة أبرزها الكبتاغون الذي يتمّ تهريبه بشكل أساسي من سوريا التي باتت المصدر الرئيسي لتصنيع تلك الحبوب المخدرة. وتشكل السعودية الوجهة الأساسية لها.

وبحسب تقرير الأمم المتحدة، فإن ٨٢ في المئة من حبوب الكبتاغون المضبوطة في المنطقة بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٣ مصدرها سوريا، يليها لبنان (١٧ في المئة).

ويتحول العراق تدريجياً أيضاً إلى ممر لتهريب الميثامفيتامين، ومصدره الأساسي جنوب غرب أسيا وخصوصاً أفغانستان، نحو دول الخليج وأوروبا. وسجّلت في العراق زيادة في المضبوطات تناهز ستة أضعاف بين ٢٠١٩ و٢٠٢٣.

وحذر تقرير الأمم المتحدة من أنه «رافق ارتفاع عمليات نقل المخدرات عبر العراق والدول المجاورة، زيادة في الاستهلاك المحلي في جميع أنحاء البلاد».

وكثفت حكومات دول المنطقة مؤخرا جهودها لمكافحة تهريب المخدرات بضغط أساسي من دول الخليج وعلى رأسها السعودية.

وخلال مؤتمر بغداد الإثنين، قال رئيس الحكومة العراقية محمّد شياع السوداني إن «العراقَ مُنفتحٌ على كلِّ تعاونٍ أو جهدٍ مع الأشقاءِ والأصدقاء» لمواجهة ما وصفه بـ»جريمة عابرة للحدود».

وقال «سندعم كل جهد يستهدفُ القضاءَ على بؤرِ سمومِ المخّدراتِ ومحطاتِ تصنيعِها».

وأوصى المشاركون في المؤتمر في بيان ختامي بـ»تعزيز آليات العمل المشترك واعتماد مبدأ التكامل في العمل الأمني من اجل قطع طرق تهريب المخدرات».

تفاهمات جديدة بين بغداد وواشنطن للعلاقة الأمنية المشتركة

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

توصلت جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية، إلى تفاهم حول مرحلة جديدة من العلاقة الأمنية الثنائية بين البلدين، في حين أكد الجانب العراقي التزامه بحماية المستشارين والأفراد في التحالف الدولي، بما فيهم الأميركيون، وفق بيان مشترك لوزارتي الدفاع العراقية والأميركية.

وذكر البيان المشترك، الصادر الأربعاء (٢٤ تموز ٢٠٢٤)، إن وزارة الدفاع الأميركية ونظيرتها العراقية، ترأستا الحوار الثاني للتعاون الأمني المشترك بين الولايات المتحدة والعراق في واشنطن العاصمة، يومي ٢٢ و٢٣ تموز ٢٠٢٤، حيث أكدتا التزامهما بالتعاون الأمني والمصلحة المشتركة في الاستقرار الإقليمي.

والتقى وزير الدفاع العراقي الذي وصل الولايات المتحدة أمس قبل أيام، ثابت العباسي مع وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن وممثلين من وكالة التعاون الأمني الدفاعي والقيادة المركزية الأميركية ووزارة الخارجية وموظفي مجلس الأمن القومي.

والتقى الوفد العراقي برئاسة العباسي، بشكل منفصل مع رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال تشارلز كيو براون ومدير جهاز مكافحة الإرهاب ونائب قائد قيادة العمليات المشتركة في العراق ومسؤولين دفاعيين كبار آخرين.

الوفدان الأميركي والعراقي، أكدا «التزامهما بتطوير قدرات العراق الأمنية والدفاعية وعزمهما على تعميق التعاون الأمني عبر مجموعة كاملة من القضايا لتعزيز المصلحة المشتركة لكلا البلدين في أمن العراق وسيادته واستقرار المنطقة»،فيما ياتي نص البيان المشترك:

بيان مشترك بشأن حوار التعاون الأمني المشترك بين الولايات المتحدة والعراق

قادت وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الدفاع العراقية الحوار الثاني للتعاون الأمني المشترك بين الولايات المتحدة والعراق في واشنطن العاصمة، يومي ٢٢ و٢٣ تموز ٢٠٢٤، حيث أكدتا التزامهما بالتعاون الأمني والمصلحة المشتركة في الاستقرار الإقليمي.

وناقش الوفدان مجموعة من القضايا الأمنية الثنائية في إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق لعام ٢٠٠٨، وفي إطار الاعتراف بشراكتنا الشاملة.

والتقى وزير الدفاع السيد ثابت العباسي مع وزير الدفاع الأمريكي السيد لويد أوستن وممثلين من وكالة التعاون الأمني الدفاعي والقيادة المركزية الأمريكية ووزارة الخارجية وموظفي مجلس الأمن القومي.

وضم الوفد العراقي برئاسة وزير الدفاع، الذي التقى أيضًا بشكل منفصل مع رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال تشارلز كيو براون، ومدير جهاز مكافحة الإرهاب، ونائب قائد قيادة العمليات المشتركة في العراق، وغيرهم من كبار المسؤولين الدفاعيين.

وأكد الوفدان الأمريكي والعراقي التزامهما بتطوير قدرات العراق الأمنية والدفاعية وعزمهما على تعميق التعاون الأمني عبر مجموعة كاملة من القضايا لتعزيز المصلحة المشتركة لكلا البلدين في أمن العراق وسيادته، وفي استقرار المنطقة.

ويستند حوار التعاون الأمني المشترك لعام ٢٠٢٤ إلى المناقشات التي جرت خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي السوداني إلى واشنطن العاصمة في أبريل/نيسان من هذا العام وحوار التعاون الأمني المشترك الافتتاحي في الصيف الماضي. وخلال حوار التعاون الأمني المشترك الأول، قرر الجانبان إنشاء لجنة عسكرية عليا ثنائية لتحليل ثلاثة عوامل – التهديد من داعش، والمتطلبات التشغيلية، ومستويات قدرات قوات الأمن العراقية – لتحديد مستقبل التحالف العسكري الدولي في العراق.

واستمر حوار التعاون الأمني المشترك على أساس عمل اللجنة العسكرية العليا على مدى الأشهر الستة الماضية وفي اعتراف بالذكرى السنوية العاشرة القادمة للمهمة العسكرية للتحالف العالمي لهزيمة داعش في العراق. ومن المقرر إصدار بيان مشترك مفصل حول مستقبل مهام ووجود التحالف العالمي في العراق بعد فترة وجيزة في ختام عمل اللجنة العسكرية العليا.

وتعتزم الولايات المتحدة والعراق مواصلة التشاور بشأن تعزيز التعاون الثنائي لضمان الهزيمة الدائمة لداعش بعد أكثر من عقد من التعاون بين التحالف الدولي والعراق. وأشار مجلس الدفاع المشترك إلى الإنجازات التاريخية التي حققها التحالف في العراق وأشاد بملايين الضحايا الذين سقطوا على يد داعش. ويشمل هؤلاء الضحايا مئات الآلاف من الضحايا الذين عانوا في الحملة لهزيمة داعش في العراق، مثل أفراد قوات الأمن العراقية، بما في ذلك البيشمركة، والقوات الشريكة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة.

وأكد الجانبان أهمية استمرار العراق في تقديم الدعم للتحالف الدولي لهزيمة داعش في سوريا وحول العالم.

وبالإضافة إلى ذلك، توصلت الوفود إلى تفاهم بشأن مفهوم مرحلة جديدة من العلاقة الأمنية الثنائية، والتي تشمل التعاون من خلال ضباط الاتصال والتدريب وبرامج التعاون الأمني التقليدية.

وناقش الوفدان كذلك الجهود الرامية إلى بناء القدرات العملياتية لقوات الأمن العراقية من خلال المساعدات العسكرية الأمريكية وبرامج التعاون الأمني، بما في ذلك من خلال المبيعات العسكرية الأجنبية والتمويل العسكري الأجنبي. وأكد الجانبان على أهمية استمرار التعاون لضمان استدامة المعدات العسكرية الأمريكية التي تستخدمها قوات الأمن العراقية. وأكد الوفدان على قيمة التعليم العسكري المهني وبرامج التدريب الفني وقررا تعزيز كليهما.

كما استكشفا الفرص لتوسيع المشاركة العراقية في التدريبات العسكرية الإقليمية التي تقودها القيادة المركزية الأمريكية وتعزيز علاقات الجيش العراقي مع قيادات المكونات الخدمية التابعة للقيادة المركزية الأمريكية. كما قرر الجانبان البدء في العمل على مذكرة تفاهم لتوفير إطار معزز لعلاقاتهما الأمنية الثنائية في السنوات القادمة، بما في ذلك الآليات لضمان الهزيمة الدائمة المستمرة لمنظمة داعش الإرهابية.

ودعماً لسيادة العراق وأمنه، أكدت الوفود أن البعثة الاستشارية موجودة في العراق بدعوة من الحكومة العراقية لدعم قوات الأمن العراقية في محاربة داعش ودعم وتطوير قوات الأمن العراقية، بما في ذلك قوات الأمن الكردية.

وأكد الممثلون العراقيون التزامهم المطلق بحماية الأفراد والمستشارين والقوافل والمرافق الدبلوماسية للولايات المتحدة ودول التحالف الدولي.

وناقشت الوفود الحاجة الملحة المستمرة لإعادة النازحين والمحتجزين الموجودين حاليًا في شمال شرق سوريا إلى بلدانهم الأصلية ودعم جهود إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية في العراق. وتمثل عمليات الإعادة خطًا مهمًا من الجهود في القتال المستمر ضد داعش.

إن النجاح في إتمام الحوار الثاني المشترك للتعاون الأمني يؤكد التزام البلدين بتعميق التعاون الأمني الثنائي في جميع المجالات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الهزيمة الدائمة لداعش بقيادة العراق وجهود التعاون الأمني. إن العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والعراق تعزز الاستقرار الإقليمي وتمثل التزام كلا البلدين بتعزيز اتفاق الإطار الاستراتيجي الشامل.

٢٤ تموز ٢٠٢٤

نص كلمة وزير الدفاع الامريكي لويد جيه. أوستن

أكد وزير الدفاع الامريكي لويد جيه. أوستن الثالث اليوم على التزام الولايات المتحدة باستمرار سيادة العراق وأمنه خلال اجتماع مع وزير الدفاع العراقي محمد العباسي في البنتاغون.

وأشار الوزير إلى العلاقات الأمريكية العراقية القوية المبنية على سنوات من الشراكة.

وقال أوستن: «روابطنا مهمة بشكل خاص ونحن نحتفل بالذكرى العاشرة للتحالف العالمي لهزيمة داعش، وأنا فخور بأنني كنت جزءًا من تلك المعركة»، في إشارة إلى الجماعة المتشددة المعروفة أيضًا باسم داعش.

وقال «أنا ممتن لشجاعة قوات الأمن العراقية». وأضاف «بالقتال مع قوات التحالف تمكنوا من هزيمة داعش على الأرض».

أنشأت وزارة الدفاع عملية العزم الصلب لفرقة العمل المشتركة في أكتوبر ٢٠١٤ لإضفاء الطابع الرسمي على العمليات العسكرية ضد التهديدات التي يشكلها تنظيم داعش في العراق وسوريا.

توج اجتماع اليوم حوار التعاون الأمني المشترك الذي استمر يومين هذا الأسبوع وركز على كيفية انتهاء مهمة التحالف العالمي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والانتقال إلى علاقة أمنية ثنائية دائمة بين الولايات المتحدة والعراق.

يعتمد التبادل على عمل اللجنة العسكرية العليا، التي انبثقت عن اللجنة العسكرية المشتركة الافتتاحية في عام ٢٠٢٣ وعززت الاجتماع في وقت سابق من هذا العام بين الرئيس جو بايدن ورئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في واشنطن.

وكان من بين المشاركين في محادثات هذا الأسبوع القيادة المركزية الأمريكية، وهيئة الأركان المشتركة، ووزارة الخارجية، ووكالة التعاون الأمني الدفاعي، ومجلس الأمن القومي. وضم الوفد العراقي ممثلين عن وزارة الدفاع العراقية والقوات المسلحة، وجهاز مكافحة الإرهاب، والبشمركة الكردية.

وقال المتحدث باسم البنتاغون، اللواء بات رايدر، من القوات الجوية، ، إن المشاركين المشتركين في حوار هذا الأسبوع سينظرون في توصيات اللجنة العسكرية العليا، التي نظرت في حالة قدرات داعش وقدرات وإمكانيات قوات الأمن العراقية لمعالجة المشكلة. تهديد.

وأضاف رايدر أن الحوار سيستمر «للتطلع نحو مستقبل التحالف، وكذلك التعاون الأمني الثنائي بين الولايات المتحدة والعراق».

وأثناء لقائه مع نظيره اليوم، أشاد أوستن بالحكومتين العراقية والأمريكية لجهودهما المشتركة من أجل «تشكيل المعايير اللازمة لتحويل عملية العزم الصلب إلى شراكات أمنية دائمة بين العراق والولايات المتحدة ودول التحالف الأخرى».

وقال أوستن: «لقد تطور التهديد الذي يشكله داعش وأيديولوجيته على مدى العقد الماضي». «ومع ذلك، يواصل تنظيم داعش التخطيط لشن هجمات... من المنطقة ومن خلال فروعه العالمية. لذلك، يجب علينا تكييف مهمة العزم الصلب لمواجهة هذا التهديد المتغير.»

وقال الوزير إن الولايات المتحدة تواصل أيضًا العمل على تعزيز علاقتها الأمنية الثنائية مع العراق مع انتقال التحالف.

وقال أوستن «إننا لا نزال ملتزمين بشدة بسيادة العراق وأمنه واستقراره».

القاء القبض على ارهابيين في عمليات بطولية لجهاز مكاحة الارهاب والاسايش

بعملية نوعية شرعت مديرية مكافحة ارهاب في السليمانية و باشراف مباشر من السيد قائد عمليات كركوك والسيد قائد شرطة كركوك وبالتنسيق مع مديرية استخبارات وامن كركوك و مديرية مخابرات كركوك وباسناد فوج سوات شرطة كركوك بتنفيذ واجب القاء القبض على احد ابرز قيادات عصابات داعش الارهابية على ولاية دجلة والمطلوب وفق المادة (٤/ ارهاب) من محكمة تحقيق نينوى حيث تم القاء القبض على الارهابي (ع ، م ، أ) في احدى المزارع في ناحية شوان.

الموما اليه من اهالي ناحية القراج وكان يعمل ضمن مايسمى ديوان الجند – ولاية دجلة التابعة للتنظيم وبعدها اصبح مسؤول الادارة لولاية دجلة وشارك بعدة معارك ضد القوات الامنية في قواطع (مخمور والقيارة) هرب إلى قاطع كركوك للعمل ضمن الخلايا النائمة التابعة للتنظيم وكعنصر استخباري للتواصل مع فلول التنظيم وتم ايداع المتهم في مقر مديرية استخبارات وامن كركوك لاكمال الإجراءات القانونية بحقه.

اعترافات إرهابيين تكشف تفاصيل "مخطط داعشي" لاغتيال ضباط الأمن في كردستان

الى ذلك كشف جهاز أمن السليمانية، الأربعاء، عن اعترافات إرهابيين بتفاصيل "مخطط داعشي" لاغتيال كبار ضباط الأمن في كردستان. وقال الجهاز في بيان إن "معلومات استخبارية وردت حول وجود شبكات إرهابية تابعة لداعش تخطط لتنفيذ جملة هجمات إرهابية واغتيال كبار الضباط الأمنيين في إقليم كردستان".

وأضاف أن "الذين تم الاشتباه في تورطهم مع تلك الجماعات وضعوا لايام تحت الرصد والمتابعة الدقيقة قبل التأكد من نواياهم الإرهابية في استهداف الأمن والاستقرار في مدن الإقليم".

وتابع أن "القوات الأمنية تمكنت بعد تنفيذ أربع عمليات أمنية ناجحة من اعتقال ١١ إرهابيا في الثالث من شهر تموز الجاري، بينهم الأمير الميداني لمحافظة حلبجه ومنطقة شهرزور والأمير المسؤول عن عملية إعادة الدواعش إلى حيث أتوا".

وأكد أن "المتهمين اعترفوا إثر تحقيقات مستفيضة بالتهم الموجهة إليهم وهي التخطيط لاغتيال كبار ضباط الأمن وشن هجمات إرهابية في مدن الإقليم".

وأعلنت المديرية العامة للعمليات التابعة لمؤسسة الاسايش في الاقليم عن ضبط (٢١) إرهابيا مطلوبا بينهم المسؤول الامني لولاية الفلوجة وولاية الدجلة.وبحسب البيان الصادر من الاسايش « خلال عملية مشتركة من المديرية العامة للعمليات التابعة لمؤسسة الاسايش في الإقليم ومؤسسة الامن الوطني العراقي وبعد متابعات دقيقة وتبادل المعلومات الاستخبارية طوال شهور متواصلة، وبعد اخذ قرار القاضي، تمكن قوات الاسايش من ضبط (٢١) إرهابي (داعش) مطلوب من المحاكم العراقية، وقد انتقلوا الى إقليم كوردستان بهدف الاختفاء هربا من الاعتقال في العراق».

وأشار البيان انه « بعد التحقيق معهم أظهرت الاعترافات بان الارهابيين خططوا وشاركوا في العديد من الاعمال الإرهابية»، مبينا «ان الارهابيين مطلوبون وفق المادة (٤) من قانون مكافحة الإرهاب من قبل المحاكم العراقية وتم تسليمهم الى مؤسسة الامن الوطني العراقي نظرا لخصوصية قضاياهم الجنائية».

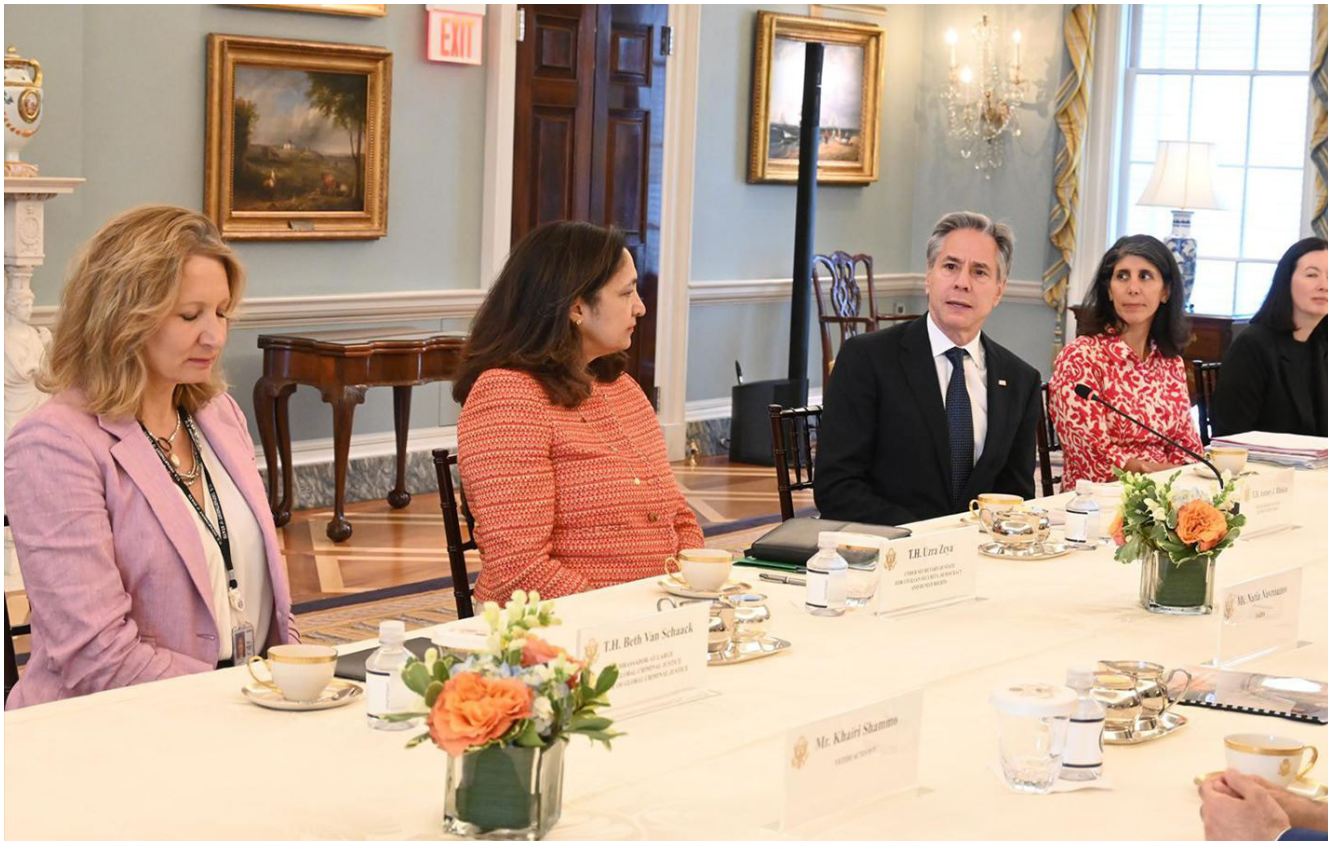

واشنطن: ملتزمون بمحاسبة المسؤولين عن التطهير العرقي بحق الايزديين

أكد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أن بلاده ملتزمة بمحاسبة المسؤولين عن التطهير العرقي بحق الايزديين، مشيراً الى أن حوالي ٣٠٠ ألف إيزدي مازالوا يعيشون في حالة نزوح، و٢٦٠٠ مازالوا في عداد المفقودين. جاء ذلك خلال استقبال أنتوني بلينكن لممثلي الكورد الايزديين وعقده اجتمعاً معهم اليوم الثلاثاء (٢٣ تموز ٢٠٢٤). وقال بلينكن للصحفيين عقب الاجتماع، إن «داعش ارتكب إبادة جماعية بحق الايزديين والجماعات الأخرى، ولدي الكثير من الذكريات عندما وقع هجوم داعش».

وأوضح: «أتذكر البؤس واليأس الذي عاشه الكثير من الناس أثناء هجوم داعش»، منوهاً الى أن «داعش ارتكب جرائم ضد الإنسانية بحق الايزديين وجماعات أخرى، وقام بعملية تطهير عرقي ضد الايزديين وجماعات أخرى».

وزير الخارجية الأميركي، اشار الى أن بلاده «ساعدت في تغيير الوضع وساعدت المعرضين للخطر»، مردفاً: «عملنا مع العراق على مساعدة المتضررين من داعش، وعملنا من أجل استقرار وسيادة الأراضي العراقية».

ولفت الى أن «داعش تسبب بنزوح ملايين العراقيين بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧»، مستدركاً: «عملنا على التأكد من أن داعش لن يتمكن من رفع رأسه القبيح مرة أخرى».

أكثر من مليون عراقي لازال نازحاً

بلينكن، ذكّر بأن «أكثر من مليون عراقي لازالوا يعيشون في حالة نزوح، ومازال حوالي ٣٠٠ ألف إيزدي يعيشون في حالة نزوح، فيما ٢٦٠٠ ايزدي مازالوا في عداد المفقودين».

وشدد وزير الخارجية الأميركي على «ضرورة تحديد مصير الايزديين المفقودين، ونحن مصممون على إنقاذ الإيزديين المفقودين، وملتزمون بمساعدة المجتمعات التي عانت أكثر من غيرها على يد داعش».

كما أكد بلينكن التزام بلاده بـ»بمحاسبة المسؤولين عن هذه المأساة، ونحاول التأكد من عدم تكرار مثل هذه الجرائم وعدم عودة داعش إلى الحياة».

وعرضت بغداد ٤ ملايين دينار عراقي للعائلات النازحة للعودة إلى منازلهم قبل الموعد النهائي الذي حددته الحكومة الاتحادية.

وعلى الرغم من الحافز المالي، فإن العديد من العائلات تتردد في المغادرة بسبب استمرار العنف في مدنهم، ونقص إعادة الإعمار بعد تدمير منازلهم، فضلاً عن قلة الخدمات الأساسية.

وقد أُجبر بعض الذين غادروا المخيمات طوعاً على العودة، لعدم قدرتهم على تجميع الأساسيات.

ووفقاً للمبادئ الإنسانية للأمم المتحدة، يتعين على السلطات تهيئة الظروف والوسائل اللازمة لتمكين النازحين داخلياً من العودة طوعاً وبأمان وكرامة.

الولايات المتحدة تشدّد على تنفيذ اتفاقية سنجار

هذا وشدّدت الولايات المتحدة الأميركية على تنفيذ اتفاقية سنجار، معتبرةً إياها بدايةً مهمة لزيادة الشعور بمأساة ضحايا الإبادة الجماعية عام ٢٠١٤.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، إن اتفاقية سنجار «هي بداية مهمة لزيادة الشعور بمأساة ضحايا الإبادة الجماعية عام ٢٠١٤، لكن كل شيء بقي على ما عليه حتى الآن، لذلك نشدد على تنفيذها».جاء ذلك، في مؤتمرٍ صحفي عقده ميلر، الثلاثاء، عقب لقاء خاص بين وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن وعدد من مسؤولي منظمات المجتمع المدني الإيزيدية والمسيحية والناشطين.

ودعا المتحدث باسم الخارجية الأميركية حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية إلى تنفيذ اتفاقية سنجار التي «تضمن استقرار المدينة وإعادة إعمارها».

وأضاف «نطالب بأن يعهد بأمن واستقرار سنجار إلى الشرطة الاتحادية والقوات العراقية، وضرورة أن يكون أفراد الشرطة من أبناء سنجار، وفق ما ورد في الاتفاقية».

مشروع لتعديل قانون الأحوال الشخصية يفجر غضباً واسعاً في العراق

**المرصد/فريق الرصد

اضطر البرلمان العراقي إلى تأجيل تعديل قانون الأحوال الشخصية إلى إشعار آخر بعد عاصفة انتقادات من ناشطين وقوى سياسية.

وقال البرلمان، الأربعاء، إنه قرر تأجيل مقترح قانون تعديل الفقرة ٥٧ من القانون الصادر عام ١٩٥٧، لمزيد من النقاش، بعدما قدّم رئيس اللجنة القانونية ريبوار عبد الرحمن طلباً بهذا الخصوص «لإشراك منظمات المجتمع المدني ولجنة المرأة وحقوق الإنسان في المناقشات حول التعديل».

وقال مراقبون إن ضغوطاً مدنية وموجة انتقادات لم تهدأ منذ الثلاثاء أجبرت البرلمان على عدم مناقشة

التعديل في جلسة الأربعاء.

هذا ولم تهدأ ساحة الرفض الحقوقي والإنساني في العراق منذ أيام، إثر قرار البرلمان العراقي إدراج التصويت على مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية في العراق المعمول به منذ عام ١٩٥٩، وهو قانون مدني متكامل، والذي احتوى على فقرات وبنود اعتبرت تفسيرات دينية لا تناسب البلاد المتنوعة ثقافيا ودينيا ومذهبيا، كما ضمّ فقرات اعتبرت أنها حد أو حرامان لحقوق الأم والزوجة، وتحيز للرجال.

وأدرج البرلمان العراقي في الجلسة المقررة، يوم الأربعاء، القانون للتصويت عليه، وهو ما دفع الناشطين والحقوقيين إلى رفع أصواتهم محذرين من أن القانون يمثل وجها آخر للدولة الدينية التي تسعى إليها الأحزاب والكتل السياسية التقليدية بالبلاد.

> **التعديل يعيد البلاد إلى لحظة الانقسام الطائفي**

حضانة الأطفال

وينص قانون الأحوال الشخصية المعمول به حاليا في العراق على أن للأم الحق بحضانة الولد وتربيته حال الزواج وبعد الفرقة، ولا تسقط حضانة الأم المطلقة بزواجها، غير أن التعديل الجديد المقرر التصويت عليه يسلب الأم حق حضانة الولد إذا تزوجت، وللولد المحضون حق الاختيار عند بلوغ الخامسة عشرة من العمر، في الإقامة مع مَن يشاء من أبويه إذا أنست المحكمة منه الرشد في هذا الاختيار، بينما التعديل الجديد على القانون هو تخييره بعمر سبع سنوات فقط.

كما ينص القانون المعمول به حاليا، على أن يكون التفريق وفقا للقانون المدني، لكن التعديل المقترح أن يتم وفقا للفقه السني أو الشيعي حسب اختيار الزوجين، وفي حال لم يكن للزوجة مذهب فقهي، للاحتكام إليه، تعتمد المحكمة مذهب الزوج في التفريق بينهما، بما يتعلق بالحقوق.

ويتضمن التعديل الجديد للقانون إدخال الموقفين السني والشيعي في قضايا الخلع والتفريق، وهو ما اعتبره الرافضون للقانون ترسيخاً للطائفية في إدارة الدولة والقضاء، وأيضا ابتعاداً عن الدستور الذي نص على مدنية الدولة العراقية.

ويتجاهل التعديل الجديد القانون حالات رفض الزوجين عقد الزواج وفقا للمدارس الفقهية السنية أو الشيعية، وهي ظاهرة متزايدة بالمجتمع العراقي الذي يشهد زيجات مختلطة من ديانات أو مذاهب متعددة، بينما القانون المعمول به حاليا في العراق يمنح منذ عام ١٩٥٩ الدولة العراقية ممثلة بالقضاء المدني عقد القران والتفريق وفقا للقانون لا بحسب الطوائف أو الأديان.

وحذرت النائب السابق في البرلمان آلا الطالباني من تمرير القانون الذي اعتبرته ملغوما. وقالت في تدوينة لها تصف مشروع تعديل القانون: «ورقتان ملغومتان شرعيا وقانونيا وإنسانيا واجتماعيا ووطنيا»، مضيفة: «تلك هي تعديلات قانون الأحوال الشخصية المعروضة أمام مجلس النواب، هذا التعديل سيقسم العراق أكثر، وسيولد انفلاتا كبيرا في القانون وستتحول قضايا الأحوال الشخصية إلى خارج المحاكم الرسمية»، في إشارة إلى إدخال رجال الدين من كلتا الطائفتين الرئيسيتين في العراق.

ولسنوات طويلة تشهد البلاد ارتفاعا كبيرا في معدلات الطلاق، بلغت شهريا أكثر من ٧ آلاف حالة طلاق، ويعزو مراقبون ومختصون ذلك لأسباب عدة أبرزها الزواج المبكر والوضع الاقتصادي وسوء استعمال مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي وتدخلات ذوي الزوج أو الزوجة بحياة الزوجين.

الناشط عمر حبيب قال إن «التعديل على قانون الأحوال الشخصية والذي سيصوت عليه مجلس النواب يوم الأربعاء يحرم الكثير من النساء من حقوقهن، منها اختيار مذهبهن بعقد الزواج ووضعه بيد الزوج وكذلك الحضانة والميراث والنفقة».

وتعتبر قوى «الإطار التنسيقي»، أبرز الداعمين للقرار، وسرب ناشطون نسخة من مشروع التعديل المطلوب عليها ملاحظة باللون الأحمر وهي (موصى به من المرجعية) في إشارة إلى مرجعية النجف الدينية الممثلة بالمرجع الديني علي السيستاني.

ودعت منظمة حمورابي العراقية الحقوقية إلى سحب القانون، وقالت في بيان سابق لها نشر على موقعها الإلكتروني، إنه «لغرض التصدي للمحاولات الرامية لإخضاع العلاقات الأسرية إلى قوانين وتشريعات ذات أسس طائفية، نرفض شرعنة الطائفية في قانون الأحوال الشخصية»، مضيفا أن «التعديل المقترح يضرب في الصميم مبدأ المساواة بين المواطنين الذي نصت عليه المادة ١٤ من الدستور، ويشرعن الطائفية الممزقة للنسيج الاجتماعي القائم على علاقات المصاهرة الأسرية المختلطة، ويهدد وحدة واستقلال القضاء الذي نصت عليه المواد ١٩ و٨٧ و٨٨ من الدستور من خلال ربط محكمة الأحوال الشخصية بالمجلسين العلمي الإفتائي السني والشيعي. إضافة إلى ذلك، فإن مشروع القانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية التي نصت عليها المادة ٢ البند (ب)، ويتناقض مع التزامات العراق الدولية بالمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان».

وقال الصحافي والكاتب بهاء خليل في معرض تعليقه: «مكتوب على الورقة، (موصى به من قبل المرجعية) أي مرجعية؟، وهل جميع العراقيين يتبعون المرجعية؟ هل من دليل على أن المرجعية أوصت بهذا القانون؟ مضيفا: «تذكرني هذه العبارة بقائمة الشمعة ٥٥٥ الانتخابية الذي قالوا إن من لا ينتخبها تحرم عليه زوجته بفتوى من المرجعية».

وبسبب الرفض لمشروع تعديل القانون تم تأجيل القراءة والتصويت عليه منذ عام ٢٠١٩، وشهدت بغداد تظاهرات متكررة لنساء ورجال رافضين له. في المقابل، اتهم الشهر الماضي، عضو اللجنة القانونية في البرلمان محمد الخفاجي، ما قال إنها «أجندات خارجية ومنظمات دولية تقف بوجه تعديل قانون الأحوال الشخصية، وتسعى إلى منع إقراره داخل مجلس النواب من خلال نشر أفكار مضللة حول قانون التعديل».

مضيفا للصحافيين أن «هذه المعارضات تستند إلى آراء غير عراقية ومواقف متحيزة، تهدف إلى إعاقة التقدم التشريعي بما يتماشى مع احتياجات المجتمع العراقي»، مشددا «نحن نرفض هذه الضغوطات ونتمسك بحقنا في إجراء التعديلات اللازمة التي تضمن حقوق جميع أفراد الأسرة.» معتبرا أن التعديل على القانون «يهدف إلى تحقيق العدالة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الرجل والمرأة والطفل».

أبرز الاعتراضات

إلى جانب عاصفة الانتقادات للتعديل الجديد، التي عدّته «تراجعاً مؤسفاً ترتكبه قوى الإسلام السياسي الشيعية عن المكتسبات المدنية والاجتماعية التي حققها القانون النافذ»، فضلاً عن أن التعديل يعيد البلاد إلى لحظة الانقسام الطائفي. ورأى المحامي علاء عزيز المانع أن التعديل الجديد يلقي بظلاله القاتمة على مجمل فقرات القانون النافذ، لكنه يلامس وبشكل جوهري قضيتين أساسيتين سيكون لهما تأثير كارثي على مسار أحوال المواطنين الشخصية ويزيد من حجم المشاكل المرتبطة بقضيتي الزواج والطلاق.

وقال المانع، لـ«الشرق الأوسط»، إن القضية الأولى تتمثل في أن التعديل الذي طال المادة العاشرة من القانون النافذ، المختصة بمسألة السماح بزواج الأشخاص خارج المحاكم المدنية من دون أن تطول المتزوج أي عقوبة قانونية كان القانون النافذ يفرضها وغالباً ما تكون مالية، وهذا التعديل سيفضي إلى مشاكل لا حصر لها، خصوصاً بالنسبة إلى الذين يرغبون في الزواج مرة ثانية وثالثة من دون أن يضطروا إلى تقديم أي سند يثبت أهليتهم لذلك، في حين يفرض القانون النافذ موافقة الزوجة الأولى ويشترط أن يكون الزوج قادراً على تحمل نفقات زواجه الثاني وهكذا.

ويضيف المانع: «هذا الأمر يرتبط بالتعديل المتعلق بأعمار مَن يحق لهم الزواج، حيث يعلق التعديل هذا الحق على ما تقره المذاهب الدينية، وليس القانون الذي يحدّد عمر البلوغ والزواج بـ١٨، وفي حال الزواج في عمر ١٤ – ١٧، فإنه يفترض موافقة أولياء الأمور ويمنح سماحات في هذا الجانب».

زواج القاصرات

وحذر المانع من «ترك الأمر للتحديد المذهبي، لأن العراق سيسجل عدداً هائلاً من زيجات القاصرين والقاصرات بعمر ٩ سنوات وصعوداً كما تقره بعض المذاهب الإسلامية».

وأشار المانع إلى «مدونة الأحوال الشخصية» التي يقترح التعديل إسنادها إلى الوقفين الشيعي والسني ويحملهما مسؤولية كتابتها كي يتمكن قضاء المحاكم المدنية من الحكم بضوئها في قضية الزواج والطلاق.

ويعتقد المانع أن التعديل يقترح أن تستند المدونة إلى فتاوى أشهر العلماء وأبرزهم وأكثرهم تقليداً من قبل الجمهور، وهذا سيضيف تعقيداً آخر على قضايا الأحوال الشخصية الموجود أصلاً حتى في القانون النافذ، ذلك أن مسألة اتفاق الناس على مرجع أو عالم دين محدد شبه مستحيلة.

وكان النائب رائد المالكي، وهو صاحب مقترح التعديل، قد أشار إلى أن «أحكام المدونة الشرعية ستتضمن بابين؛ الأول للفقه الجعفري والآخر للفقه السني». وأوضح أن «مقترح القانون يحافظ على وحدة السلطة القضائية ولا يخلق ازدواجاً في المحاكم، وستكون هناك فقط أحكام القانون ١٨٨ وأحكام المدونة، وستطبق المحاكم الحالية كليهما حسب اختيار الشخص عند إبرام عقد زواجه».

وأقر المحامي علاء المانع ببعض المشاكل المرتبطة بقانون الأحوال الشخصية النافذ، خصوصاً المتعلقة بقضية حضانة الأولاد قبل سن البلوغ، لكنه في المقابل، رأى أن المطلوب هو تعديل بعض المواد بطريقة مناسبة و«ليس تمزيق القانون بهذه الطريقة الكارثية».

الباحث محمد جقماقي:
* مركز روج افا للدراسات الاستراتيجية

العملية العسكرية وتداعياتها على الداخل التركي

إنّ العملية العسكرية التركية المرتقبة يمكن أن تكون سلاحًا ذا حدّين بالنسبة لتركيا على المستوى الاقتصادي والدبلوماسي مع عدة دول في الشرق الأوسـط، وأبرزها السعودية وإيـران؛ فمن المعروف أنّ هناك صراعاً بين السعودية وتركيا حول قيادة العالم الإسلامي، وبرز هذا الصراع عند مقتل الخاشقجي وتصريح أردوغان بأنّ تركيا هي البلد الوحيد القادر على قيادة العالم الإسلامي، لذا فإنّ نجاح أيّة عملية عسكرية قد تزيد من النفوذ التركي في المنطقة لكن سيقابله اعتراض سعودي، وهذا الاعتراض قد يأتي على المدى الطويل ولكنّ السعودية ستقف أمام تركيا، ومن المرجّح أن يكون ردّ الفعل السعودي دبلوماسيًا وذلك عبر امريكا؛ لأنّ الدولتين حليفتان استراتيجيتان للأخيرة في منطقة شرق الأوسط، وهذا يعني أنّ أمريكا ملزمة لخلق توازن بين حلفائها في المنطقة، أمّا على الصعيد الإيراني فهناك صراع بين تركيا وإيران، والذي تعود أسبابه الى

أحداث تاريخية وقومية وجيوسياسية، وتمتلك كلتا الدولتين مشاريع مختلفة عن الأخرى، وبرز هذا الاختلاف تحديدًا في سوريا والعراق بالرغم من مساهمة أستانا منذ ٢٠١٧ في خفض الصراع وازدياد التنسيق فيما بينهما وخاصة في سوريا، ولكن خفض هذا التوتّر قد يكون تكتيكياً على الجغرافيا السورية، وشنّ أيّة عملية عسكرية تركية في العراق ضدّ حزب العمال الكردستاني قد تواجهها إيران بشكل مباشر لوقف أي امتداد للنفوذ التركي في المنطقة؛ ويُعتبر العراق منفذاً إقليمياً بالنسبة لإيران وخاصة لما تتعرّض له من عزلة بسبب العقوبات الامريكية والأوروبية عليها؛ لذلك ليس من السهل السماح لتركيا بتمدّد نفوذها في الداخل العراقي.

> **"العملية العسكرية سلاح ذو حدين بالنسبة لتركيا على المستوى الاقتصادي والدبلوماسي"**

تداعيات العملية العسكرية التركية المرتقبة على الاقتصاد التركي .

إنّ تركيا تعاني من أزمة اقتصادية خانقة، وهبوط قيمة الليرة التركية بشكل بارز ومتسارع يعطي بوادر شبه انهيار للاقتصاد التركي، وهذه الأزمة الاقتصادية تلقي بظلالها على المشهد التركي عامة وخاصة على الجانب العسكري؛ لذلك فإنّ القيام بأيّة عملية عسكرية واسعة النطاق ضدّ حزب العمال الكردستاني سيكلّف تركيا زيادة في الأزمة الاقتصادية، وأردوغان على دراية تامة بذلك، لذا فقد التجأ الى إعادة العلاقات مع حكومة بغداد ليس فقط في إطار الأمور اللوجستية والعسكرية، بل لتقاسم تكاليف ما ستؤدّي إليه أيّة عملية عسكرية؛ كون تركيا على دراية تامة بأنّها غير قادرة على تحمّل العبء الاقتصادي الذي ستؤدّي إليه العملية العسكرية، ولأنّ حلفاء تركيا المشاركين في هذه العملية المرتقبة يعانون من أزمات اقتصادية خانقة، سواء بغداد أو أربيل، ستكون هذه العملية العسكرية محدودة النطاق ولن تتكلّل بالنجاح وخاصة بعد إعلان حزب العمال الكردستاني امتلاكه أسلحة نوعية خاصة بالدفاع الجوي، والتي استطاعت أن تسقط عدداً هائلاً من الطائرات التي تستخدمها تركيا في عملياتها العسكرية، ومجرّد امتلاك حزب العمال الكردستاني لهذه الأسلحة النوعية يدلّ على أنّ هناك قراراً دوليًا لإفشال أيّة عملية عسكرية تقوم بها تركيا؛ لأنّ هذه الأسلحة النوعية لا يمكن الحصول عليها إلاّ بقرار دولي.

بالإضافة لكلّ ذلك؛ فإنّ هذه العلمية ستكون لها تداعيات سياسية على الداخل التركي، وخاصة بعد تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية التي تعتبر فشل الحكومة في إدارة الأزمة الاقتصادية والتضخّم من أبرز الأسباب التي أدّت الى تراجع نفوذ حزب العدالة والتنمية، بالإضافة لأسباب سياسية على المستوى الداخلي والخارجي، وبسبب فشل حكومة العدالة والتنمية في تدارك الأزمة الاقتصادية وإيجاد حلول مستعجلة لها التجأ الى إعادة إبراز مشروع "طريق التنمية" الذي تم طرحه من قبل حكومة بغداد في ٢٧ أيار ٢٠٢٣ وهو ليس إلاّ حلاً بديلاً لدعم الاقتصاد التركي الذي سيكلّف تركيا مزيدًا من الانهيار الاقتصادي؛ كون مشروع التنمية يحتاج إلى وقت طويل لإنجازه وأيضًا ربّما قد يواجه هذا المشروع عُقداً سياسية ولوجستية تُضاف إلى سجل الأمد الطويل الذي يحتاجه المشروع، من خلال المشاريع والخطط التي تتبنّاها حكومة العدالة والتنمية وعلى رأسها أردوغان، يمكننا أن نلاحظ التخبّط السياسي والفوضى السياسية التي تمرّ بها تركيا نتيجة سياساتها الفاشلة، وأبرز صورة لهذا التخبّط يمكن ملاحظته من خلال التشتّت التركي بين حلف ناتو – وعلى رأسها الولايات المتحدة- من جهة، وروسيا من جهة أخرى؛

فتركيا إلى الآن لم تستطع تحديد استراتيجيتها فيما يخصّ علاقاتها الدولية والإقليمية.

يمكن القول أنّ العجرفة السياسي لحزب العدالة والتنمية لن يجلب سوى مزيد من الفوضى على المستوى الداخلي والخارجي ومزيد من الانهيار الاقتصادي التركي، وتعتبر العسكرة وسيلة بارزة تستخدمها تركيا لدعم عجرفتها السياسية، وهذا بالضبط ما شهدناه من دور التركي في الملف السوري، تحديدًا الملفّ الكردي؛ فتركيا تستخدم العسكرة للوصول إلى مفاوضات لفرض شروطها على شمال وشرق سوريا.

> **أردوغان يسعى لأن يكون مقبض الحلّ بيده وبشروطه**

العملية العسكرية التركية تمهيد لاتفاقية سلام مع حزب العمال الكردستاني:

إنّ تاريخ الصراع التركي مع حزب العمال الكردستاني يمتدّ إلى نشأة الأخير عام ١٩٧٨ وتطوّر هذا الصراع حتى وصل إلى عمليات عسكرية تحت مسمّيات عديدة ومختلفة، وجميع هذه العمليات لم تعطِ أي إنجاز على الصعيد العسكري بالنسبة لتركيا؛ لذلك جرت عدة محاولات للوصول إلى اتفاقيات سلام بين الطرفين، ولكنّ تركيا لم تلتزم بأيّة واحدة منها ودائما كان الخيار العسكري هو الحل بالنسبة لها، لذلك فإنّ العملية العسكرية المرتقبة ضد حزب العمال الكردستاني ستكون بادرة مفاوضات بين الطرفين للوصول إلى حلّ دائم؛ لأنّ تركيا على دراية تامة بأنّها لن تسطيع الوصول إلى أي إنجاز عسكري ولكنّها تحاول شنّ هذه العملية العسكرية لإضعاف حزب العمال الكردستاني لفرض شروطها على الأخير في أيّة مفاوضات قد تحدث،

ولكن من جهة أخرى حزب العمال الكردستاني من الصعب إضعافه وفرض الشروط عليه، لذا فإنّ الجلوس على طاولة المفاوضات يجب أن يكون دون أيّة شروط مسبقة من كِلا الطرفين، وفي النهاية إنّ البروباغاندا التي تقوم بها تركيا لهذه العملية المرتقبة ليست إلاّ لإشغال الداخل التركي عن الوضع الداخلي التركي المتدهور و خاصة الوضع الاقتصادي.

كل ما يدور في فلك العملية العسكرية المرتقبة ضد حزب العمال الكردستاني ليس إلا بوادر للحلّ، وإن كان نسبيا بالنسبة للقضية الكردية في سوريا وتركيا، ولكن أردوغان يسعى لأن يكون مقبض الحلّ بيده وبشروطه التي يحاول فرضها على حزب العمال الكردستاني بشكل خاص وعلى الكرد بشكل عام، ولكنّ المناخ السياسي والتطوّرات التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط تنذر بتطوّر قوى وحركات شعبية قادرة على الوقوف في وجه أي استغلال تتعرّض له، لذلك فإنّ المفاوضات بين الطرفين قريبة أكثر من أي وقت مضى وإن سبقتها عملية عسكرية، وجميع الأطراف المتحالفة مع تركيا على معرفة تامة بعجزهم عن تحقيق أي إنجاز عسكري ضد العمال الكردستاني، لذا فإنّ التحالفات مع تركيا هي لأهداف دبلوماسية وسياسية ليس أكثر، سواء من قبل

حكومة بغداد أو أربيل، والأمر ليس متعلقًا بمشروع طريق التنمية بالدرجة الأولى، كونه مشروعاً يحتاج إلى فترة زمنية طويلة للاستفادة من وارداته، أي؛ هو مشروع استراتيجي محض، لذلك يُعتبر هذا المشروع خطًّاً عريضًا يحوي في طياته قضايا تتعلّق بمنطقة الشرق الأوسط وحلحلة كثير من الأمور العالقة، وخاصة الملف الكردي -التركي .

نتائج انتخابات 2024 في تركيا فرصة لا يجب على الكرد إضاعتها

إسطنبول – منذ انهيار عملية السلام التركية الكردية (٢٠١٣-٢٠١٥) في أعقاب أول انتكاسة انتخابية كبيرة للرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات العامة في يونيو ٢٠١٥، واصلت الحكومة التركية التعامل مع القضية الكردية باعتبارها مجرد تحدّ أمني.

ويقول إدغـار شار، وهو المدير المشارك الحالي لمعهد إسطنبول للأبحاث السياسية، في تقرير نشره معهد الشرق الأوسط إن استئناف الصراع العنيف بين القوات المسلحة التركية وحزب العمال الكردستاني لم يدمر احتمالات التوصل إلى حل سلمي للقضية الكردية فحسب، بل زود الكتلة الحاكمة القومية المحافظة بقيادة الرئيس أردوغان بأسباب لزيادة القمع ضد الحركة السياسية الكردية.

وفي الوقت نفسه، اتبع حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد، والـذي أصبح الآن حـزب المساواة والديمقراطية، سياسة التعاون الضمني مع المعارضة التركية، بقيادة حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي، حتى في أعقاب الانتخابات العامة في مايو ٢٠٢٣. وبالنظر إلى نتائج الانتخابات على أنها انهيار لهذه الإستراتيجية طويلة الأمد، يبدو أن حزب الحركة الديمقراطية قد اختار نهج "الطريق الثالث"، بهدف إبعاد نفسه عن الكتل الحاكمة والمعارضة حتى يتسنى له أن

> حزب الحركة الديمقراطية أمام فرصة للتوقف عن المظلومية

يتصرف بشكل مستقل.

ومع ذلك، فإن الانتخابات المحلية الأخيرة، التي أجريت في ٣١ مارس ٢٠٢٤، والتي شهدت انتصارًا كبيرًا لحزب الشعب الجمهوري، قدمت ديناميكية جديدة لجميع الجهات الفاعلة والمسائل السياسية في تركيا، بما في ذلك تلك المتعلقة بحزب الحركة الديمقراطية والقضية الكردية على نطاق أوسع.

ورغم أن الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للقضية الكردية يمكن إرجاعها إلى أوائل التسعينات، فإن الفرصة الجادة الأولى سنحت بعد القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان في عام ١٩٩٩، عندما أعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار من جانب واحد.

وفي ذلك الوقت، تم أيضًا الاعتراف بتركيا رسميًا من قبل الاتحاد الأوروبي كمرشح للعضوية الكاملة في الكتلة. وقد دفعت عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أنقرة إلى اتخاذ بعض الخطوات المهمة نحو التحول الديمقراطي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكن هذه الفترة الخالية من الصراع لم تترجم إلى عملية حل سلمي.

الارتفاع والانخفاض الجزئي

في وقت لاحق، بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية محاولتين تفاوضيتين جديدتين: عملية أوسلو (٢٠٠٨ – ٢٠١١) وعملية السلام (٢٠١٣ – ٢٠١٥). وخلال كليهما، تفاوضت حكومة أردوغان مع حزب العمال الكردستاني على مستويات مختلفة في محاولة للتوصل إلى تسوية سلمية. وفي الوقت نفسه، تطورت القضية الكردية إلى ما هو أبعد من مجرد الاهتمام السياسي الداخلي لتركيا.

وقد أدى غزو العراق في عام ٢٠٠٣ واندلاع الحرب الأهلية السورية في عام ٢٠١١ إلى تحويل الأمر إلى مسألة دولية، تتطلب النظر في العوامل الجيوسياسية الإقليمية من قبل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ونتيجة لذلك، أصبح الحل السلمي للقضية الكردية في الوقت الحالي أكثر صعوبة وتعقيدًا من أي وقت مضى.

وخلال عملية السلام ٢٠١٣ – ٢٠١٥، نما نفوذ حزب الشعوب الديمقراطي بشكل ملحوظ، على الرغم من أنه لم يشارك بشكل مباشر في المفاوضات.

وتأسس حزب الشعوب الديمقراطي في عام ٢٠١٢ كجزء من مشروع "إضفاء الطابع التركي" على تركيا، وقد اختلف حزب الشعوب الديمقراطي عن أسلافه من خلال التركيز ليس فقط على القضية الكردية، بل أيضًا على المشكلات الأوسع في تركيا، لاسيما إرساء الديمقراطية.

وكان يهدف إلى أن يكون حزبًا ومظلة سياسية تضم كلا من التيار الرئيسي الحركة السياسية الكردية ومختلف الجماعات اليسارية التركية. وبحلول أوائل

حزب الحركة الديمقراطية اختار نهج «الطريق الثالث»

عام ٢٠١٤، أصبح حزب الشعوب الديمقراطي الممثل الرئيسي للحركة السياسية الكردية.

وكانت الانتخابات الرئاسية في أغسطس ٢٠١٤، والتي وضعت أردوغان في مواجهة مرشح المعارضة الضعيف أكمل الدين إحسان أوغلو، أول عقبة رئيسية أمام حزب الشعوب الديمقراطي. وكان إحسان أوغلو، الرئيس السابق لمنظمة التعاون الإسلامي، خياراً إستراتيجياً يهدف إلى جذب الناخبين المحافظين، لكنه كان يفتقر إلى الاعتراف الشعبي.

وقد انتهز صلاح الدين دميرتاش، الزعيم المشارك ذو الشخصية الكاريزمية لحزب الشعوب الديمقراطي، الفرصة، مستفيداً من زخم عملية السلام وشعبيته لجذب ناخبي المعارضة الذين خاب أملهم بإحسان أوغلو.

وحصلت حملته الديناميكية على ما يقرب من ١٠ في المئة من الأصوات، وهو ما تجاوز التوقعات وأثار الآمال بشأن مستقبل حزب الشعوب الديمقراطي.

وكانت الهجمات العنيفة المتجددة التي شنها حزب العمال الكردستاني بمثابة رسالة واضحة إلى حزب الشعوب الديمقراطي أيضًا، مفادها أن حزب العمال الكردستاني ظل القوة المهيمنة داخل الحركة السياسية الكردية.

ولم يكن لدى حزب الشعوب الديمقراطي بقيادة دميرتاش سوى القليل من الوسائل الفعالة، إن وجدت، لمواجهة هذه الرسالة.

وفي الوقت نفسه، أدى الانقلاب الفاشل في عام ٢٠١٦ إلى ظهور تحالف بين حزب العدالة والتنمية وحزب العمل القومي اليميني المتشدد، مما شجع الحكومة على مواصلة تجريم حزب الشعوب الديمقراطي.

وفي نوفمبر ٢٠١٦، استهدفت موجة من الاعتقالات سياسيين كردا بارزين، بما في ذلك الرئيسان المشاركان لحزب الشعوب الديمقراطي دميرتاش وفيجن يوكسكداغ. ثم قامت الحكومة بتعيين أمناء لإدارة معظم البلديات التي يسيطر عليها حزب الشعوب الديمقراطي.

وكان النجاح الانتخابي الذي حققه حزب الشعوب الديمقراطي، والذي استقطب الدعم من أغلبية كبيرة من الكرد وشريحة أوسع من الناخبين الأتراك، بمثابة معضلة واضحة.

ويبدو أن هذا الانتصار فرض عبئاً على حزب الشعوب الديمقراطي، بقيادة دميرتاش، ليصبح لاعباً رئيسياً في تشكيل مصير القضية الكردية في تركيا.

ومع ذلك، فإن استمرار نفوذ أوجلان والتمرد المستمر لحزب العمال الكردستاني خلق عقبات كبيرة. وقد ساهم عدم قدرة حزب الشعوب الديمقراطي على المطالبة بالدور المركزي الذي خلقه فوزه في صناديق الاقتراع في تراجعه لاحقًا.

الحزب أمام تحدي تفادي أخطاء الماضي

ما بعد مارس ٢٠٢٤

في حين أن ناخبي حزب الحركة الديمقراطية في المدن التركية الغربية الكبرى، حيث يناضل حزبهم في الانتخابات الأكثر فوزاً، دعموا في الغالب حزب الشعب الجمهوري، فإن الإنجاز الكبير الذي حققه حزب الحركة الديمقراطية يكمن في وقف تراجعه في جميع أنحاء المنطقة ذات الأغلبية الكردية.

ويعكس هذا بوضوح معارضة الناخبين الكرد المستمرة لسياسة الكتلة الحاكمة المتمثلة في حكم المدن الكردية من خلال أمناء معيّنين. ومع ذلك، فإن توقف تراجع الحزب لا يعني حل أزمة حزب الحركة الديمقراطية، التي بدأت في عام ٢٠١٥.

ومن أجل استعادة قوته السابقة، سواء في المدن ذات الأغلبية الكردية أو في جميع أنحاء تركيا على نطاق أوسع، يجب على الحزب الحركة الديمقراطية أن يستعيد قوته السابقة و معالجة هذه الأزمة.

وفي الوقت الحالي، يظل حزب الحركة الديمقراطية وحـزب العدالة والتنمية القوتين المهيمنتين في المنطقة ذات الأغلبية الكردية في تركيا، لكن المكاسب المثيرة للإعجاب التي حققها حزب الشعب الجمهوري في انتخابات عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ تشير إلى أنه بدأ يظهر كبديل ذي مصداقية للناخبين الكرد.

ومما يعكس هذا الاتجاه، يُظهر استطلاع راويست أن الناخبين الكرد في جميع أنحاء تركيا ينظرون بشكل متزايد إلى السياسيين من حزب الشعب الجمهوري مثل أكرم إمام أوغلو، وأوزغور أوزيل، وحتى منصور يافاش، باعتبارهم أكثر مصداقية من الرئيس أردوغان.

وإذا استفاد حزب الشعب الجمهوري من هذا الزخم من خلال ترسيخ علاقته مع الكرد وتقديم المزيد من الحلول السياسية الملموسة بشأن القضية الكردية، فيجب على حزب الحركة الديمقراطية أن يدرك أن حزب الشعب الجمهوري، تحت قيادة شخصيات شابة وجذابة مثل إمام أوغلو وأوزيل، يمكن أن يصبح نقطة محورية للكرد العلمانيين والمتعلمين والحضريين.

ولم يؤد فشل حزب الحركة الديمقراطية في معالجة أزمة ما بعد عام ٢٠١٥ إلى تراجعه المطرد حتى عام ٢٠٢٣ فحسب، بل قدم أيضًا ذخيرة للكتلة الحاكمة الاستبدادية لتكثيف قمعها للحزب.

إن استمرار الوضع الراهن، الذي يجعل حزب الحركة الديمقراطية يبدو وكأنه طغى عليه حزب العمال الكردستاني، يهدد بالمزيد من التدهور ويقوي الكتلة الحاكمة في عهد الرئيس أردوغان.

وفي مواجهة الضغوط المتزايدة، فإن الفرصة الوحيدة أمام حزب الحركة الديمقراطية هي التوقف عن كونه "ضحية للعملية" وإنتاج سياسة جديدة تعتمد على الدعم الشعبي الذي يتمتع به.

تقييمات ورسائل مهمة من القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية حول مجمل الأوضاع في المنطقة

وكالة انباء هاوار: جيهان بيلكين – سيما بروكي:أفاد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، بتقييمات مهمة حول القضايا الأمنية والدبلوماسية، وإنجازات ثورة ١٩ تموز والمخاطر القائمة، وإمكانية الحوار والتطورات المحتملة في العام الثالث عشر للثورة، ووجّه عدداً من الرسائل للجهات المعنية.

في عامها الثالث عشر، تحافظ ثورة ١٩ تموز على مكانتها في الأجندات السياسية، الاجتماعية والسياسية في المنطقة والعالم، فبقدر ما تشغل أعداءها، بقدر ما تحتلّ مكانة هامّة لدى الشعوب والمعتقدات.

وبمناسبة الذكرى الثانية عشرة لثورة ١٩ تموز ٢٠١٢، ولتسليط الضوء على إنجازاتها على صعيدي الدفاع والسياسة،

والمخاطر والتهديدات القائمة، أجرت وكالتنا لقاءً مع القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي.

أشار مظلوم عبدي إلى أنّه تمّ خوض مقاومة عظيمة على مدار ١٢ عاماً، لكنّ المخاطر لا تزال مستمرة، ومع ذلك فإنّ تكاتف جميع مكونات شمال وشرق سوريا سيؤدّي إلى تحقيق تطوّر.

ولفت عبدي إلى وجود حقيقة لا يمكن إنكارها في المنطقة، لذا لا يمكن العودة إلى ما قبل ١٢ عاماً، وسيجري تحقيق تطورات جديدة في العام الثالث عشر للثورة.

وأوضح قائد قوات سوريا الديمقراطية، أنّ المشاكل والخلافات بين دمشق وأنقرة كثيرة، لذا من الصعب توصلهما لأي اتفاق الآن.

وذكر مظلوم عبدي أنّهم منفتحون على الحوار مع الجميع وفي مقدمتهم حكومة دمشق، ولديهم إيمان بالتوصّل إلى حلّ مع دمشق، وأوضح أنّهم على اتّصال معها، لكن على دمشق إعادة النظر بموقفها.

وكشف عبدي عن استعدادهم للحوار مع الدولة التركية بشرط أن تنسحب ومعها المرتزقة التابعين لها من المناطق المحتلة.

نصّ الحوار كالتالي:

مكافحة داعش ونهج الحماية الجوهرية

• خطت ثورة ١٩ تموز خطواتها الأولى في العديد من الجوانب، لكن مكافحة داعش ونهج الحماية الجوهرية هما الأبرز، فكيف تقيّم الحماية والدفاع على مدار السنوات الـ ١٢ الأخيرة؟

شكّلت ثورة ١٩ تموز بداية مرحلة جديدة في سوريا، فالخارطة السياسية لسوريا قبل الثورة تختلف عمّا بعدها، قبل الثورة، كانت القوات الإقليمية تخوض حرباً في سوريا للاستيلاء على السلطة، لم تكن هناك أي مصلحة للشعب السوري في هذه الحرب، لكنّ انطلاق ثورة ١٩ تموز قلب حسابات هذه القوى رأساً على عقب.

خطّطت جميع القوى لإبقاء الشعب الكردي كورقة احتياطية واستغلاله من أجل مصالحهم، لكنّ حساباتهم هذه فشلت جميعها، فمع اندلاع الثورة، بدأ الشعب الكردي أولاً بتشكيل قواته الدفاعية، ثمّ حرّر مناطقه، ثمّ بدأ بخوض عملٍ عظيمٍ من أجل سوريا بأسرها.

كانت جميع القوات الموجودة في سوريا مدعومة خارجياً، ولم تكن لديها خطّة سوريّة، لم تكن أي منها حريصة على مصالح الشعب السوري، فقد تمّ تشكيلها على أساس التطرّف الديني والعنصرية والتعصّب القومي، لكنّ ثورة ١٩ تموز مهّدت لمرحلة جديدة، وتشكّلت قوات الحماية أولاً من أبناء الشعب الكردي لكنّها ضمّت تحت لوائها لاحقاً جميع المكونات في سوريا، وأصبحت قوّات سوريّة تتّخذ مصالح الشعب السوري أساساً لها، وبهذه الطريقة مهّدت لمرحلة جديدة.

استمرار المخاطر

• تزايدت التهديدات والهجمات على ثورة ١٩ تموز مع دخولها عامها الثالث عشر، فما المخاطر المحدقة بها؟

يمكنني القول إنّ المخاطر كانت موجودة في جميع السنوات، لقد قضينا سنواتٍ عديدة في ظلّ المخاطر والحرب وقدّمنا تضحيات عظيمة، لقد كان العام الأول للثورة صعباً جداً، ففي عام ٢٠١٢-٢٠١٣، كانت الثورة في عامها الأول، وكانت جميع مناطق روج آفاي كردستان من عفرين إلى ديرك تتعرّض للهجوم، كانوا يريدون القضاء على الثورة من جذورها،

لكنّهم واجهوا مقاومة عظيمة، بعدها ظهر تنظيما القاعدة وداعش، والآن تتعرّض المنطقة لهجمات الدولة التركية، شكّلت هذه كلّها مخاطر وتهديدات كبيرة، لم تتوقّف المخاطر يوماً، لكنّنا تغلّبنا على كلّ المخاطر ودحرنا التهديدات بالمقاومة العظيمة، بوحدة مكونات الشعب السوري، بوحدة الكرد والعرب والمسيحيين والسريان، ولا يزال الخطر مستمراً.

أولاً، يرفض النظام السوري الحوار، لذا يخوض ضدّنا حرباً غير مباشرة، ويسعى إلى ضرب الوحدة بين مكونات شمال وشرق سوريا من خلال إثارة الفتن والألاعيب.

وتسعى الدولة التركية إلى القضاء على مشروع الإدارة الذاتيّة وقوات سوريا الديمقراطية، وهي تحتّل بعض مناطقنا وتحاول احتلال باقي المناطق.

علينا أن نتكاتف

يُعدّ وضعنا الداخلي من المخاطر الحقيقية التي نواجهها، فمنطقتنا محاصرة، وهناك تدخلات خارجية على الصعيد الاقتصادي، إنّهم يتعمّدون القضاء على موارد الإدارة الذاتيّة لئلاّ تتمكّن من خدمة الشعب، العام الفائت، استهدفوا مؤسساتنا الخدمية، وأُلحقت بها أضرار كبيرة، بالطبع، جزء من هذه المشكلة هو أسلوب إدارتنا، لكنّ هناك أيضاً حصار وهجمات، وهذا يتسبّب بمعاناة شعبنا ويجبره على السفر، لذا على جميع مكونات شمال وشرق سوريا وجميع مؤسساتنا التكاتف من أجل التغلّب على المخاطر والتحدّيات.

كان من المرتقب إجراء الانتخابات البلدية في إقليم شمال وشرق سوريا في شهر حزيران، وسعت الدولة التركية إلى اتّخاذ هذه الانتخابات كذريعة لهجماتها..

لقد ضخّموا مسألة الانتخابات جدّاً، إنّ الانتخابات حقّ من حقوق هذا الشعب، فمن حقّه انتخاب ممثليه، إنّه حقّ طبيعي، وطلبت منّا العديد من الأطراف الأخرى تأجيل الانتخابات، لقد جعلوا منها قضية كبيرة، لا يحقّ لأحد مطالبتنا بتأجيل الانتخابات لكن يتوجّب علينا التفكير بمصالح شعبنا، وأنا أثق أنّ شعبنا ومؤسساتنا وأحزابنا التي ستخوض الانتخابات سيقيمون الموضوع، وأثق أيضاً أنّ الهيئة العليا للانتخابات ستتّخذ القرار الأكثر صواباً من أجل مصالح الشعب.

يعارضون انخراط الكرد في العملية السياسية

• أحدثت الثورة والنظام الذي بُني على إثرها صدىً واسعاً على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، فماذا تقولون في تقييمكم لهذا الموضوع؟

يجب فهم هذا الموضوع بشكل صحيح، فالموضوع ليس متعلقاً بأداء رفاقنا، إنّ أداء مؤسساتنا الدبلوماسية مهمّ بلا شك، لكنّنا في شمال وشرق سوريا نعايش وضعاً خاصاً، فالقوى الإقليمية المعنية بالملف السوري ومن بينها الدولة التركية والنظام السوري، تعارض انخراط الشعب الكردي في العملية السياسية منذ اليوم الأول، وقد انعقدت العديد من الاجتماعات الدولية بشأن سوريا، لكن استُبعد منها إقليم شمال وشرق سوريا الذي يشكّل ثلث مساحة سوريا ويعيش فيها ربع سكّان سوريا، بسبب ضغوط تركيا والنظام السوري.

أصبح العمل والنضال المستمرّان في المنطقة اليوم حقيقة لا يمكن لأحد إنكارها، وهناك بعض التطورات خلال الأيام الأخيرة، فالجميع مقتنع الآن بأنّه يتوجّب على الأمم المتحدة والقوى المعنية الأخرى، إشراك ممثلي هذا الجزء من سوريا في عملية الحوار، من ناحية هناك معارضة كبيرة، لكن لأنّ شعبنا وقواتنا قاموا ببطولة كبيرة، تمّ التغلّب على ذلك إلى حدّ ما، أعتقد أنّه من النادر اليوم أن يقول أحد «سيتمّ التوصّل إلى حلّ بدون شمال وشرق سوريا».

تعمل قواتنا بشكل جيّد مع التحالف وروسيا وباقي الدول والمؤسسات المدنية الدولية، وقد وضعنا على جدول أعمالنا مخططات ومشاريع تمهّد لتحقيق تطورات سياسية في المنطقة العام المقبل، وسنشهد بعض التطورات خلال العام المقبل.

لا يمكن لنا العودة إلى ما قبل ١٢ عاماً

• ما الذي يخشاه المعارضون؟

كلّ قوّة منهم تخشى شيئاً، لا يمكننا الجمع بينهم، لكن فيما يتعلّق بالقضية الكردية وحلّها على وجه الخصوص، تخشى الدول المحتلة ولا سيما دولة تركيا والنظام السوري الاعتراف بحقيقة ووجود الشعب الكردي، يرفضون أن يكون للشعب الكردي كيان سياسي، إنّنا نتحاور مع الجميع، لكن هناك مشكلة في مسألة الاعتراف بالكيان السياسي للشعب الكردي، وهذا هو أساس العداء، إنّهم يدركون جيداً أنّه في حال تمّ ضمان مكتسبات الثورة في شمال وشرق سوريا، ستُحلّ العديد من القضايا الرئيسة، والتطور، الحماية والحصول على اعتراف سياسي كلّها أمور تقلب حسابات النظام السوري، الدولة التركية وبعض القوى الدولية رأساً على عقب. واليوم وبعد مرور ١٢ عاماً، حان وقت اقتناعهم بالتخلي عن عدائهم هذا، فلا يمكن العودة إلى ما قبل ١٢ عاماً.

من الصعب أن تتوصّل دمشق وأنقرة إلى اتفاق

• تسعى تركيا مؤخراً إلى عقد اجتماعات على مستوى رفيع مع دمشق، فما تعليقكم على هذا؟ ولماذا تسعى تركيا باعتقادكم إلى التقارب مع دمشق؟

تعاني الدولة التركية من أزمة داخلية وخارجية، وفشلت جميع مخططاتها المتعلقة بسوريا منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن، لقد قامت بالاحتلال، وأصبحت جزءاً من الأزمة السورية، ولم تصبح جزءاً من الحل، وهم يعمّقون المشكلة ويفاقمونها أكثر مهما استمرّوا بقول: «إنّنا نحل المشكلة»، لقد غرقوا في المستنقع السوري، والهدف الأساسي للدولة التركية هو القضاء على قواتنا؛ قوات سوريا الديمقراطية ونظام الإدارة الذاتيّة، وقد سعت إلى القضاء عليها بالعديد من الطرق والأشكال، لكنّها لم تصل إلى هدفها، لذا فهي تحاول مجدداً الآن.

النظام السوري ليس ضد ذلك تماماً، بل إن لديه مطالب أيضاً. ربما يتفقون هم والدولة التركية، لكن لديهم مطالب مختلفة. ويريد النظام السوري من تركيا أن تتخلى عن المعارضة والإخوان المسلمين والجماعات المسلحة في إدلب وعفرين وسري كانية والقوات الأخرى. وعندما يقول النظام السوري إن على الدولة التركية أن تنسحب من سوريا، فإن هدفه الأساسي هو قطع دعم تركيا لهذه القوات حتى يتمكن من السيطرة على تلك المناطق من جديد.

وهناك أمر آخر أيضاً، ربما تكون لدى تركيا طلبات مماثلة، وقد لا يكون النظام السوري منغلقاً على ذلك، وهو يعلن عن مطالبه. ولكن من الصعب تنفيذها. الأمر ليس مستحيلاً ولكنه صعب. يتطلب وقتاً طويلاً. على سبيل المثال، خلال ١٢ عاماً، استهدف النظام السوري الجميع، ووافقت تركيا على جمع المجموعات المسلحة وعائلاتهم في إدلب، وهم الآن يرسلونهم إلى عفرين.

الجميع يريدون الحل، تركيا لا تقبل بعودتهم إلى تركيا مرة أخرى، والرأي العام التركي يعارض ذلك، والنظام السوري لا يقبلهم أيضاً. المشكلة عميقة، ولا أعتقد أنه يمكن حلها في وقت قصير.

*** يرسلون هؤلاء المرتزقة إلى مناطق عديدة مثل مناطق الدفاع ميديا، ونيجيريا وليبيا...**

يذهبون بصفة مسلحين، ولكن يمكننا القول إنهم ليسوا مجرد مسلحين، بل إن لديهم أيضاً ملايين العائلات التي تعارض النظام السوري وقد سالت الدماء بينهم. يجب حل ملفهم. لقد تم إخراجهم من مناطقهم بموجب صفقات. وسبق أن اتفقت الدولة التركية والنظام السوري عدة مرات في الباب وعفرين وإدلب وحلب وحمص. في ذلك الوقت كان الموضوع سهلاً حيث تم إخراج المعارضين من مناطقهم. لكن الآن وصلوا إلى الوجهة الأخيرة، هناك حاجة إلى حل شامل. أعتقد أنه لن يكون من الممكن تحقيق النجاح في وقت قصير.

نحن على ثقة أنه سيكون هناك حل مع النظام السوري

• قبل عام طرحت الإدارة الذاتية الديمقراطية مبادرة للحوار والحل. كما دعت إلى الحوار أيضاً قبل أشهر قليلة، هل تعتقدون أنه من الممكن تطوير حوار بين حكومة دمشق والإدارة الذاتية؟

منذ ١٢ عاماً ونحن نحاول التوصل إلى حل مع النظام السوري عبر الحوار. ونحن على ثقة أنه سيتم التوصل إلى حل مع النظام السوري. وسنواصل جهودنا من الآن ولاحقاً أيضاً. هناك تواصل بيننا. لكن لا يوجد اتفاق. لأن النظام السوري ليس مستعداً بعد للحل. ولديه شروط، فهو يريد العودة إلى الوضع الذي كان عليه قبل عام ٢٠١١. وهو ينظر إلى الموضوع في إطار العفو فقط. القضية الكردية كبيرة جداً في سوريا. النظام لم يقبل حتى الآن سوى تدريس حصتين للغة الكردية في الأسبوع. ليس لديه نهج شامل للحل.

خلال الفترة الماضية أردنا التوصل إلى اتفاق بشأن بعض القضايا التي يمكن تنفيذها، مثل المعابر الحدودية والقضايا الاقتصادية والتجارة والتعليم، لكنهم ليسوا منفتحين على ذلك أيضاً. على النظام السوري إعادة النظر في نهجه حيال الحل، وأن يرى في جهود الإدارة الذاتية فرصة. وهذا هو الأهم الذي سيساهم في استقرار سوريا وحل المشاكل.

لقد تم ترسيخ واقع هنا على مدار ١٢ عاماً، هناك واقع أمني وعسكري وإداري. الطلاب يرتادون الجامعات باللغة الكردية، وليس من الممكن أن نعود إلى ما كنا عليه سابقاً. يجب على النظام السوري أن يعيد النظر في نهجه في هذا الصدد حتى نتمكن من دفع هذا الحل إلى الأمام قليلاً.

يجب زيادة الضغوطات

•هل تعتقدون أن حكومة دمشق يمكن أن تتخذ مثل هذه الخطوة؟

حالياً الأمر صعب بعض الشيء، لكننا لم نفقد الأمل. ولهذا السبب تستمر لقاءاتنا معهم. ويجب على النظام السوري أن يتحمل هذا العبء بشكل أكبر، وأن يصل إلى قناعة بأنه لا يمكنه الاستمرار على هذا المنوال. كما أن لديهم مشاكل اقتصادية وأمنية، وإذا قارنا وضعهم بوضعنا فوضعنا أفضل من وضعهم بكثير. هذا ما يقولونه بأنفسهم ويعترفون به. لكن على الرغم من ذلك فهم ما زالوا متعنتين. يجب ممارسة ضغط أقوى عليهم للانفتاح على الحل.

نحن منفتحون على الحوار، ولكن لدينا شروط أيضاً

*** لقد أدليتم بتصريح قبل أيام وصرحتم بأنكم على استعداد للجلوس مع كل الأطراف بما فيها تركيا من أجل حل المشكلة السورية. ما هي شروطكم من أجل ذلك؟**

نحن منفتحون على اللقاءات مع كافة السوريين والقوى الإقليمية والدولية المهتمة بالملف السوري. نحن نؤمن أن

المشكلة السورية لا يمكن حلها بالحرب، يكفي، هناك حرب منذ ١٢ عاماً؛ من المستحيل إيجاد حل بهذه الطريقة. إن الحل لا يمكن أن يتحقق من خلال الأساليب الأمنية، بل يجب أن يتحقق من خلال الحوار. طبعاً الحوار لن يكون فقط مع النظام السوري، بل مع جميع الأطراف. إذا كان الأشخاص الموجودون حالياً في إدلب وعفرين وغيرها من الأماكن المحتلة منفتحين على الحوار ويقبلون شرطنا الأساسي، فنحن منفتحون على الحوار.

شرطنا الأساسي لتركيا والموالين لها هو أن نبحث أولاً في موضوع إنهاء الاحتلال. لهم شروطهم ولنا شروطنا. شرطنا هو إنهاء احتلال عفرين وكري سبي وسري كانيه. وبناء على ذلك، فإننا منفتحون على التواصل مع هذه القوى من أجل حل هذه المشاكل فيما بيننا.

الدولة التركية تدعم المجموعات المسلحة، وهي قوة احتلال؛ ومن أجل إنهاء الاحتلال، نحن مستعدون للتفاوض معهم. ولكن هذا صعب بعض الشيء. لأن الدولة التركية حالياً في حالة هجوم، فهي تهاجم الكرد. تهاجم مناطق يومياً هذه المناطق وكذلك مناطق الدفاع المشروع ميديا. ولكن كمبدأ للحل، فنحن منفتحون على الحوار. وعليهم أيضاً الاقتناع بأنه بعد ١٢ عاماً لا يمكن حل هذه المشكلة عبر القتل والهجوم والاحتلال.

محاولة خاطئة لن تنجح

•هناك مساعٍ لعقد لقاء بين دمشق وأنقرة في بغداد بوساطة العراق. كيف تقيّمون هذا؟

أعتقد أنه لن يكون هناك أي تقدم. وهو استمرار للاجتماعات التي جرت سابقاً في موسكو. روسيا نفسها تقول «إننا لسنا خارج العملية التي تريد الحكومة العراقية تطويرها». لا أعتقد أن النتيجة ستكون مختلفة عما كانت عليه من قبل. هذه محاولة خاطئة ومن المستحيل أن تنجح. المشكلة لا تتعلق بالنظام السوري فقط. هناك قوى أخرى، ونحن أيضاً موجودون هنا. ومن الخطأ أن يتم لقاء بين الدولة التركية وحكومة دمشق على حساب أجزاء أخرى من هذا البلد. إذا أرادت الحكومة العراقية تطوير شيء من هذا القبيل، فعليها أن تدعو ممثلي شمال وشرق سوريا أيضاً.

إذا تعاونّا نحن وشعبنا فسنحقق الإنجازات

•هناك تطورات كثيرة أيضاً على صعيد بناء النظام الاجتماعي. على سبيل تقييم الـ ١٢ سنة الفائتة، ماذا تقولون في هذا الصدد؟

توجد في سوريا ٣ أجزاء؛ جزء منها تحت سيطرة النظام السوري، وجزء تحت احتلال الدولة التركية والقوات التابعة لها، وجزء تديره الإدارة الذاتية. وإذا أجرينا مقارنة بين هذه الأجزاء، فقد حدثت ثورة بالفعل في مناطقنا من ناحية التغيير. وصولاً إلى عام ٢٠١٩، حاربنا وبنينا مؤسساتنا في الوقت نفسه. في السنوات الأخيرة كانت لدينا مساع وجهود لمواصلة تطوير المؤسساتية. وطبعاً هناك العديد من أوجه القصور. هناك شكاوى من قبل الشعب. لدينا مشاكل على الصعيد الاقتصادي وقضايا الفساد في المؤسسات ونظام القضاء. ونعاني أيضاً من الحصار والتدخلات الخارجية. في العام الثالث عشر للثورة، نحن مضطرون للاستماع إلى مطالب شعبنا ونقوم بإجراء تصحيح قوي. إذا تعاونّا نحن وشعبنا، قد لا نتمكن من حل جميع المشاكل، ولكن خلال هذا العام ووصولاً إلى العام القادم، سنخطو خطوات لتحسين الوضع الحالي.

تقسيم وتفتيت المجتمع

• تم عقد ملتقى لعشائر مناطق شمال وشرق سوريا. ما هي الخطوات التي تم اتخاذها بعد هذا الملتقى؟

في الوقت الذي كنا نتعرض فيه للهجمات، فإن عقد الملتقى كان بمثابة الإعلان عن موقف. لقد تم التلاعب بالعشائر بشكل كبير، نفذت الدولة التركية والنظام مشروع تقسيم وتفتيت المجتمع. في الحقيقة لقد كان ملتقى ناجحاً شارك فيه ممثلو جميع المناطق. لقد أعلنوا عن مواقفهم كما كانت لديهم بعض المطالب. وكانت مطالبهم الرئيسة تتمحور حول الملف الأمني. طالبوا بإطلاق سراح أولئك الذين لم تتلطخ أيديهم بالدماء ولا ضرورة لإبقائهم في الحجز. كما طالبوا بعودة العوائل السورية الموجودة في مخيم الهول إلى مناطقهم. بالإضافة إلى المطالبة بزيادة جهود مكافحة المخدرات وتصعيد الجهود الإدارية والخدمية. لقد أخذنا هذه المطالب على محمل الجد وتم تحقيق نتائج جيدة بهذا الصدد. حيث أقر مجلس الشعوب قانون العفو وسيتم إطلاق سراح حوالي ١٥٠٠ سجين. كما بدأت العائلات السورية في مخيم الهول بالعودة إلى مناطقها.

الحوار الكردي – الكردي

• كانت هناك مساعٍ للحوار الكردي – الكردي، إلا أنها لم تحقق أية نتيجة، ما هي أسباب عدم استمرار الحوار؟

لقد تم تحقيق خطوات جيدة في مسار الحوار. وعلى الصعيد السياسي، توصلت أحزاب الوحدة الوطنية PYNK والمجلس الوطني الكردي إلى وجهة نظر مشتركة. فيما بقيت بعض القضايا العملية عالقة، مثل «كيفية المشاركة في الإدارة والانتخابات». وهنا توقفت الحوارات. وكانت هناك أسباب عدة لتوقف الحوار، حالياً يطلب منا ومن أمريكا وبريطانيا وفرنسا استئناف عملية الحوار. ومن المحتمل جداً استئناف عملية الحوار في شهر آب المقبل.

ما ينتظر سوريا وشمال وشرقها

• في العام الـ ١٣ للثورة، ما الذي ينتظر سوريا وشمال وشرق سوريا؟

مثلما تمكنّا نحن وشعبنا من اجتياز ١٢ عاماً الماضية بجهود ومقاومة جبارة، فإننا سوف نجتاز العام القادم بنفس الوتيرة. أنا على ثقة بأننا سنحقق تطورات مهمة وجادة. يجب أن يكون العام الـ ١٣ عاماً للحل. واتخاذ خطوات مهمة من أجل حل المشكلة السورية بشكل عام. قد لا يتم حل الأزمة السورية بشكل كامل، وربما يطول أمد الأزمة، لكن سوف يتم ترسيخ مبدأ أن الأزمة لا يمكن حلها إلا عبر الحوار. كقوات سوريا الديمقراطية، سنواصل جهودنا للدفاع عن الشعب. لقد تم تحقيق الكثير من التقدم خلال السنوات الماضية، ونسعى إلى استكمال استعداداتنا للعام المقبل أيضاً. على صعيد الدفاع والحماية، لدينا مشروع كبير ونسعى إلى إنجاحه. الإدارة الذاتية أيضاً حققت إنجازات عديدة، حيث تم صياغة العقد الاجتماعي، وإصدار القوانين، وسارعت وتيرة العمل المؤسساتي. أتمنى أن يتم العمل من أجل تعزيز جبهتنا الداخلية ووحدة المكونات من أجل تحقيق مشروعنا.

لقد تجاوزنا الجزء الصعب، لذلك يجب ألا ينخدع أحد مرة أخرى، وألا يهاجروا، ثورتنا لا تستحق هذا. لنكن إلى جانب إدارتنا رغم كل النواقص، انتقدوا النواقص، ولكن تكاتفوا وتعاضدوا واعملوا معاً من أجل تحقيق التطور.

تشارلز ليستر:

الواقع اسوأ مما تراه القيادة المركزية الأمريكية حول اعادة تشكيل "داعش" لنفسه في سوريا والعراق

معهد الشرق الأوسط (MEI)/ الترجمة : المرصد

في بيان علني غير عادي في وقت متأخر من يوم ١٦ تموز/يوليو، أعلنت القيادة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية (CENTCOM) أنه بعد ستة أشهر من عام ٢٠٢٤، «يتجه تنظيم داعش إلى أكثر من الضعف» من عدد الهجمات في سوريا والعراق التي أعلن مسؤوليته عنها في عام ٢٠٢٣.

ووفقاً للقيادة المركزية الأمريكية، نفذ داعش حتى الآن ١٥٣ هجوماً في كلا البلدين في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران، مع الإشارة إلى أن «الزيادة في الهجمات تشير إلى أن داعش يحاول إعادة تشكيل نفسه بعد عدة سنوات من انخفاض قدرته».

> **داعش لا تتبنى سوى جزء صغير من هجماتها في سوريا والعراق**

أصر قائد القيادة المركزية الأمريكية، الجنرال مايكل كوريلا، على أن تحقيق هزيمة دائمة لداعش لا يزال يعتمد على «الجهود المشتركة للتحالف والشركاء» - وهي رسالة واضحة قبل المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والعراق الأسبوع المقبل في واشنطن بشأن مستقبل العراق. وجود التحالف الدولي ضد داعش في العراق.

إن استعداد القيادة المركزية الأمريكية للإشارة علنًا إلى زيادة عدد داعش في عام ٢٠٢٤ هو شيء واحد، لكن الواقع أسوأ بكثير مما يشير إليه بيانها. لماذا؟ إن مقياس القيادة المركزية الأمريكية لقياس هجمات داعش هو ادعاءات الجماعة الإرهابية بالمسؤولية، ولكن كما كان معروفًا منذ سنوات، فإن داعش لا تتبنى سوى جزء صغير من هجماتها في سوريا والعراق في محاولة واضحة لإخفاء انتعاشها المنهجي.

وهذا التعافي حقيقة ملموسة في سوريا، ولكن ليس في العراق. وبينما نفذ داعش ١٢٢ هجومًا في العراق في عام ٢٠٢٣، انخفض هذا العدد إلى ٣٥ فقط في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٤ - مما يشير إلى انخفاض محتمل بنسبة ٤٣٪ هذا العام.

ولكن بينما تقول القيادة المركزية الأمريكية إن داعش نفذت ١٥٣ هجومًا في سوريا في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، فإن المراقبة اليومية لهجمات داعش المُبلغ عنها في جميع أنحاء البلاد تشير إلى أن العدد الحقيقي هو ٥٥١ في المناطق التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وقواتنا الديمقراطية السورية (قوات سوريا الديمقراطية) الشركاء والنظام السوري.

وكما توضح البيانات أدناه، فقد شهد عام ٢٠٢٤ ارتفاعًا كبيرًا في هجمات داعش على الأراضي السورية. إذا كانت القيادة المركزية الأمريكية تعتقد أن داعش تسير على الطريق الصحيح لمضاعفة وتيرة عملياتها هذا العام، فإن الواقع أكثر إثارة للقلق.

وفي بيانها الصادر في ١٦ يوليو/تموز، وثقت القيادة المركزية الأمريكية أيضًا الإجراءات المتخذة لمحاربة داعش.

وفي العراق، تم تنفيذ ١٣٧ عملية مشتركة بين الولايات المتحدة والعراق في الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٢٤، مما أدى إلى مقتل ٣٠ من مقاتلي داعش واعتقال ٧٤ آخرين.

وتلعب مثل هذه العمليات دورًا حيويًا في إبقاء تنظيم داعش تحت السيطرة، حيث حققت انخفاضًا في الهجمات بنسبة ٤٣٪ كما هو مذكور أعلاه. لكن في سوريا المجاورة، حيث يستيقظ داعش من جديد، فإن أرقام مكافحة الإرهاب التي تقوم بها القيادة المركزية الأمريكية أقل بكثير، حيث بلغ عددها ٥٩ عملية، مما أدى إلى مقتل ١٤ داعشي واعتقال ٩٢ آخرين. ويمثل ذلك انخفاضًا محتملاً بنسبة ١٦٪ في العمليات مقارنة بعام ٢٠٢٣، وانخفاضًا بنسبة ٧٢٪ في عدد القتلى والأسر من تنظيم داعش.

يقع خطأ هذا الانخفاض في النشاط العملياتي ضد داعش في المقام الأول على عاتق إيران ووكلائها المسلحين في العراق وسوريا، الذين شنوا ما لا يقل عن ١٨٥ هجومًا على القوات الأمريكية منذ أكتوبر ٢٠٢٣، مما يحد من

حرية المناورة العسكرية الأمريكية بشكل كبير، لا سيما في سوريا.

لكن مكونات صعود داعش في عام ٢٠٢٤ كانت موجودة في سوريا قبل هجوم حماس في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. ويعكف التنظيم على إعادة بناء قدراته ببطء ومنهجية منذ عام ٢٠٢٠، خاصة في البادية الوسطى التي يسيطر عليها النظام.

في هذه المساحة الشاسعة من الأراضي ذات الكثافة السكانية المنخفضة، أعاد تنظيم داعش بناء نفسه ببطء في السنوات الأخيرة، مستفيدًا من النظام الذي يفتقر إلى القدرة على التعامل مع التمرد المشتت والذي سجله السيئ في الاهتمام بداعش.

ويتجلى الاستثمار الأعمق لتنظيم داعش في مناطق النظام بوضوح في مدى فتك هجماته خلال العام الماضي، حيث قُتل ٨٢ شخصًا في مناطق قوات سوريا الديمقراطية و٥٦٦ في مناطق النظام.

شهدت الأشهر الستة الماضية إنتاج تنظيم داعش ونشر ما لا يقل عن ثلاث عبوات ناسفة محمولة على مركبات (VBIEDs)، وهو أمر لم نشهده تقريبًا منذ آخر مرة سيطر فيها التنظيم على الأراضي في عام ٢٠١٩، ومؤشر واضح على تعزيز الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد والوصول إلى الإنتاج الآمن.

كما زادت الهجمات بالعبوات الناسفة بشكل كبير هذا العام، وكذلك الهجمات المجمعة المعقدة، والكمائن المنسقة، والغارات، ونقاط التفتيش المنبثقة على الطرق السريعة، والاغتيالات المستهدفة.

كما شملت هجمات داعش في سوريا هذا العام أعداداً أكبر من المقاتلين الذين يعملون في العراء لفترات أطول من الزمن؛ وهذا يشير إلى استعداد أكبر بكثير لخسارة أفراد في المعركة ويعني أن التجنيد لم يعد يمثل مشكلة.

> **ينبغي أن تدق أجراس الإنذار الحمراء الكبيرة في البيت الأبيض أيضا**

كما تتسلل هجمات داعش بشكل متزايد إلى المناطق الحضرية وتضرب أهدافًا أكثر استراتيجية، مثل منشآت النفط والغاز ونقاط التفتيش العسكرية. كما عادت «حكم الظل» للجماعة، مع انتشار شبكة ابتزاز جيدة التنسيق مرة أخرى، وإصدار مقاتلي داعش فواتير «ضرائب» مخصصة للشركات المحلية وفرض رسوم جمركية على النقل بالشاحنات التجارية على الطرق الرئيسية.

تعود جذور تنظيم داعش إلى أواخر الثمانينيات، وقد تأسست «دولة» التنظيم لأول مرة في عام ٢٠٠٦. وقد ظل التنظيم موجودا لفترة أطول بكثير دون وجود أرض تحت سيطرته مقارنة بما كانت عليه معه. فهو خصم إرهابي صبور بطبيعته، ويتمتع بسجل راسخ من التعافي والعودة إلى الظهور بعد تعرضه لهزائم إقليمية معوقة.

لقد حدث صعود تنظيم داعش في عام ٢٠٢٤ في كل من المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية وتلك التي يسيطر عليها النظام في سوريا، مما أدى إلى واقع لم نشهده منذ عام ٢٠١٧؛ وعندما يقترن ذلك بالارتفاع النوعي في أنشطتها، ينبغي أن تدق أجراس الإنذار الحمراء الكبيرة ليس فقط في مقر القيادة المركزية الأمريكية ولكن أيضًا في البيت الأبيض. وإذا لم يتم التعامل مع هذه المشكلة بسرعة، فإننا نجازف بمشاهدة قصة مألوفة تتكرر من جديد في الأشهر والسنوات المقبلة.

*تشارلز ليستر هو زميل أقدم ومدير برامج سوريا ومكافحة الإرهاب والتطرف في معهد الشرق الأوسط.

نص بيان القيادة المركزية الأمريكية:

هزيمة مهمة داعش في العراق وسوريا للفترة من يناير إلى يونيو 2024

القيادة المركزية الأمريكية/الترجمة:المرصد

في الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٢٤، تبنى داعش ١٥٣ هجومًا في العراق وسوريا. وبهذا المعدل، فإن داعش في طريقه إلى أكثر من ضعف العدد الإجمالي للهجمات التي أعلن مسؤوليته عنها في عام ٢٠٢٣. وتشير الزيادة في الهجمات إلى أن داعش يحاول إعادة تشكيل نفسه بعد عدة سنوات من انخفاض قدرته.

لمواصلة الجهود لهزيمة داعش ومنع قدرته على شن هجمات خارجية، نفذت القيادة المركزية للولايات المتحدة، جنبًا إلى جنب مع شركائنا في هزيمة داعش، قوات الأمن العراقية وقوات سوريا الديمقراطية، ١٩٦ مهمة لهزيمة داعش مما أدى إلى مقتل ٤٤ من عناصر داعش و١٦٦ آخرين.

تم اعتقالهم في النصف الأول من عام ٢٠٢٤. وفي العراق، أسفرت ١٣٧ عملية مشتركة عن مقتل ٣٠ عنصراً من تنظيم الدولة الإسلامية واعتقال ٧٤ عنصراً من تنظيم الدولة الإسلامية. وفي سوريا أسفرت ٥٩ عملية تمت بالتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية (SDF) وشركاء آخرين عن مقتل ١٤ عنصراً من تنظيم الدولة الإسلامية واعتقال ٩٢ عنصراً من تنظيم الدولة الإسلامية.

وأسفرت العمليات المذكورة أعلاه عن مقتل ثمانية من كبار قادة داعش وأسر ٣٢ آخرين في كل من العراق وسوريا. ومن بين هؤلاء القادة المسؤولون عن التخطيط للعمليات خارج سوريا والعراق، والتجنيد والتدريب وتهريب الأسلحة. إن إزالة هؤلاء الأفراد من مناصبهم القيادية يؤدي إلى مزيد من التدهور لقدرات داعش على القيام بعمليات خارجية في الولايات المتحدة والدول الحليفة.

إن الملاحقة المستمرة لحوالي ٢٥٠٠ من مقاتلي داعش في جميع أنحاء العراق وسوريا هي عنصر حاسم في الهزيمة الدائمة لداعش. ومن المهم بنفس القدر الجهود الدولية المستمرة لإعادة أكثر من ٩٠٠٠ من معتقلي داعش في مرافق الاحتجاز في سوريا، وإعادة وإعادة تأهيل وإدماج أكثر من ٤٣٠٠٠ فرد وعائلة من مخيمي الهول والروج. وهذا أقل من الذروة التي تجاوزت ٧٠/٠٠٠ في عام ٢٠١٩.

وقال الجنرال مايكل إريك كوريلا، قائد قوات التحالف الدولي، إن «الهزيمة العالمية الدائمة لتنظيم داعش تعتمد على الجهود المشتركة التي يبذلها التحالف والشركاء لإزالة القادة الرئيسيين من ساحة المعركة وإعادة الأسر من الهول وروج وإعادة تأهيلها وإعادة إدماجها». القيادة المركزية الأمريكية. «نحن نواصل تركيز جهودنا على استهداف أعضاء داعش على وجه التحديد الذين يسعون إلى القيام بعمليات خارجية خارج العراق وسوريا وأعضاء داعش الذين يحاولون الهروب من أعضاء داعش المحتجزين في محاولة لإعادة تشكيل قواتهم».

انسحاب بايدن وسيناريوهات وصول هاريس إلى البيت الأبيض

*ترينديز للاستشارات/إدارة البحوث

في قراءة متأخرة للمشهد الانتخابي من قبل الديمقراطيين مساء الأحد ٢١ يوليو ٢٠٢٤ – يمكن تداركها إذا ما أحسن الديمقراطيون إدارة ما تبقى منه- أعلن الرئيس بايدن انسحابه من السباق الانتخابي استجابة للضغوط المتزايدة داخل الحزب ومن حلفائه وممولية، قبل أقل من شهر تقريبًا من موعد انعقاد المؤتمر الوطني للحزب في ١٩ أغسطس القادم، وقد مهد بايدن لانسحابه بإعلانه في وقت سابق أنه سينسحب إذا اكتشف الأطباء مشكلة صحية لديه، أعقبها إعلان البيت الأبيض إصابته بكورونا، وانعزاله في منزله بولاية ديلاوير حتى الاستشفاء؛ مما ترتب عليه عدم حضوره مؤتمر

الحزب الذي كان مقررًا في لاس فيجاس، ليختتم ذلك بإعلان انسحابه تاركًا ساحة الديمقراطيين مرتبكة مع فرص محدودة لإعادة الترتيب وتكلفة متصاعدة، وانتصار بلا منافسة- على الأقل حتى تاريخه- لمنافسه الجمهوري ترامب الذي لطالما شكك في قدراته الصحية والذهنية المرتبطة بتقدم بايدن في العمر، وفي محاولة لتحليل قرار الانسحاب وأسبابه وتداعياته الداخلية والخارجية يأتي هذا التقرير.

أولًا، تحليل قرار الانسحاب:

قبل ليلة السابع والعشرين من يونيو الفائت لم يختلف الديمقراطيون، بل والأمريكيون، حول حيثية جو بايدن رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، بل لم يختلف عليه الناخبون لمدة ٣٦ عامًا نائبًا عن ولاية ديلاوير في مجلس الشيوخ الأمريكي، وقد استمر هذا الإجماع بين الديمقراطيين في خضمّ عملية إعادة انتخابه، على الرغم من الأصوات الخافتة في بداية الأمر التي تحدثت عن ملف تقدم عمره وقدراته الصحية، إلا أنه فاز في منتصف مارس الماضي بأغلبية مريحة من أصوات المندوبين ضمن الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي لتسميته مرشحًا رسميًّا عن الحزب الديمقراطي في مؤتمره العام في ١٩ أغسطس المقبل.

ثلاثة تيارات رئيسية داخل الحزب الديمقراطي

والتفاتًا عن الأصوات الديمقراطية التي أثارت مسألتَي السن والصحة، استقر الديمقراطيون على ترشيح بايدن حتى موعد المناظرة الأولى في السابع والعشرين من يونيو الفائت، لتتحول الأصوات الخافتة في أوساط الديمقراطيين إلى مسموعة حتى طنّت في أذن بايدن وحلفائه ليعلن انسحابه في يوم الإثنين الموافق ٢١ يوليو الجاري، وقد تشكلت قبيل قرار انسحابه ثلاثة تيارات رئيسية داخل الحزب الديمقراطي، وهي:

١.تيار بايدن ومؤيدوه، وهو التيار السائد حتى إعلانه الانسحاب، إذ أصرّ الرئيس بايدن على استكمال ترشحه للانتخابات الأمريكية ساخرًا من مسألة السن؛ ليؤكد اشتراك ترامب معه في المحدد ذاته، إذ وصف ترامب في أحد اللقاءات بأنه "طفل في السادسة من العمر"، ومرة أخرى عندما سخِر قائلاً إن "السن هو الجامع الوحيد بيننا"؛ في إشارة للمساحة المشتركة بين ترامب وبايدن، بيْد أن هذا التيار اكتسب بعض المرونة مؤخرًا انتهت باندثاره لصالح تيار انسحابه، وتحديدًا في ضوء اتساع الهوة بين الديمقراطيين المؤيدين والمعارضين لانسحابه، وقد مر هذا التيار بثلاث محطات رئيسية، أولها؛ الرفض التام للانسحاب وإصراره على استكمال الترشح حتى بعد أدائه المثير للجدل في مناظرة يونيو الفائت، وذلك عندما صرح بأنه لن ينسحب إلا إذا أخبره الرب بذلك، لتأتي المحطة التالية قبيل أسبوع من إعلانه الانسحاب وذلك عندما صرّح في حوار له مع قناة BET News يوم ١٦ يوليو الحالي بأنه لن ينسحب إلا في حالة واحدة؛ وهي "اكتشاف الأطباء مشاكل صحية"، مُتحولاً عن تصريحه السابق أنه "لن ينسحب إلا إذا أمره الربّ بذلك"، وهو بذلك فتح باب التفاوض وإعادة بناء الانقسام الديمقراطي حول المرشح الرئاسي؛ في حال أنه انسحب تحت وطأة مشكلة صحية تدفع بالديمقراطيين وناخبيهم للتكاتف وراء المرشح البديل، والمحطة الثالثة والأخيرة لهذا التيار بإعلان انسحابه في ٢١ يوليو الجاري بمنشور على صفحته الرسمية بمنصة "X"، وتأييده لكمالا هاريس مرشحًا رئاسيًا عن الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية في وقت لاحق.

٢.التيار الذي يطالب بانسحاب بايدن من السباق الانتخابي، وهو التيار الذي كان خافتًا قبيل المناظرة المشهودة، وتعالت أصواته واتسعت رقعته عقِبها، حتى أصمت أذان بايدن ودفعته لإعلان انسحابه، وكانت المحطة الأبرز في هذا

التيار، إرسال مجموعة مكونة من ٢٤ من أعضاء الكونغرس الأمريكي السابقين عن الحزب الديمقراطي، في ١٢ يوليو الحالي، رسالة إلى الرئيس بايدن تحثّه فيها على الانسحاب من الانتخابات، وجاء نصّ الرسالة: "الرئيس بايدن سيخدم البلد الذي يحبّه على أكمل وجه من خلال فسح المجال لباقي الديمقراطيين للترشح للرئاسة، نطلب منه اتخاذ هذا القرار"، وقد حذّرت الرسالة بايدن من أن إصراره على استمرار المشاركة في الانتخابات لن يقتصر على هزيمته وانتصار ترامب فقط، بل يمكن أن يُقوّض أيضًا مواقف الديمقراطيين في الكونغرس والمجالس التشريعية في الولايات، وقد انتقل أنصار "انسحاب بايدن" من داخل أروقة الحزب الديمقراطي إلى وسائل الإعلام، حيث طالبت صحيفتا "نيويورك تايمز" و"وول ستريت جورنال" بضرورة خروج بايدن من سباق الانتخابات، وهو التيار الذي ساد مشهد الحزب الديمقراطي الراهن بعد ٢١ يوليو الجاري.

٣.تيار الوسط الذي تشكل من بعض باحثي وأكاديميي الحزب الديمقراطي، والذي يرى أن كِلا المسارين مُكلفٌ للحزب الديمقراطي، أو بالأحرى سيؤدي للهزيمة، والذي رأى أنه في حالة استمرار ترشح بايدن فإنه بذلك سيعمق الهوة بين الديمقراطيين وما يرتبط بها من فقد للأصوات الانتخابية من ناحية، ومن ثم خسارة الديمقراطيين لانتخابات الرئيس الـ٤٧، ومن ناحية أخرى فإن انسحابه قبيل المؤتمر الوطني للحزب، في أغسطس، وبعد هزيمته لمنافسيه الديمقراطيين كافة في الانتخابات التمهيدية، يضع الديمقراطيين في مأزق البحث عن بديل غير قابل للحشد أو المنافسة- إذ كان من بين الخاسرين في الانتخابات التمهيدية- أو يفتقد الكاريزما ومن ثم قدرته على التأثير على الناخبين في وقت قصير، ليُفضي في النهاية إلى هزيمة الديمقراطيين أيضًا، ويبدو أن هذا التيار سيشكل التحدي الأهم للحزب الديمقراطي في الأيام القادمة، خاصة قبيل التسمية الرسمية لمرشحه للرئاسة.

وعليه يمكن إجمال الأسباب التي انتهت بإعلان بايدن لانسحابه من السباق الرئاسي في التالي:

*تنامي التيار المُطالب بانسحابه داخل الحزب الديمقراطي بصورة مطَّردة واكتسابه الدعم من قبل شخصيات مؤثرة في الحزب الديمقراطي، ومنهم الرئيس الأسبق باراك أوباما، وزعيمة الأغلبية ورئيسة مجلس النواب السابقة نانسي بيلوسي، وكذلك زعيم الديمقراطيين الحالي بمجلس الشيوخ تشاك شومر[٢].

*اتجاه ممولي الحملة الانتخابية للرئيس بايدن بصفته مرشحًا رئاسيًا عن الحزب الديمقراطي بتجميد ٩٠ مليون دولار من الأموال المخصصة لدعم حملته، وهو الرقم الذي يؤخذ في الاعتبار إذا ما علمنا أنه كان يُتوقع أن تدور التقديرات الأولية لتمويل حملته حول نصف مليار دولار، إذ أشارت التقارير عن أنه أنفق حتى مارس الفائت فقط ٢٩٫٢ مليون دولار، منها حوالي ٢١٫٨ مليون دولار لتمويل الإعلانات وشراء وسائط الميديا، وبحلول مايو ٢٠٢٤ قُدرت النفقات الإضافية للإعلانات وتوظيف المزيد من الموظفين بحوالي ١٤ مليون دولار.

*النتائج الجلّية لاستطلاعات الرأي، خاصة تلك التي طلب بايدن إجراءها قبيل إعلان انسحابه بأربعة أيام، إذ ذكرت شبكة ABC News في ١٨ يوليو الجاري نقلاً عن مسؤول كبير- لم تسمّه- في البيت الأبيض، أن الرئيس جو بايدن أمر بإجراء استطلاع للرأي العام حول فرص نائبته كامالا هاريس، في حال دخولها السباق الرئاسي بدلاً منه، وذكرت الشبكة حينها أن الرئيس أصبح أكثر تقبلاً للدعوات المطالبة بمغادرة السباق، إلا أنه وبحسب وصف الشبكة حينها، لا توجد أي مؤشرات على أن بايدن "سيغير رأيه" فيما يتعلق بالمشاركة في سباق إعادة انتخابه، في حين ذكر موقع "أكسيوس" الإخباري في يوم الخميس ١٨ يوليو الجاري أن بايدن قد يُعلن انسحابه من السباق الانتخابي يومي ٢٠ و٢١ يوليو بسبب الضغوط المتزايدة من قادة الكونغرس وأعضاء الحزب الديمقراطي والأصدقاء حسبما أشارت.

*اتجاه استطلاعات الرأي الحديثة لتأييد كمالا هاريس كمرشحة للحزب في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر المقبل، إذ كشفت نتائج استطلاعات الرأي التي أجرتها مجلة "إيكونوميست" وشركة استطلاعات الرأي "يوغوف" التي صدرت في ١١ يوليو الجاري أن ٧٣٪ من مؤيدي الحزب الديمقراطي يؤيدون هاريس كبديل رئاسي.

ثانيًا، ردود الأفعال الداخلية والخارجية والمنصات الإعلامية ومنصات التواصل محليًا ودوليًا:

على الرغم من المأزق الفريد الذي تسبب فيه إصرار بايدن على الترشح في بداية الأمر، ورضوخه لمطالبات انسحابه من السباق الانتخابي، وتداعيات ذلك على المشهد المُرتبك داخل الحزب الديمقراطي ذاته، وعلى المشهد الانتخابي، والفرص والتحديات الراهنة أمام الديمقراطيين في منافسة ترامب الذي فاز بغير انتخابات في معركته مع الديموقراطيين حتى تاريخه.

في تحليل لاتجاهات الرأي العام الأمريكي عبر موقع "X" قام فريق إدارة الباروميتر العالمي بمركز ترينذز بمسح التفاعلات حول تغريدات بايدن بشأن الانسحاب، وذلك بتحليل ٢٥٪ من عينة التفاعل البالغ نحو ٢٦ ألف تغريدة وإعادة تغريد وردّ، عبر المنصة المذكورة، تم رصد التالي:

ردود الأفعال على منصات التواصل الاجتماعي، منصة X كمثال:

*وجود مخاوف من أن انسحاب بايدن سيكلف الديمقراطيين العديد من الأصوات في الانتخابات؛ ما سيمهد الطريق لفوز ترامب.

*الدعم لكمالا هاريس كمرشحة للديمقراطيين.

*التأكيد على أن النخبة من الحزب الديمقراطي يحصلون دائمًا على ما يريدونه، في إشارة إلى ضغط أعضاء من الحزب لتنحي بايدن منذ مناظرته مع ترامب الشهر الماضي.

*مطالبة بالضغط على ترامب للانسحاب هو الآخر من سباق الترشح؛ بسبب "فساده".

*التأكيد على بقاء بايدن في منصبه حتى نهاية فترته، مع ظهور بعض الأصوات المطالبة بتنحيه من منصبه بسبب "عدم أهليته لقيادة البلاد".

ردود الأفعال داخل أروقة الحزب الديمقراطي ومؤيديه:

بدت ردود أفعال الديمقراطيين أكثر دعمًا للحزب وثناءً على قرار بايدن بالانسحاب، وتأييد هاريس، وتمثلت أهم ردود الأفعال هذه في التالي:

*الرئيس الأسبق باراك أوباما أكد في بيان له أن جو بايدن "أحد أكثر رؤساء أمريكا أهمية، كما كان صديقًا وشريكًا عزيزًا بالنسبة لي، واليوم، ذكّرنا- مرة أخرى- بأنه وطني من أعلى المستويات".

*الرئيس الأسبق بيل كلينتون ووزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون أشادا بالقرار في بيان لهما، وأعلنا دعمهما ترشيح هاريس للرئاسة.

*زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر قال إن الرئيس جو بايدن سيُسجَّل في التاريخ، باعتباره أحد أكثر الرؤساء تأثيرًا وإيثارًا".

ردود الأفعال داخل أروقة الحزب الجمهوري ومؤيديه:

الرئيس السابق والمرشح الحالي دونالد ترامب قال عبر حسابه على منصة "TRUTH" إن "جو بايدن الفاسد هو أسوأ رئيس في تاريخ أمتنا على الإطلاق، والآن يقوم الديمقراطيون الفاسدون والراديكاليون بإلقائه في البحر.. لم يكن لائقًا للخدمة من البداية".

رئيس مجلس النواب الجمهوري مايك جونسون أكد في بيان له عبر منصة "X" أنه "إذا لم يكن جو بايدن لائقًا للترشح للرئاسة، فهو غير لائق لشغل منصب الرئيس"[٣].

ثالثًا، مسار الترشح بعد انسحاب بايدن:

تنص قواعد الحزب الديمقراطي – وفقًا لتقرير أعدته شبكة سي أن أن- على عدد من الخطوات المحددة لتسمية المرشح التالي رسميًا؛ إما من خلال تسمية المرشح عبر تصويت افتراضي، والذي كان الحزب يخطط مبدئيًا لإجرائه في بداية أغسطس القادم، أو في المؤتمر الوطني الديمقراطي في شيكاغو في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أغسطس القادم، ويمكن إجمال الخطوات المنتظرة فيما يلي:

- سيحتاج المرشحون المحتملون إلى الحصول على توقيعات من مئات المندوبين والاعتراف بهم كمرشحين.
- يعقبه استدعاء ٣٩٤٩ مندوبًا فرديًا، وهم جميع مندوبو بايدن السابقون تقريبًا، وحوالي ٧٥٠ من المندوبين الكبار لاختيار المرشح، ويقوم المرشحون بحملات بين المندوبين للحصول على أصواتهم.
- قد يُشارك المندوبون الكبار أولاً، حيث يشاركون في الجولة الأولى من التصويت وإذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية يستمر التصويت على شكل جولات.
- عندما يُشارك جميع المندوبين، فإن أغلبية ما يقرب من ٤٧٠٠ صوت من أصوات المندوبين تفوز بالترشيح.
- أما ميدانيًا؛ فقد أعلنت رابطة اللجان الديمقراطية بالولايات (ASDC) في بيان الأحد أن "الأغلبية الساحقة" من قادة الحزب الديمقراطي أعلنوا دعمهم لنائب الرئيس كمالا هاريس كمرشحة للرئاسة. وقال رئيس ASDC كين مارتن في بيان: "أنا فخور بأن رؤساء الحزب ونوابهم والمديرين التنفيذيين في جميع أنحاء البلاد يتحدون بأغلبية ساحقة خلف نائب الرئيس كامالا هاريس"، وأردف: "إن قادة أحزاب الولاية هؤلاء هم في الخطوط الأمامية للفوز بالانتخابات على كل المستويات ويعلمون أن مخاطر هذه الانتخابات لا يمكن أن تكون أكبر. مع وجود ديمقراطيتنا على ورقة الاقتراع، لا يوجد أحد أكثر تأهيلاً من نائب الرئيس هاريس للمرافعة في القضية المرفوعة ضد دونالد ترامب"، وعليه تتجه أصوات الديمقراطيين لصالح هاريس لتسميتها مرشحة رسمية لانتخابات الرئاسة الأمريكية على مقعد الرئيس.

رابعًا، تحديات الديمقراطيين في السباق الانتخابي بعد انسحاب بايدن:

يبدو من البداية أن هذه الانتخابات ستكون الأكثر إثارة للجدل والدهشة في التاريخ الأمريكي المعاصر، إذ إنها حملت- ولاتزال- كثيرًا من الفرادة والمفاجأة، بدأ من كونها بدأت بالتنافس بين المرشحين الأكبر عمرًا في تاريخ الانتخابات الأمريكية، والجدل السياسي المترتب على الاعتبارات القانونية والقضائية التي تلاحق ترامب، ومرورًا بالخطاب الشعبوي الذي يتبناه في مفارقة غير مألوفة في التاريخ الأمريكي المعاصر، وكذا محاولة اغتياله التي أصابت الديمقراطيين سياسيًا بدلاً من إصابة ترامب بالرصاص، ووصولاً إلى اتجاه الديمقراطيين لترشيح كمالا هاريس كمرشحة

للرئاسة بديلاً عن بايدن، وما يحمله من مفارقات عدة لا تقل عن مفارقات انسحابه، فهي أول امرأة ملونة في تاريخ الولايات المتحدة تحصل على تأييد الديمقراطيين- إذا ما هي حصلت عليه في مؤتمر الحزب في أغسطس القادم- وكونها ثاني نائب رئيس ديمقراطي يترشح على التوالي داخل الحزب الديمقراطي على منصب الرئيس. وإجمالاً يمكن رصد التحديات التي تواجه ترشح هاريس في التالي:

الخبرة التاريخية لانسحاب المرشح الرئاسي:

تاريخيًا؛ لا يُعد انسحاب بايدن من السباق الرئاسي السابقة الأولى، بل شهد تاريخ الانتخابات الأمريكية انسحاب مرشح رئاسي قبيل المؤتمر العام للحزب، حيث عادة ما ينسحب المرشحون في الانتخابات التمهيدية قبيل المؤتمر العام للحزب، وعادة ما يكون ذلك تحت وطأة الضغط السياسي أو النتائج المخيبة للآمال في الانتخابات التمهيدية كانسحاب المرشح الجمهوري جون أشبروك، وهو عضو مجلس النواب الأمريكي سابقًا عن ولاية أوهايو، وكان قد أعلن ترشحه في الانتخابات التمهيدية، للحزب الجمهوري، في محاولة لتحدي نيكسون من الجناح المحافظ للحزب، حيث انسحب من سباق الرئاسة قبل المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري في عام ١٩٧٢، وكان انسحابه نتيجة لضغوط سياسية وعدم تحقيق تقدم كبير في الانتخابات التمهيدية، وكان قد انسحب لصالح الرئيس ريتشارد نيكسون، وكذا انسحاب السيناتور تيد كينيدي الذي حاول تحدي الرئيس جيمي كارتر في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي لعام ١٩٨٠. بعد نتائج مخيبة للآمال في الانتخابات التمهيدية، حيث انسحب كينيدي قبل المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي.

ولكن ما يُميز انسحاب بايدن أنه يتشابه بدرجة أو بأخرى مع انسحاب الرئيس الأمريكي ليندون جونسون من السباق الانتخابي لإعادة انتخابه في عام ١٩٦٩ هو تشابه سياقات الانسحاب حيث كلا المرشحين انسحبا من إعادة انتخابهما بفعل الضغط الشعبي، فالرئيس جونسون أعلن انسحابه من سباق الرئاسة في مارس ١٩٦٨ قبل المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي.

وقد جاء هذا القرار وسط تزايد المعارضة لحرب فيتنام واستطلاعات الرأي التي أظهرت تراجع شعبيته، حيث أدى انسحاب جونسون لإفساح المجال لهوبير همفري للحصول على ترشيح الحزب الديمقراطي، أما عن ثاني السياقات المتشابهة بين حالتي بايدن وجونسون، أن كليهما انسحبا لصالح نائبه أو أعلن تأييد نائبه مرشحًا رئاسيًا، حيث إن بايدن أعلن تأييده لهاريس كمرشحة رئاسية، في حين انسحب جونسون لصالح هوبير همفري نائب رئيس الولايات المتحدة خلال فترة تولي جونسون الرئاسة، وثالث سياقات التشابه بين الحالتين هو فوز النائبين في ترشيح الحزب الديمقراطي، دون منافسة حقيقية مع آخرين، وهو ما تُشير إليه استطلاعات الرأي التي أظهرت تأييد الديمقراطيين لكمالا هاريس، أما رابع السياقات التي قد لا يحبذ الديمقراطيون تذكرها فهو أن همفري قد خسر تلك الانتخابات لصالح الجمهوريين ومرشحهم ريتشارد نيكسون، وهو ما يُشير إلى تطابق السياقات حال خسارة كمالا هاريس لصالح ترامب.

تحدي إهدار أصوات الناخبين:

من الناحية الإجرائية، وانتظارًا للإجراءات التي سيتخذها الحزب الديمقراطي في الأيام القادمة لتسمية مرشحه لانتخابات الرئاسة على مقعدَيْ الرئيس ونائب الرئيس، فإن مندوبي الحزب الذين منحوا أصواتهم لبايدن لن يكونوا ملزمين بالتصويت لخيارات بايدن أو غيره من شخصيات الحزب، خاصة في ظل ما قد يثور من مفارقة تصويتية بين

اتجاهات تصويت الناخبين لمندوبي بايدن في الانتخابات التمهيدية التي جرت في وقت سابق، وبين افتراض تغير اتجاهات تصويت الناخبين لذات المندوبين في ظل غياب بايدن كمرشح رئاسي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، المفارقة الحاصلة بناء على افتراض تصويت المندوبين لبايدن كمرشح رئاسي حال استمراره، واختلاف اتجاه تصويتهم لمرشح آخر لم يتم انتخابهم كمندوبين من أجله، وعليه فإنه يقع على عاتق الديمقراطيين اتخاذ إجراءات أكثر تأكيدًا وتعبيرًا عن انعكاس اتجاهات تصويت الناخبين والمندوبين لتكون لذات المرشح وليس للمرشح الذي يفضله قادة الديمقراطيين والنخبة الحزبية.

تحدي بناء الحملات الانتخابية والوقت والتمويل:

عادة ما يتطلب تشكيل الحملات الانتخابية للمرشحين لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية تخطيطًا دقيقًا واستراتيجيًا وإدارة موارد متنوعة، ونستعرض في هذا المقام الملامح الرئيسية لبناء الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة في الولايات المتحدة، وخاصة بنود التمويل، والوقت، والحجم:

التمويل:

مصادر التمويل: الحملات تعتمد على تبرعات الأفراد، ولجان العمل السياسي (PACs)، ولجان العمل السياسي الفائقة (Super PACs)، والمنظمات الحزبية. والتمويل يأتي من تبرعات صغيرة وكبيرة على حد سواء.

القيود القانونية: هناك قيود على حجم التبرعات التي يمكن للأفراد والجماعات تقديمها. قانون الحملة الانتخابية الفيدرالية (FECA) وقانون ماكين-فاينغولد يحددان هذه القيود لضمان الشفافية.

التقرير المالي: الحملات ملزمة بتقديم تقارير دورية إلى لجنة الانتخابات الفيدرالية (FEC) توضح مصادر التبرعات وأوجه الإنفاق.

التوقيت:

الإعلان والترشح: يبدأ المرشحون بالإعلان عن نيتهم للترشح قبل سنة أو أكثر من الانتخابات. وهو ما يسمح لهم بجمع التبرعات وبناء شبكات الدعم.

الانتخابات التمهيدية والمؤتمرات الحزبية: تبدأ الانتخابات التمهيدية والمؤتمرات الحزبية في الأشهر الأولى من السنة الانتخابية وتستمر حتى الصيف، حيث يختار كل حزب مرشحه الرسمي.

الحملة العامة: بعد المؤتمرات الحزبية، تبدأ الحملة العامة التي تستمر حتى يوم الانتخابات في نوفمبر.

الحجم والبنية:

الفريق الانتخابي: الحملات تتطلب فرقًا كبيرة تشمل: مدير الحملة، والمستشارين السياسيين، وفرق جمع التبرعات، وفرق الإعلام والتواصل، والمتطوعين.

المقرات الميدانية: الحملات الكبرى تفتح مكاتب ميدانية في الولايات الرئيسية للتنسيق مع الناخبين وتنظيم الفعاليات.

الإعلانات والتسويق: تُخصص ميزانيات كبيرة للإعلانات التلفزيونية، والإذاعية، والرقمية، واللوحات الإعلانية. وتشمل الاستراتيجيات أيضًا التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل النصية والبريد الإلكتروني.

استراتيجيات الحملة:

التواصل مع الناخبين: تشمل استراتيجيات التواصل الحضور في الفعاليات المحلية، والمناظرات، والمنتديات المجتمعية. ويتم استخدام تقنيات استهداف الناخبين بناءً على البيانات الديمغرافية وسجلات التصويت السابقة.

القضايا والرسائل: الحملات تركّز على القضايا الرئيسية التي تهم الناخبين؛ مثل الاقتصاد، والرعاية الصحية، والتعليم، والسياسة الخارجية. ويتم صياغة الرسائل بعناية لتتناسب مع اهتمامات الجمهور المستهدف.

وعليه، فهذه تعد الملامح الرئيسية لتشكيل الحملات الانتخابية للمرشحين لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتطلب تنسيقًا معقدًا وإدارة فعالة للموارد، وهو ما يبدو تحديًا رئيسيًا للمرشح الديمقراطي المحتمل في الانتخابات المشهودة، والذي سيكون له تأثير بليغ على الفوز بالانتخابات، ففي حالة وراثة كمالا هاريس المحتملة لحملة بايدن وفريقه ومقاره وتمويله- في حال دعم الممولين لها كمرشح رئاسي وليس كمرشح لمنصب نائب الرئيس- فسيبقى التحدي الأبرز لها متمثلاً في ضرورة تقديم طرح متمايز نسبيًا عن بايدن على الأقل، من حيث رسم الاستراتيجيات الانتخابية وإعادة بناء نقاط القوة والضعف، خاصة كمعيار عمر الرئيس الذي كان محل نقد لبايدن، والذي يمكن أن يتحول كنقطة قوة في مواجهة المرشح الجمهوري.

خامسًا، التحديات التي قد تواجه هاريس حال تسميتها كمرشح رئاسي عن الحزب الديمقراطي:

المرشحة المحتملة، أو مرشحة الضرورة إذا جاز لنا التعبير، كمالا هاريس، هي محامية وسياسية أمريكية من أصل أفريقي وآسيوي، يتم تقديمها على أنها ابنة باحثة هندية في مجال السرطان وأستاذ اقتصاد جامايكي، وزوجة محام يهودي، وتوصف بأنها النسخة النسائية من الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما. فمن منصب المدعي العام في سان فرانسيسكو، ثم كاليفورنيا، إلى مجلس الشيوخ الأمريكي، فازت هاريس في كل الانتخابات التي خاضتها باستثناء الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٩. وفي يناير ٢٠٢١، أصبحت نائبة رئيس الولايات المتحدة، وقادت البلاد مؤقتًا لمدة ساعة ونصف، عندما خضع بايدن لفحص روتيني.

وبدأت هاريس (٦٠ عامًا) تتدرب على تولي مهمات الرئاسة الأمريكية منذ أن انتُخبت نائبة للرئيس بايدن عام ٢٠٢٠ ودخلت البيت الأبيض في شهر يناير ٢٠٢١.

وبرغم الإيجابيات التي يحملها التاريخ السياسي والمهني لهاريس، فمازال يواجهها العديد من التحديات المتوقعة حال فوزها بالترشح لمنصب الرئاسة ومواجهتها خصمًا عنيدًا يحظى بدعم منقطع النظير من الحزب الجمهوري، ومن هذه التحديات ما يلي:

❋❋تحمُّل فشل سياسات بايدن: في الواقع لم تحظ سياسات بايدن الداخلية والخارجية على رضا الناخب الأمريكي. الأمر الذي يعد عبئًا انتخابيًا على هاريس، خاصة وأن الجمهوريين سيعملون على تسويق "إدارة بايدن – هاريس" كإثبات لما يعتبرونه فشلاً ذريعًا لها على مختلف الصعُد، بما فيها اندلاع النزاعات في الشرق الأوسط، وحرب غزة، والحرب الروسية-الأوكرانية. والمؤكد أن من لا يريدون هاريس سيعملون على ربط اسمها بكل مساوئ إدارة بايدن، وسيجعلون منها فجأة "الرئيس الشريك" لبايدن والمسؤول عن تدهور مكانة الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعتقد جزء كبير من الأمريكيين أن التضخم في عهد بايدن أدى إلى تآكل جودة حياتهم؛ بسبب ارتفاع الأسعار،

وسوء الأوضاع الاقتصادية، ويشعرون أنهم كانوا في حال أفضل أثناء رئاسة ترامب مقارنة بالوضع الحالي. كذلك، قضية الحدود تُعتبر بالنسبة إلى ملايين الأمريكيين مرتبطة بزيادة جرائم المهاجرين العنيفة، وذلك من خلال السماح لأكثر من ١٨ مليون مهاجر غير شرعي بدخول البلاد؛ مما أدى إلى تزايد التهديدات الإرهابية في المجتمع. ويُعتقد أن الدافع وراء هذا السماح هو جعل هؤلاء المهاجرين ناخبين محتملين للحزب الديمقراطي. وقد ركز ترامب بفعّالية على هذا الموضوع أثناء المناظرة التي عُقدت مؤخرًا، في حين افتقر بايدن إلى دفاع مقنع عن أوجه القصور في إدارته.

*قلة الخبرة في السياسات الدولية: يرى البعض أن هاريس تكاد تكون مجهولة أمريكيًا وعالميًا، وخاصة أنه قلما ارتبط اسمها بالسياسات الدولية الكبرى.

لذلك من المتوقع أن تحافظ هاريس إلى حد كبير على نهج الرئيس بايدن في السياسة الخارجية إزاء ملفات مثل الصين وإيران وأوكرانيا، لكنها قد تتبنى لهجة أكثر صرامة مع إسرائيل بشأن حرب غزة. وبخوضها الانتخابات ضد المرشح الجمهوري ترامب سيكون لديها نقطة ضعف كبيرة، وهي الوضع المضطرب على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، الذي أربك بايدن وأصبح قضية رئيسية في حملته الانتخابية. وقد جرى تكليف هاريس في بداية فترة ولايتها بمعالجة الأسباب الجذرية لارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، وسعى الجمهوريون إلى تحميلها تبعات المشكلة. ومن المتوقع أيضًا أن هاريس لن تحيد عن دعم بايدن القوي لحلف شمال الأطلسي وستواصل دعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا.

ومن المتوقع أيضًا أن تحافظ هاريس على ثباتها في مواجهة إيران التي أثارت تطوراتها النووية الأخيرة إدانة أمريكية متزايدة. ومن المستبعد أن تقوم هاريس، كرئيسة، بأي مبادرات كبيرة بدون وجود إشارات جدية على أن إيران مستعدة لتقديم تنازلات.

وأخيرًا، قد تتحمل هاريس ما يقال على ضعف هيبة الولايات المتحدة في نظر العالم في ظل إدارة بايدن، والذي أبرزته إخفاقات السياسة الخارجية المتعددة لإدارة بايدن في الشرق الأوسط وخارجه.

**مزاج الناخب الأمريكي: على مدار تاريخ الديمقراطية الأمريكية الذي يعود لأكثر من قرنين، لم ينتخب الأمريكيون سوى رئيس أسود واحد فقط ولم ينتخبوا امرأة ذات بشرة سوداء قط، وهو ما يجعل حتى بعض الناخبين السود يتساءلون عما إذا كانت هاريس قادرة على تجاوز أصعب سقف في السياسة الأمريكية أم لا.

**مدة الحملة الانتخابية: حال فوزها بترشيح الحزب الديمقراطي، فلن يكون أمام هاريس سوى ٣ أشهر تقريبا للانتهاء من حملتها الانتخابية وتوحيد الحزب والمانحين خلفها. وفي منافسة افتراضية، أظهر استطلاع للرأي أجرته رويترز/إبسوس في ١٥ و١٦ يوليو تعادل هاريس وترامب بحصول كل منهما على تأييد ٤٤ بالمئة من الناخبين. وأجري هذا الاستطلاع بعد محاولة اغتيال ترامب.

سادسًا، سيناريوهات فوز هاريس بالانتخابات:

توجد مجموعة من العوامل التي تكسب هاريس القدرة على منازلة ترامب، منها على سبيل المثال، إعلان الرئيس المستقيل جون بايدن تأييده لها ومساندتها في الحملة الانتخابية، وانتقال فريق عمل حملة بايدن كاملاً للعمل معها في حملتها الانتخابية، وارتفاع حجم التبرعات لحملة الحزب الديمقراطي عقب الإعلان عن ترشحها، وسرعة تأييد الحزب الديمقراطي لها، وعدم حدوث أية انقسامات داخل الحزب حول ترشحها.

ويضاف إلى ذلك بأنها أصغر من المرشح المنافس (ترامب) بـ ٢٠ عامًا؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى قدرتها على منافسة ترامب. وبصفة عامة، هناك عدة عوامل تؤثر بصفة أساسية في نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية؛ وهي حالة الاقتصاد الأمريكي، والتقسيمات العرقية، والتركيبة السكانية.

ويختلف تأثير هذه العوامل على المرشحين المحتملين. وكذلك الحال بالنسبة لاستخدام كل مرشح منهما للقضايا التي تحظى باهتمام الناخب الأمريكي، حيث ستمثل الهجرة القضية الانتخابية التي سيحاول الديمقراطيون التركيز عليها في أذهان الناخبين، وكذلك سيفعل ترامب والجمهوريون الشيء نفسه بالنسبة لقضية الهجرة. وقد تلعب قضايا أخرى أيضًا دورًا في السباق الرئاسي المقبل، بما في ذلك معدلات الجريمة في الولايات المتحدة، والبيئة وتغير المناخ، والسياسة الخارجية خاصة الموقف تُجاه حرب غزة.

وبناء عليه، يوجد سيناروهان لا ثالث لهما بشأن احتمال فوز أيّ من المرشحَيْن، وهما كما يلي:

السيناريو الأول، المفاجأة غير المتوقعة:

يُقصد بهذا السيناريو فوز "مرشحة الضرورة" هاريس في الانتخابات الرئاسية. وفي ظل هذا السيناريو تنجح هاريس في الحصول على كل أصوات الديمقراطيين والأقليات في الولايات المتحدة، فضلاً عن نجاحها في استقطاب الأصوات في الولايات المتأرجحة، الأمر الذي يتطلب منها اتخاذ مواقف صارمة تجاه العديد من القضايا الداخلية؛ مثل الهجرة، والإجهاض، والضرائب، وكذلك القضايا الخارجية مثل القدرة على إقرار السلام في أوروبا، والتوصل إلى ترتيبات أمنية لوقف الحرب الروسية-الأوكرانية، والحرب الإسرائيلية في غزة، واتخاذ مواقف متشددة تجاه الصين وروسيا، والملف النووي الإيراني، وسباق التسلح والصراع حول الفضاء.

وفي الوقت الذي كثف فيه فريق حملة ترامب في الآونة الأخيرة من المواد الدعائية التي تركز على بايدن وهو يرتكب الهفوات أو يتلعثم ويتعثر. لكن قد ينقلب السحر على الساحر، ويصبح تركيز الدعاية على السن والقدرة الذهنية سلاحًا للديمقراطيين بمواجهة ترامب البالغ من العمر ٧٨ عامًا.

وفي ظل هذا السيناريو أيضًا يحاول الغرب كله، خاصة الأوروبيين، دعم هاريس ليس حبًا فيها، ولكن بالتأكيد خوفًا من ترامب الذي لا يزال يرفع شعار "أمريكا أولاً"، ويريد أن يحمِّل أوروبا تكلُفة دفاع أمريكا عنها.

السيناريو الثاني، الفوز المحتمل لترامب:

ويُقصد بهذا السيناريو نجاح ترامب في حسم سباق الانتخابات الرئاسية لصالحه. وفي ظل هذا السيناريو يستمر التأييد المطلق للجمهوريين لترامب، الذي بات لدى كثير من الأمريكيين "عقيدة سياسية" أكثر من كونه مرشحًا محتملاً، إضافة إلى التعاطف الشديد الذي يحظى بها الآن عقب حادث محاولة اغتياله، ومواقفه المتشددة تجاه قضايا الهجرة والإجهاض، فضلاً عن مواقفه الصارمة من الكثير من القضايا السياسة الخارجية، مثل الموقف من الصين، وحلف الناتو، ورؤيته لحل النزاع الروسي-الأوكراني، ووقف الحرب في غزة، وغيرها من القضايا العالمية الكثيرة.

وعلى الرغم من أن كلا السيناريوهين محتمل الحدوث، إلا أننا نعتقد أن السيناريو الثاني هو الأكثر احتمالاً في ظل فشل الديمقراطيين في تحقيق نجاحات ملموسة في العديد من القضايا الداخلية والخارجية.

نص رسالة بايدن...
حول التنحي من سباق الرئاسة

أعزائي الامريكيون

على مدى السنوات الثلاث والنصف الماضية، أحرزنا تقدما كبيرا كأمة.

اليوم، تمتلك امريكا أقوى اقتصاد في العالم. لقد قمنا باستثمارات تاريخية في إعادة بناء أمتنا، وخفض تكاليف الأدوية الموصوفة لكبار السن، وتوسيع نطاق الرعاية الصحية الميسورة لعدد قياسي من الامريكيين.

وقدمنا الرعاية اللازمة لمليون من المحاربين القدامى الذين تعرضوا لمواد سامة.

ومرّرنا أول قانون لسلامة التعامل مع الأسلحة النارية منذ ٣٠ عاما. وعينّا أول امرأة امريكية من أصل أفريقي في المحكمة العليا. ومرّرنا التشريع المناخي الأهم في تاريخ العالم. لم تكن امريكا في أي وقت مضى في وضع أفضل للقيادة مما هي عليه اليوم.

أدرك تماما أن أيا من هذه الإنجازات لم يكن ليتم دونكم، أيها الشعب الامريكي. معا، تغلبنا على جائحة تحدث مرة واحدة في القرن، وواجهنا أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير.

لقد حمينا ديمقراطيتنا وحافظنا عليها، وأعدنا تنشيط وتعزيز تحالفاتنا على مستوى العالم.

كان أعظم شرف في حياتي أن أخدمكم كرئيس لكم. وبينما كانت نيتي السعي لإعادة انتخابي، أعتقد أن مصلحة حزبي والبلاد تتطلب مني التنحي والتركيز بشكل كامل على أداء واجباتي كرئيس للفترة المتبقية من ولايتي.

سأتحدث إلى الأمة في وقت لاحق من هذا الأسبوع بمزيد من التفاصيل حول قراري.

أما الآن، فاسمحوا لي أن أعرب عن عميق امتناني لجميع أولئك الذين عملوا بجد لإعادة انتخابي. أود أن أشكر نائبة الرئيس، كامالا هاريس، على كونها شريكة استثنائية في كل هذا العمل. واسمحوا لي أن أعرب عن تقديري العميق للشعب الامريكي على الإيمان والثقة التي وضعتموها فيّ.

إنني أؤمن اليوم بما كنت أؤمن به دائما: وهو أنه لا يوجد شيء لا تستطيع امريكا القيام به- عندما نقوم بذلك معا. علينا فقط أن نتذكر أننا الولايات المتحدة الامريكية.

هيلاري كلينتون:

كيف تستطيع كامالا هاريس الفوز وصنع التاريخ

صحيفة»نيويورك تايمز/ الترجمة المرصد

التاريخ يراقبنا، كان قرار الرئيس بايدن بإنهاء حملته بمثابة عمل وطني خالص كما رأيته في حياتي. وينبغي أن يكون أيضًا بمثابة دعوة لبقيتنا لمواصلة كفاحه من أجل روح أمتنا.

ستكون الأسابيع الخمسة عشر المقبلة مثل أي شيء شهدته هذه البلاد سياسيًا على الإطلاق، ولكن لا شك لدينا في أن هذا سباق يمكن للديمقراطيين، بل ويجب عليهم، الفوز به.

لقد فعل السيد بايدن شيئًا صعبًا ونادرًا. كان العمل كرئيس بمثابة حلم مدى الحياة.

وعندما وصل أخيرًا إلى هناك، كان جيدًا بشكل استثنائي في ذلك والتخلي عن ذلك، وقبول أن إنهاء المهمة يعني تسليم العصا، يتطلب وضوحًا أخلاقيًا حقيقيًا وكانت البلاد أكثر أهمية.

باعتباري شخصًا شارك هذا الحلم واضطر إلى التصالح مع التخلي عنه، أعلم أن هذا لم يكن سهلاً. ولكن كان هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله.

الانتخابات تتعلق بالمستقبل.

لهذا السبب أنا متحمس لنائبة الرئيس كامالا هاريس. إنها تمثل بداية جديدة للسياسة الأمريكية. يمكنها تقديم رؤية موحدة ومفعمة بالأمل. إنها موهوبة وذات خبرة ومستعدة لتكون رئيسة وأنا أعلم أنها تستطيع هزيمة دونالد ترامب.

والآن أصبح هناك خيار أكثر حدة ووضوحاً في هذه الانتخابات. من ناحية هناك مجرم مدان لا يهتم إلا بنفسه ويحاول إعادة عقارب الساعة إلى الوراء فيما يتعلق بحقوقنا وبلدنا.

ومن ناحية أخـرى، هناك مدعي عام سابق ذكي ونائب رئيس ناجح يجسد إيماننا بأن أفضل أيام أمريكا لا

تزال أمامنا. إنها المظالم القديمة مقابل الحلول الجديدة.

سيتم تشويه سجل السيدة هاريس وشخصيتها والاستخفاف بها من خلال طوفان من المعلومات المضللة ونوع التحيز القبيح الذي نسمعه بالفعل من أبواق MAGA.

سيتعين عليها وعلى حملتها الانتخابية أن تتغلب على الضجيج، ويجب علينا جميعًا كناخبين أن نفكر مليًا فيما نقرأه ونؤمن به ونشاركه.

أعرف شيئًا أو اثنين عن مدى صعوبة نضال المرشحات الأقوياء من خلال التمييز الجنسي والمعايير المزدوجة في السياسة الأمريكية.

لقد أُطلق عليّ لقب «ساحرة»، و«امرأة سيئة» وأسوأ من ذلك بكثير. لقد احترقت حتى في دمية. كمرشح، كنت أتجنب أحيانًا الحديث عن صناعة التاريخ. لم أكن متأكدًا من أن الناخبين مستعدون لذلك.

ولم أكن أركض لكسر الحاجز. كنت أركض لأنني اعتقدت أنني الأكثر تأهيلاً للقيام بهذه المهمة. وبينما لا يزال يؤلمني أنني لم أتمكن من كسر هذا السقف الزجاجي الأعلى والأصعب، إلا أنني فخورة بأن حملتي الانتخابية الرئاسية جعلت من الطبيعي أن يكون هناك امرأة على رأس القائمة.

ستواجه السيدة هاريس تحديات إضافية فريدة من نوعها كأول امرأة سوداء وجنوب آسيوية تتصدر قائمة حزب كبير. وهذا حقيقي، ولكن لا ينبغي لنا أن نخاف. ومن الفخ الاعتقاد بأن التقدم مستحيل.

ففي نهاية المطاف، فزت بالتصويت الشعبي الوطني بما يقرب من ثلاثة ملايين صوت في عام ٢٠١٦، ولم يمض وقت طويل حتى انتخب الأمريكيون بأغلبية ساحقة أول رئيس أسود لنا. وكما رأينا في الانتخابات النصفية لعام ٢٠٢٢، فإن حظر الإجهاض والهجمات على الديمقراطية تعمل على تحفيز الناخبات بشكل لم يسبق له مثيل. مع وجود السيدة هاريس على رأس القائمة، قد تصبح هذه الحركة موجة لا يمكن إيقافها.

> **إنها موهوبة وذات خبرة ومستعدة لتكون رئيسة وتستطيع هزيمة دونالد ترامب**

والوقت ضيق لتنظيم الحملة نيابة عنها، ولكن حزب العمال في بريطانيا والائتلاف اليساري الواسع في فرنسا حققا مؤخراً انتصارات كبيرة في وقت أقل.

سيتعين على السيدة هاريس التواصل مع الناخبين الذين كانوا متشككين في الديمقراطيين وحشد الناخبين الشباب الذين يحتاجون إلى الإقناع. لكنها تستطيع الترشح بسجل قوي وخطط طموحة لخفض التكاليف على الأسر بشكل أكبر، وسن قوانين منطقية لسلامة الأسلحة واستعادة حقوقنا وحرياتنا وحمايتها.

لديها قصة رائعة لترويجها عن إنجازات هذه الإدارة. قاد السيد بايدن والسيدة هاريس عودة أمريكا بعد أن أخطأ السيد ترامب في التعامل مع الوباء وترك اقتصادنا في حالة سقوط حر.

وتحت قيادتهم، خلقت الولايات المتحدة أكثر من ١٥ مليون وظيفة، واقتربت البطالة من أدنى مستوياتها منذ خمسين عاما.

عندما ارتفع التضخم في جميع أنحاء العالم، قال العديد من الاقتصاديين إن الطريقة الوحيدة لترويضه ستكون ركودًا مؤلمًا مع فقدان كبير للوظائف. لكن السيد بايدن والسيدة هاريس أبقيا الأمريكيين على عملهم مع تراجع التضخم نحو المستويات الطبيعية وارتفاع الدخل الحقيقي للعاملين.

عندما اعتقد الكثيرون أن الشراكة بين الحزبين

قد ماتت، جمع السيد بايدن والسيدة هاريس الجمهوريين والديمقراطيين معًا لتمرير تشريعات رئيسية بشأن البنية التحتية والطاقة النظيفة والرقائق الدقيقة والأمن القومي.

من أسعار الأدوية إلى ديون الطلاب، حققوا نتائج جعلت بلدنا أقوى وحياة الناس أفضل.

يتم التقليل من شأن السيدة هاريس بشكل مزمن، كما هو الحال مع العديد من النساء في السياسة، لكنها مستعدة جيدًا لهذه اللحظة. بصفتها مدعية عامة ومدعية عامة في كاليفورنيا، تولت مهمة مكافحة تجار المخدرات والملوثين والمقرضين المفترسين. بصفتها عضوًا في مجلس الشيوخ الأمريكي، شككت بشدة في المسؤولين والمرشحين المرتبكين في إدارة ترامب وكانت مشاهدتها ملهمة. بصفتها نائبة للرئيس، جلست السيدة هاريس مع الرئيس في غرفة العمليات، للمساعدة في اتخاذ أصعب القرارات التي يمكن أن يتخذها القائد. وعندما أسقطت المحكمة العليا المتطرفة قضية رو ضد وايد، أصبحت المدافعة الأكثر حماسة وفعالية في الإدارة عن استعادة الحقوق الإنجابية للمرأة.

وإنني أتطلع إلى سماعها وهي ترفع قضية مقنعة ضد السيد ترامب، الذي فشل كرئيس في المرة الأولى ويخوض الانتخابات وفق أجندة خطيرة.

وستكون ولاية ترامب الثانية أسوأ بكثير من الأولى. أصبحت خطط السيد ترامب أكثر تطرفا، وهو أكثر اضطرابا، وقد اختفت الحواجز التي قيدت بعض أسوأ غرائزه.

يمكن للسيدة هاريس أن تشرح للشعب الأمريكي أن التضخم سيرتفع مرة أخرى في عهد ترامب، وذلك بفضل التعريفات الجمركية الشاملة المقترحة، والتخفيضات الضريبية الشاملة للأثرياء وعمليات الترحيل الجماعي.

> **سيتعين عليها وعلى حملتها الانتخابية أن تتغلب على الضجيج**

إن السياسات التي حددها حلفاء ترامب في مشروع ٢٠٢٥، من تقييد حقوق الإجهاض إلى تفكيك وزارة التعليم، هي وصفة لامريكا أضعف وأكثر فقرا وأكثر انقساما.

إن خبرة نائبة الرئيس في مجال إنفاذ القانون تمنحها المصداقية اللازمة لدحض أكاذيب السيد ترامب بشأن الجريمة والهجرة. الحقائق إلى جانبها: بعد ارتفاعها في عهد السيد ترامب، انخفض معدل القتل في ظل إدارة بايدن هاريس. كما تنخفض المعابر الحدودية غير القانونية بسرعة وهي الآن في أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠٢٠، ويرجع الفضل في ذلك جزئيًا إلى الأمر التنفيذي الأخير الذي أصدره بايدن.

كنا سنحقق المزيد من التقدم لو لم يقم السيد ترامب برفض تسوية الهجرة التي توصل إليها الحزبان في الكونجرس هذا العام لأغراضه السياسية الأنانية.

كصديق ومؤيد للسيد بايدن، أجد هذه لحظة حلوة ومريرة. إنه رجل حكيم ومحترم خدم بلدنا بشكل جيد. لقد فقدنا حامل لواءنا، وسنفتقد قيادته الثابتة وتعاطفه العميق وروحه القتالية. ومع ذلك فقد اكتسبنا الكثير أيضاً: بطل جديد، وحملة نشطة، وشعور متجدد بالهدف.

لقد انتهى زمن عصر الأيدي. الآن حان الوقت للتنظيم والتعبئة والفوز.

*هيلاري رودهام كلينتون هي المرشحة الديمقراطية للرئاسة في عام ٢٠١٦، وهي وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة وعضو مجلس الشيوخ عن نيويورك.

السفير روبرت فورد:

الشرق الأوسط في عيون كامالا هاريس ونوابها المحتملين

تحتاج هاريس إلى إنشاء شبكة واسعة من آلاف الموظفين والمتطوعين. ولحسن الحظ، فإنها سترث، كما تأمل، تنظيم الحملة الحالي الذي كان يعمل على إعادة انتخاب جو بايدن وهاريس معه في نوفمبر/تشرين الثاني. وقد أبلغ مدير حملة بايدن-هاريس العاملين في الحملة بالفعل بأنهم سينتقلون إلى حملة هاريس.

التحدي الثاني الذي تواجهه هاريس هو تأمين الأموال اللازمة لتمويل حملتها. وتأمل في الاستفادة من ١٠٠ مليون دولار في حسابات حملة بايدن-هاريس. ومع ذلك، يهدد الحزب الجمهوري باتخاذ إجراءات قانونية، بحجة أن التبرعات قدمت خصيصا لحملة جو بايدن الرئاسية، وليس لحملة كامالا هاريس.

مع ذلك، وبغض الطرف عن التبرعات القديمة، فقد تلقت هاريس بالفعل تبرعات أولية كبيرة خلال الساعات الأربع والعشرين التي تلت انسحاب بايدن.

ستكون هاريس في حاجة ماسة إلى الدعم الذي يقدمه الشباب الامريكي تقليديا لمرشحي الحزب الديمقراطي. وكان استطلاع مفصل للرأي أجرته كلية كينيدي بجامعة هارفارد في أبريل/نيسان أظهر أن أولويات الشباب الامريكي هي الاقتصاد الوطني والحريات الفردية. وبينما يدينون بشكل عام الحملة الإسرائيلية العنيفة على غزة، فإن السياسة الخارجية لا تشكل القضية الحاسمة بالنسبة

لهم. وفي المقابل، تشكل الحرب على غزة عاملا أساسيا في وجهة النظر السياسية لبعض الجماعات الامريكية، وبخاصة العربية والمسلمة، في ولايات حيوية مثل ميتشيغان.

ستغير لهجتها بشأن غزة على الأقل

كان على كامالا هاريس بصفتها نائبة الرئيس أن تتبع قرارات بايدن بشأن الشرق الأوسط وحرب غزة. بيد أن هاريس أقرب إلى الجناح اليساري في الحزب الديمقراطي الأكثر تعاطفا مع الحقوق الفلسطينية. ويمكن ملاحظة الاختلاف في اللهجة بينها وبين بايدن وبلينكن حين يجري الحديث عن الفلسطينيين في غزة. وذكرت صحيفة «بوليتيكو» في ديسمبر/كانون الأول أن هاريس كانت تحث بايدن خلف الأبواب المغلقة على أن يكون أكثر حساسية تجاه معاناة الفلسطينيين.

وذكرت شبكة «إن بي سي نيوز» في شهر مارس/آذار أن مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض لطّف من الانتقادات الموجهة لإسرائيل في خطاب أعده مساعدو هاريس لها لكي تلقيه حول حرب غزة. وشددت هاريس في خطابها على أنه لا ينبغي لإسرائيل رفع قيود غير ضرورية على تدفقات المساعدات وضمان عدم قيام جيشها بمهاجمة عمال الإغاثة الإنسانية ومبانيهم وقوافلهم.

ويتكهن بعض المراقبين السياسيين بأن هاريس، لو كانت صاحبة القرار، كانت ستدعو إلى وقف إطلاق النار قبل فترة طويلة من دعوة بايدن. تكرر هاريس علنا سياسة إدارة بايدن بأن أمن غزة وإسرائيل، وإعادة الإعمار والحكم في غزة في اليوم التالي للصراع، يعتمدان على رؤية سياسية واضحة لدولة فلسطينية مستقبلية تقودها سلطة فلسطينية بعد إصلاحها، سوى أنها مثلها مثل آخرين في إدارة بايدن والحزب الديمقراطي، لم تناقش علنا أبدا كيف يمكن تحقيق حل الدولتين المنشود.

طبيعي أن تعاطف هاريس مع الفلسطينيين لا يقلل من دعمها الطويل الأمد لأمن إسرائيل وحقها في الدفاع عن نفسها. وقد شددت على أن «حماس» لن تتمكن من السيطرة على غزة في المستقبل. وفي عام ٢٠١٧، حين كانت هاريس عضوا في مجلس الشيوخ، انضمت إلى عدد آخر من الأعضاء لرعاية قرار في مجلس الشيوخ يدين قرار مجلس الأمن الدولي الذي صنّف المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بأنها غير شرعية. ولم ترد تقارير في وسائل الإعلام تفيد بأن هاريس حثت بايدن على وقف شحنات الأسلحة إلى إسرائيل للضغط عليها بهدف تغيير تكتيكاتها في غزة. ومن الطبيعي أنه لو أن هاريس قدمت بالفعل مثل هذه التوصية بطريقة قوية داخل البيت الأبيض، لوجدت التسريبات سبيلها إلى وسائل الإعلام.

النهج اليساري المعهود لـ«الديمقراطي» في المنطقة

تعكس لغة هاريس الداعمة لحل الدولتين، إذن، لغةَ معظم الديمقراطيين، وكذا الحال في تعاملها مع قضايا الشرق الأوسط الأخرى، حيث تنهج نهْجَ الحزب ذاته. مثال ذلك انتقادها لانسحاب ترمب من الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ مع إيران، وفي ذلك قالت، بصفتها مرشحة رئاسية في حملة ٢٠٢٠، إنها ستحاول استعادة الاتفاق إذا قبلت إيران العودة إلى الامتثال والمراقبة القوية.

ومثل معظم الديمقراطيين، وخاصة من الجانب اليساري للحزب، كانت هاريس تحثّ بصفتها عضوا

في مجلس الشيوخ ومرشحة للرئاسة، على الضغط الامريكي بشأن قضايا حقوق الإنسان في المنطقة. وانتقدت السيناتور وقتها هاريس أيضا الدعم الامريكي للمملكة العربية السعودية في حرب اليمن. بيد أنها، على النقيض من بعض الديمقراطيين، أشادت بدور المملكة العربية السعودية في جهود مكافحة الإرهاب، معتبرة إياها شريكا جيدا في هذا المجال.

وقد يلفت الانتباه أنها، منذ أن أصبحت نائبة للرئيس، لم تعد تثير علنا مسائل حقوق الإنسان مع الشركاء العرب. وبعد اجتماعها في دبي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣ مع رئيس الإمارات محمد بن زايد، صدر بيان عن السفارة الامريكية، ووافق عليه فريق هاريس بالتأكيد، حيث ذكر البيان أن هاريس أكدت للرئيس الإماراتي الالتزام الامريكي الدائم بأمن الإمارات العربية المتحدة وأهمية الأمن في دولة الإمارات وأشادت بالعلاقات الاقتصادية الثنائية القوية والمتنامية.

ولعل نهج هاريس تجاه العالم والشرق الأوسط أكثر قربا إلى باراك أوباما وجو بايدن منه إلى هيلاري كلينتون. حيث أكدت- كمرشحة رئاسية في عام ٢٠٢٠- على الدبلوماسية وضرورة أن يلتزم النظام العالمي بالقانون الدولي والمؤسسات والشراكات الامريكية مع الدول الأخرى. وذكرت أيضا أن واشنطن شنت حروبا كثيرة جدا، فشلت وزعزعت استقرار مناطق أخرى. وفي هذا الصدد أيضا، تقترب هاريس من باراك أوباما وجو بايدن أكثر من قربها إلى هيلاري كلينتون.

ومن المفيد أن نتذكر أن كبير مستشاريها للسياسة الخارجية هو فيليب غوردون الذي كان مسؤولا كبيرا في وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض

> **نهج هاريس تجاه العالم والشرق الأوسط أكثر قربا إلى باراك أوباما**

خلال إدارة أوباما. وكان غوردون قد نشر كتابا عام ٢٠١٨ بعنوان «خسارة اللعبة الطويلة» خلص فيه إلى أن حرب بوش الابن في العراق، ودعم إدارة أوباما لحركات الاحتجاج في مصر وليبيا وسوريا، عززت في النهاية التطرف الإسلامي الذي بات يشكل تهديدا ومشكلة كبيرين. والأرجح أن غوردون سوف يحصل، في حال فازت هاريس في نوفمبر/تشرين الثاني، على منصب من المناصب العليا في السياسة الخارجية في إدارة هاريس.

ماذا عن نائب الرئيس؟

إذا تركنا قضايا السياسة جانبا، فإن التحدي الكبير الثالث الذي يواجه كامالا هاريس الآن سيكون اختيار أفضل مرشح لمنصب نائب الرئيس لكي تخوض معه الانتخابات في نوفمبر. ويعتقد معظم المراقبين السياسيين هنا أنها ستختار رجلا أبيض لتحقيق التوازن، لأنها امرأة سوداء، ويفضل أن يكون من واحدة من الولايات الكبرى العديدة التي يجب أن يفوز بها الديمقراطيون في الانتخابات. ولا ريب في أن بعض المرشحين المحتملين لمنصب نائب الرئيس لديهم آراء ومعتقدات محددة جيدا إزاء الشرق الأوسط، في حين أن البعض الآخر لا يمتلك آراء محددة.

كان السيناتور مارك كيلي قائدا لطائرة قاذفة تابعة للبحرية الامريكية خلال حرب عام ١٩٩١ لتحرير الكويت، ومن شأن خبرته العسكرية أن تساعد هاريس سياسيا، خاصة وأن المرشح الجمهوري لمنصب نائب الرئيس، جيه دي فانس، كان جنديا أيضا. وفي حين يريد الجمهوري فانس أن تغادر الولايات المتحدة الشرق الأوسط وتركز على الصين، فإن كيلي يحث على استمرار الاهتمام الامريكي العميق بالمنطقة. وهو يدعم التعاون الأمني مع

دول المنطقة من أجل مكافحة الإرهاب وردع إيران.

وفي مايو ٢٠٢٢، صوت كيلي في مجلس الشيوخ لحث إدارة بايدن على إدراج أنشطة إيران الإقليمية في أي مفاوضات حول اتفاق نووي جديد والإبقاء على العقوبات ضد «الحرس الثوري» الإيراني. ومنذ انتخابه لعضوية مجلس الشيوخ في عام ٢٠٢٠، قام بعدة رحلات إلى المنطقة، بما في ذلك جولة عام ٢٠٢٢ للدول التي وقعت على اتفاقات أبراهام، أكد خلالها أن الاتفاقات تعزز الاستقرار الإقليمي.

وفي ديسمبر الماضي، قال كيلي إن إسرائيل «لها كل الحق» في الدفاع عن نفسها ومحاولة تفكيك «حماس». وفي شهر فبراير/شباط قال إن إسرائيل لديها مصلحة وطنية حيوية في إزالة «حماس» من السلطة في غزة. لكن كيلي عارض علنا بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وانضم إلى معظم الديمقراطيين الآخرين في مجلس الشيوخ في يناير/كانون الثاني في تعديل أكد مجددا الدعم السياسي لحل الدولتين. (ومرة أخرى من دون تحديد الخطوات التي ينبغي على واشنطن اتخاذها للمساعدة في تحقيق هذا الحل).

ومثل كامالا هاريس، تحدث كيلي علنا أيضا عن التزام إسرائيل بحماية المدنيين الفلسطينيين الأبرياء أثناء عملياتها في غزة والسماح بتوفير المساعدات الإنسانية بشكل مستدام وإمدادهم بالمساعدات، وانتقد استخدام إسرائيل للقنابل غير الموجهة في عملياتها في غزة وحثّ إسرائيل على استخدام المزيد من القنابل الموجهة بدقة «كتلك التي اعتدت أن ألقيها في العراق». وفي مايو/أيار قال إن وضع شروط على المساعدات العسكرية لإسرائيل سيكون مناسبا إذا لم تقلل إسرائيل من عدد المدنيين الذين تقتلهم في غزة.

ولكن لمارك كيلي كمرشح مع كامالا هاريس مشكلة، وهي أنه من ولاية أريزونا المتاخمة لولايتها هي، كاليفورنيا، وهي تفضل نائبا للرئيس من وسط البلاد أو شرقها.

ديمقراطي آخر أكثر دعما لإسرائيل

بينما يطرح اسم كيلي في بعض الدوائر، تطرح دوائر أخرى اسم حاكم ولاية بنسلفانيا، جوش شابيرو لمنصب نائب الرئيس، بسبب قاعدته السياسية القوية في ولاية بنسلفانيا الحيوية. ويفتخر شابيرو بتراثه اليهودي ويدافع عن حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية. وقد يفيد هنا التذكير بإصرار شابيرو على خطل فكرة أن هجوم «حماس» الإرهابي ضد إسرائيل في ٧ أكتوبر جاء نتيجة للاستفزازات الإسرائيلية، ووصف أولئك الذين يقولون إن الإجراءات الإسرائيلية تبرر هجوم «حماس» الإرهابي بأنهم «جهلة ومخطئون». وقد دافع شابيرو عن حق الامريكيين في الاحتجاج السلمي على سياسات الحكومة الإسرائيلية باعتباره «لعبة عادلة»، لكنه كثيرا ما يؤكد على أن ربط جميع اليهود بسياسات الحكومة الإسرائيلية يعد أمرا معاديا للسامية.

وفي أبريل، كتب شابيرو على «X» (تويتر سابقا) بعد الهجوم الصاروخي الإيراني ضد إسرائيل أن «إيران هي أكبر مصدر للإرهاب في العالم»، وأن «بنسلفانيا تقف

إلى جانب إسرائيل».

وفي تلك الرسالة، دعا شابيرو أيضا إلى السلام في الشرق الأوسط والأمن للشعب الإسرائيلي. وسبق أن أعرب شابيرو عن دعمه لحل الدولتين، وفي يناير الماضي وصف رئيسَ الوزراء نتنياهو بأنه «أحد أسوأ القادة على الإطلاق» الذي يقود إسرائيل في الاتجاه الخاطئ. ولكن الحاكم شابيرو- على عكس السيناتور كيلي- لا يتمتع بأي خبرة مع قادة الدول العربية ولم يستمع إلى آرائهم مباشرة.

> **الغالبية العظمى من الناس في امريكا ليس لديها كبير اهتمام بغزة والشرق الأوسط**

صديقها حاكم ولاية كارولينا الشمالية

عرفت هاريس منذ فترة طويلة روي كوبر الذي كان مثلها مدعيا عاما لولاية كارولينا الشمالية. وهو يواجه الآن، كحاكم للولاية، أغلبية جمهورية في المجلس التشريعي لولاية نورث كارولينا ويقف على النقيض من المشرعين فيما يخص إصلاح العدالة الجنائية والإجهاض، وهي قضايا مهمة لهاريس. ومثله كمثل جوش شابيرو وأغلب الحكام الامريكيين، فهو لا يلعب دورا ملموسا في السياسة الخارجية ولديه خبرة قليلة في هذ الميدان.

ومع ذلك، فقد أيد إسرائيل علنا بعد هجوم ٧ أكتوبر/ تشرين الأول، وشدد على أن «حماس» منظمة إرهابية «غزت إسرائيل وارتكبت فظائع». وكزميله شابيرو، يدعم كوبر قوانين الدولة التي تعاقب الشركات التي تقاطع إسرائيل. ومع ذلك، قال في مارس/آذار أيضا إن الحرب التي شنتها إسرائيل للقضاء على «حماس» كان لها تأثير «مدمر» على المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، بينما لم يدلِ شابيرو بتصريح مماثل علنا.

وكان كوبر أيضا أقل انتقادا للاحتجاجات ضد حرب غزة من شابيرو. وشدد في المقابلة التي أجراها في شهر مارس على أنه يدعم حل الدولتين، ولكنه لم يقدم أي أفكار حول كيفية تحقيق ذلك باستثناء اقتراحه بـ «ان تتحد الدول العربية».

حاكم ولاية كنتاكي احتمال آخر

ويبقى ثمة احتمال آخر هو حاكم ولاية كنتاكي، آندي بشير، الذي يواجه- مثله مثل روي كوبر- مجلسا تشريعيا للولاية تحت سيطرة الحزب الجمهوري، ومثل روي كوبر يمكنه ادعاء النجاح في جلب الاستثمار والوظائف إلى ولايته على الرغم من الانقسامات السياسية.

يتمتع الحاكم البالغ من العمر ستة وأربعين عاما بخبرة قليلة خارج امريكا باستثناء رحلتين إلى آسيا وأوروبا للحديث عن الاستثمار التجاري في كنتاكي. وبعد ٧ أكتوبر، أعرب عن تعاطفه مع العائلات الإسرائيلية قائلا في رسالة على «X» إن «كل عائلة تستحق الأمان من العنف». وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، وصف هجوم «حماس» بأنه إرهابي، لكنه قال إن تركيزه كان على سلامة المجموعات من كنائس كنتاكي التي كانت تزور إسرائيل.

واشتكى المتظاهرون من أن الحاكم بشير لم ينتقد حرب غزة. والحق أنه ليس في حاجة إلى ذلك، فكما كتب ستيفن فوس، أستاذ العلوم السياسية القدير في جامعة كنتاكي، في شهر مايو، يبدو أن الغالبية العظمى من الناس في كنتاكي- بل وفي امريكا- ليس لديها كبير اهتمام بغزة والشرق الأوسط. وهو ما سوف نراه قريبا خلال الحملة.

*صفحة الكاتب على منصة X-- مجلة «المجلة»

الموسم الثاني للإنصات المركزي

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily